العلاقات الأورومتوسطية

من مأزق برشلونة .. إلى انتحار المتوسط

د. سعيد اللاوندي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : العلاقات الأورومتوسطية

من مأزق برشلونة .. إلى انتحار المتوسط

المؤلف : د. سعيد اللاوندي

رقم الإيداع : ٢١٥٨/ ٢٠١٥

الترقيم الدولي: I.S.B.N: 978-977-6129- 90- 0

الطبعة الأولى ٢٠١٥

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهــداء

إلى زوجتي صاحبتي

د. سعيد اللاوندى

المقدمة



لا نخفى أننا نميل إلى نظرية د.طه حسين بأننا متوسطيون وأن البحر المتوسط يجب أن يكون بحيرة عربية.. وأنه لا توجد أسباب تجعلنا نخاف من هذا البحر..فهو بحرنا.. كما أنه بحر أهل أوروبا.. ويعلم الجميع أننا لا يجب أن نمارى فى أن المتوسطيين لهم ثقافة واحدة.. وطابعهم الشخصى يميل إلى بعضه البعض.. وقد أسهم فى ذلك المستشرق الفرنسى الراحل جاك بيرك فى كتابه حديث الضفتين ويقصد ضفتي المتوسط..

لكن أن يكون عشقنا للمتوسط سبب تعاستنا فهذا ما لا يمكن أن نقبله.. فبرشلونة– وهى مدينة أوروبية أصبحت رمزا للاتحاد الأوروبى – لا يقبل أحد أن يكون حصادها هزيلا أو لا هدف لها سوى اعتبار الدول العربية وكأنها البطن الرخوة» التى يجب أن تدفع أكثر مما تأخذوا ثم يأتى الاتحاد من أجل المتوسط ليكون السنارة الفرنسية لكى تصطاد الدول العربية فرادى وجماعات لكى يكون فى خدمة الدول الأوروبية فى السياسة والاقتصاد والاجتماع.. أو حقل تجارب – ربما – وهذا أضعف الإيمان للقوى الاستعمارية الغربية.. وستاراً تغطي به فرنسا رغبتها فى الهيمنة على طريقتها بعد أن اتضح أمر الاحتلال. والغزو الثقافى.

..ولأننا نؤمن بأن أوروبا لم يعد لديها ما تقدمه للعرب منذ مضى عهد الأفكار والأيدولوجيات الكبرى.. وبالتالى لا يجد الجيل العربى سوى البحث عن ذاته

مُتشدداً فى معرفة ذلك. فأصبحت أوروبا مرتعا للإرهابيين والمتأسلمين والباحثين عن أصولهم المتعصبة.

باختصار أن العلاقات الأورومتوسطية فى مأزق حقيقى.. فلم تعد تنطلى على شباب العرب كلمات مثل الديمقراطية وسيادة القانون والنيوليبرالية.. فالمعارف أصبح لها أكثر من وجه..! وأكثر من مصدر!

ولا يسعنا فى هذا الكتاب سوى تفنيد «برشلونة» وما تعنيه من حصاد هزيل..ثم نعرج على الاتحاد من أجل المتوسط الذى مات كفكرة بمجرد أن ترك ساركوزى رئيس فرنسا السابق الحكم أو كاد..

ثم ننتهى بتطبيقات لأيماننا بأن العلم بلا تطبيقات لا معنى له.

د. سعيد اللاوندى

العلاقات الأورومتوسطية..
مأزق برشلونة - إلى انتحار المتوسط

الفصل الاول

مأزق برشلونة

«لماذا يخيفنا البحر المتوسط كأنه ليس بحرنا.. إنه – فى الواقع – بحرنا كما أنه بحرهم».

د. طه حسين

لابد أن نعترف -بادئ ذى بدء- بأن الإشكالية التى يطرحها موضوع البحر المتوسط بشكل عام هى: عدم وجود معنى واحد لهذا البحر لا فى الثقافة العربية ولا فى الثقافة الأوروبية. فموقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافتين يتحدد تبعاً لرؤية كل من ضفتيه (الشمالية والجنوبية) للأخرى. وهذه الرؤية قد مرّت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين.

فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر فى مرحلة ما تضم مسيحيين غير غربيين، وفى مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفى مرحلة ثالثة حضارة تشع نوراً على العالم.

وبالنسبة للأوروبيين فى الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطراً إسلامياً كاسحاً أو موقعاً إستراتيجياً هاماً ينبغى السيطرة عليه أو مجالاً حيوياً لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها، أو ثقافة عجيبة ومُشوقة تُغرى بالاكتشافات والمعايشة. ومع ذلك فقد كانت هناك فترات سادها الوعى بضرورة التكامل والتفاهم الحضارى بين الشعوب الواقعة على ضفتى البحر.

- ولعل السؤال الأهم هو التالى: هل يُعد شمال البحر المتوسط من الوجهة الثقافية مجرد تعبير عن الغرب بينما يمثل جنوبه الثقافة الشرقية بوجه عام والعربية بوجه خاص.

فى الواقع دراسات عديدة تهتم بالمتوسط أرضاً وسماءً، وشعوباً، تميز بين أوروبا المتوسطية وأوروبا الشمالية الغربية وتعالج مشكلة العلاقات بين ضفتى البحر كما لو كان البُعد الأساسى فيها هو العلاقة بين العرب والغرب بوجه عام. وهكذا يبدو فى نظر البعض أن اسم البحر المتوسط قد أُقحم بطريقة مُفتعلة من أجل التعبير عن مشكلة قديمة قُتلت بحثاً.

..ولاشك أن السؤال الآخر الذى يتخلق من رحم هذه الفكرة هو التالى:

- هل هناك خصوصية تميز البحر المتوسط ولو نسبياً عن بقية أجزاء

أوروبا وعن الغرب عموما فى نظر العرب؟

يجيب عن السؤال المفكر المصرى فؤاد زكريا مُشيراً إلى أن المثقف العربى يُقيم –بالفعل– نوعاً من التمييز بين ثقافة البحر المتوسط فى أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعنى عام. فثقافة المتوسط يمكن –بمعنى من المعانى– أن تعد «وسيطاً» بين ثقافتين أكثر تباينا إحداهما هى الثقافة العربية التقليدية، والأخرى هى الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط يتمتع فى نظر المثقف العربى بميزة الإطلال على أراضى عربية واسعة وهو فى الوقت ذاته يمثل نقطة التقاء معنوية ونفسية مع الشعوب العربية والغربية المطلة عليه.. فهو منطقة دفء واعتدال. غير أن أقوى العوامل التى تجعل من المتوسط منطقة متميزة ثقافياً وليست مجرد (الحدود الجنوبية) للحضارة الغربية هو ذلك التداخل التاريخى الوثيق بين ضفتى البحر منذ أقدم العصور، ذلك التداخل الذى لا يسمح لإحدى الضفتين بأن تدعى لنفسها التفوق على الأخرى. وإنما تتناوب فيه العلاقات بينهما فى حالات (مدّ وجزر) يصعب معها لمن يتأمل الأمور من منظور زمنى واسع أن يحدد أيهما هى التى تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها.

فقد تلقت الحضارة اليونانية الكثير وخاصة فى عهودها الأولى، من مصر الفرعونية ومن الفينيقيين ثم عادت فى مدرسة الإسكندرية فأقامت فى قلب الضفة الجنوبية للبحر مركزاً مزدهراً للعلم مُستمداً أساساً من إنجازات الضفة الشمالية.

وفى الأندلس جاء العرب بحضارة علمية وأدبية وفلسفية متقدمة، امتد تأثيرها إلى أوروبا، وخاصة فى الفترة السابقة مباشرة على عصر النهضة ثم قفزت أوروبا قفزتها الكبيرة منذ عصر النهضة وهى القفزة التى بدأت معالمها الأولى تظهر على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط فى نفس الوقت الذى بدأت فيه ثقافة الضفة الجنوبية تتراجع.

وهكذا تبدو العلاقة بين ضفتى هذا البحر القديم «أشبه بالعلاقة بين كفتى الميزان» مما يضفى عليها طابعاً فريداً، يستحيل أن نجد له مثيلاً فى علاقة الثقافة

العربية بأية منطقة أخرى من العالم، وخاصة المناطق الشمالية البعيدة من العالم الغربى. ومن هنا تتضح عدم كفاية النظرة إلى العلاقة بين ضفتى البحر المتوسط كما لو كانت مجرد مظهر من مظاهر العلاقة بين الشرق والغرب أو بين العرب وأوروبا بالمعنى العام لهذه المشكلة.

..وقد يكون هذا اللبس أو الخلط بين الغرب والشرق، بشمال المتوسط وجنوبه، نابع كما يقول الكاتب الفرنسى بول بالطا من أن فكرة المتوسطية ظهرت أساساً فى أعقاب فشل الحوار العربى – الأوروبى.. ففى عام ١٩٧٣ ومع اندلاع حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل وسوريا، وارتفاع سعر النفط أطلت فكرة إقامة حوار عربى – أوروبى برأسها فتذكر وثائق هذه الفترة أن الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه والجزائرى هوارى بومدين والفرنسى جورج بومبيدو، ومعهم ميشيل جوبر الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب سكرتير عام قصر الإليزيه ثم لاحقاً منصب وزير خارجية فرنسا كانوا أول من فكر فى تجسيد هذه الفكرة بمحاورها الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية.

لكن لم يُقدر لها النجاح لأسباب عديدة منها أن الأوروبيين من الناحية السياسية كانوا يفكرون فى شئ واحد هو تأمين ضخ البترول إليهم وعدم تكرار مثل هذه الأزمة البترولية التى رافقت حرب ١٩٧٣، أما العرب فكان تفكيرهم ينصرف إلى شئ واحد هو مشكلة فلسطين وكان طبيعيا أن يؤدى هذا التباين فى الرؤى والأهداف إلى إفشال الفكرة منذ بدايتها.

لكن وقبل الحديث عن مشروع الشراكة «يحسن بنا أن نتوقف أمام منطلقات الحوار العربى –الأوروبى– وأسباب فشله باعتبارها (المقدمة) التى أدت إلى ظهور عملية برشلونة الأورومتوسطية.

فى البدء كان الحوار

..لحظتان انطلق فيهما الحوار العربى – الأوروبى، الأول عند قيامه فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والثانية فى أوائل الثمانينات (من القرن الماضى) ثم توقف

نهائياً إلى أن عادت الدماء تجرى فى عروقه ولكن فى شكل جديد يُطلق عليه الأوروبيون (الشراكة المتوسطية).

وقد بدأ الحوار العربى – الأوروبى – من الناحية الشكلية غداة حرب أكتوبر وتوقف بعد أربع سنوات، وكان لهذا النوع من الحوار جانب مؤسسى، بمعنى أنه كان يقوم بين الجماعة الأوروبية المُصغرة آنذاك والجماعة (أو الجامعة) العربية وحدثت بعض الاختلافات حول من يشترك فيه – فقد كان هنك إلحاح عربى على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية قابله تلكؤ أوروبى فى هذا الموضوع؛ كما كان هناك خلاف حول جدول الأعمال حيث كانت رغبة أوروبا فى التركيز على التعاون الاقتصادى (وخصوصاً فى المجال النفطى بعد الهزة التى عاشتها أوروبا عام ١٩٧٣) تقابلها رغبة عربية فى إدخال العناصر السياسية ضمن هذا الحوار.

وربما يمكن القول –اختصاراً– أن هذا الحوار المؤسسى كان فاشلاً لعدة أسباب منها:

– أن الحالة العربية أصبحت اليوم أكثر سوءاً بالمقارنة مع الحالة الأوروبية التى تحسنت إلى حد كبير. والدليل على ذلك هو الاضطرابات التى حدثت فى الأوضاع الاقتصادية داخل الأقطار العربية. فالأرقام تؤكد أن الناتج الداخلى الخام فى المجموعة الأوروبية يساوى ٢٠ مرة الناتج الداخلى الخام فى المجموعة العربية. وإذا وزعنا هذا الناتج على عدد السكان فإن الفرد فى أوروبا يفوق ١٥ مرة دخل الفرد فى العالم العربى. ومن الحقائق ذات الدلالة فى هذا الخصوص أن أكثر من نصف الدول العربية كانت تنعم –عند بدء الحوار العربى – الأوروبى غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ – باكتفاء ذاتى فى المجال الزراعى والغذائى، كما كانت هناك دول كثيرة –وبسبب ارتفاع أسعار النفط – تتمتع بفائض مالى كبير.. أما اليوم فإن لغة الأرقام تؤكد أن المديونية العربية تفوق ٤٠٠ مليار دولار.. ثم لا يجب إغفال حقيقة هامة فى هذا الخصوص وهى أن الأوروبيين هم الذين أخذوا المبادرة

للبحث عما يسمونه (بالشراكة المتوسطية) وليس (لحوار عربى – أوروبى) وهو ما يعنى أن دوافع الشراكة هى دوافع أحادية (من جانب أوربا فقط) بينما كانت دوافع الحوار، دوافع مشتركة بين الجانبين العربى والأوروبى.

ولاشك أن هناك عوامل كثيرة تضافرت من أجل عرقلة هذا الحوار أو تطويره أهمها: الضغوط الأمريكية، للقضاء على أى شكل من أشكال الحوار المباشر بين أوروبا والعرب. فكلنا يعرف أن هنرى كسينجر كان طرح فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة بغرض واحد هو ربط الحاجة الأوروبية للنفط بنظام غربى متكامل من داخل هذه الوكالة لكى لا تقوم أوروبا بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدولة العربية المنتجة للبترول.. فيصبح للعرب موقع مُتميز على الساحة الأوروبية.

وفى هذا الوقت حاول (ميشيل جوبير) وزير خارجية فرنسا توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المنتجة للبترول فحدث توتر هائل فى العلاقات الأمريكية – الفرنسية لكن هذا لم يقلل من فعالية عوامل أخرى داخل المجموعتين العربية والأوروبية. فالثابت أن الأوروبيين لم يكن يعرفون تماماً أى خط يسلكون فى حوارهم مع العرب.. كما أن العرب لم يكن لديهم مُخيلة واضحة أو مواقف موحدة حول ما ينبغى أن يحصلوا عليه من الأوربيين باستثناء البيانات – الأكثر تقدماً!- الخاصة بالنزاع العربى – الإسرائيلى.. على أية حال، إن فشل هذا النمط من الحوار هو ما دفع الأوربيين إلى استحداث شكل من أشكال المقاربة باتجاه الدول المتوسطية شملت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا وإسرائيل ولا تشمل كل الدول المتوسطية. فالدول البلقانية –على سبيل المثال- غير منضمة إليها (وقد ظلت ليبيا بعيدة عنها طوال سنوات الحظر) بينما الأردن وهى دولة ليست مشاطئة للمتوسط إلا أنها تدخل ضمن إطار هذه المبادرة وبذلك تكون الدول المعنية بهذه المبادرة هى: مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب. وهنا يمكن أن نقرر باطمئنان أن ما يطرحه الأوروبيون ليس (حواراً عربيا – أوروبيا) بقدر ما هو (حوارات جزئية) منفصلة

تجرى مع بعض العرب.

فهناك حوار بدأ منذ سنوات بين ما يسمى بمجموعة (٥ + ٥) أى دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربى وهناك حوار جزئى آخر بين دول الاتحاد الأوروبى ودول مجلس التعاون الخليجى. لكنه حوار اقتصادى وليس سياسياً لأنه يركز على مشكلات اقتصادية محضة مثل ضريبة الكربون، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الخليجية وأغلب الظن أنه لم يؤد إلى نتائج مُبهرة.

وأمام فشل الحوار العربى - الأوروبى بشكله القديم وكذلك الحوارات الجزئية عاد الأوروبيون يطرحون الفكرة المتوسطية الجديدة فى قمة لشبونة عام ١٩٩٣ ثم تطورت الفكرة تدريجياً وبدأ التفكير جدياً فى إخراجها إلى حيز التنفيذ عبر قمة «أسن» بألمانيا.. ثم مؤتمر برشلونة -بعد ذلك- الذى دشن ما يمكن تسميته بالشراكة المتوسطية التى تقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقى من مستقبل المنطقة المتوسطية ومن آثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبى. فهناك فارق بحوالى ١٠٠ مليون نسمة بين الاتحاد الأوروبى وبين سكان هذه المنطقة ولكن مع التكاثر السكانى فإن سكان هذه المنطقة سيعادلون سكان الاتحاد الأوروبى فى فترة لن تتجاوز ٢٠٢٠ أى سيبلغون حوالى ٣٤٠ مليون نسمة.. ناهيك عن الفوارق الهائلة فى البنية الإنتاجية باعتبار أن الوضع الاقتصادى سُيزيد من التباعد بين ضفتيّ المتوسط خلال هذه الفترة لأن الأرقام تؤكد أن دول الجانب الآخر من المتوسط إذا حاولت أن تواجه متطلباتها الأساسية فى السنوات المقبلة فعليها أنْ تحقق نمواً فى إنتاجها الاقتصادى الداخلى يبلغ ضعفى النمو السكانى.. وبما أن معدل النمو السكانى يتراوح بين ٢.٥ إلى ٣٪ فى هذا البلاد فالمفروض أن يتراوح النمو السكانى بين ٥ إلى ٦٪ لكن واقع الحال يثبت أننا بعيدون عن هذا الرقم فضلاً عن ارتفاع نسبة المديونية وتزايد الضغط السكانى وانتشار البطالة بين قطاع الشباب مما قد يؤدى على المدى البعيد (بل والقريب أيضاً) إلى تهديد النظم القائمة من خلال تغلغل التيارات المتطرفة بين الشباب.

أمام هذا الواقع الصعب، كانت هناك حاجة واضحة للقيام باستثمارات أجنبية فى المنطقة، لكن أرقام البنك الدولى تطلعنا على ما يلى:

- «أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى المنطقة التى اتجه إليها أقل حجم من الاستثمارات فى السنوات الماضية وهو ما يعنى أن هناك تلكؤ عالمياً وأوروبياً وأمريكياً فى الاستثمار فى هذه الدول بسبب التنافس بين هذه المنطقة ومناطق أخرى (مثل أوروبا الشرقية).. وبسبب عدم الاستقرار السياسى الذى مُنيت به هذه المنطقة، وكذلك عدم وجود التشريعات المناسبة التى تشجع جذب رؤوس الأموال إليها.

وبحسب مجموعة من الدراسات التى وضعتها المفوضية الأوروبية فإن هذه المنطقة من العالم تدور (فى حلقة مفرغة).. فالاستثمارات لا تأتى إليها لأنها غير مستقرة ثم إن غياب الاستثمارات يؤدى بدوره إلى تكريس عدم الاستقرار.

..بطبيعة الحال- لم يكن بوسع أوروبا أن تتجاهل طويلاً هذه الأوضاع.. وكان عليها- من منطلق مصلحتها المباشرة -أن تبادر باتخاذ سلسلة إجراءات تقود إلى تجنب (أو على الأقل تخفيف) آثار هذا المأزق الاقتصادى الذى تدخل فيه الدول المتوسطية.. مثل المبدأ الذى أقره الاتحاد الأوروبى والذى يتعلق بإعطاء هبات سنوية قيمتها مليار ونصف المليار دولار للدول المتوسطية لإقامة مشاريع مُنتجة للعمالة – ومدتها خمس سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩، وكذلك القروض الميسرة التى يقدمها البنك الاوروبى فى لوكسمبورج وقيمتها مليار دولار سنوياً..

أما أسباب هذا (الكرم الأوروبى) فهو أن الأوروبيين يعرفون جيداً ماذا يريدون من هذه الصيغة الجديدة للتعاون مع جنوب المتوسط انطلاقاً من نظرتهم الخاصة إلى المستقبل (وهى نظرة لم ينتبه إليها العرب فى كل الأحوال).. فالدور الأوروبى الذى كان فاعلاً جداً فى البحر المتوسط حتى أزمة السويس (تقريباً) كان قد انكفأ انكفاءة كبيرة بفعل الحرب الباردة وحلت (الثنائية) القطبية الأمريكية والسوفيتية)

ثم أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تشهد فيها الدبلوماسية الأمريكية نشاطاً كبيراً.. ولم تتحسن الأمور بعد انتهاء الحرب الباردة (بسبب استئثار الولايات المتحدة إلى حد كبير) بعملية الحرب ضد العراق ثم بعملية السلم فى الشرق الأوسط. لكن كل التوقعات كانت تشير إلى أن هذه المرحلة تسير إلى انحسار وأن أوروبا ستدخل مرحلة جديدة يشهد فيها (النفوذ الأوروبى) تصاعداً مستمراً فى منطقة البحر المتوسط.

وبدا واضحاً أن أوروبا كانت تستعد لاقتناص الفرصة لإعادة دورها وتقويته خصوصاً أن ثمة شعوراً واسعاً فى أوروبا بأنهم لا يريدون أن يكونوا فقط المنفذين للدبلوماسية الأمريكية، فأمريكا تصنع حرباً هنا، وسلاماً هناك ومطلوب من الأوروبيين أن يدفعوا فاتورة الحساب للنشاط العسكرى أو الدبلوماسى الأمريكى.

بعبارة أخرى، سعى الأوروبيون فى هذه المرحلة ليس فقط إلى التمرد على دورهم الذى رسمته لهم الدبلوماسية الأمريكية، ولكن أيضاً إلى الارتباط بدور سياسى بالمنطقة، ومن هنا أطل مشروع الشراكة الأوروبية برأسه تجاه الدول المتوسطية.

والمحقق أن الأطراف العربية بدأت -بدورها- تتعرف على هذه النوايا الأوروبية فطغى شعور عربى بأهمية هذه الشراكة كبديل للحوار العربى-الأوروبى السابق، وإن كان هذا لم يحل دون طرح تساؤلات حول الموقف الأمريكى، وهل سيكون مُشجعاً أم مثبطاً؟!.

ثم هنا أيضاً مُنافسة بين الدول العربية وبعضها البعض بخصوص المساعدات والقروض الميسرة التى يقدمها الاتحاد الأوروبى.. فكل دولة تنظر إلى ما حصلت عليه وتقارن ذلك مع جيرانها، لكن لا ينبغى أن ننسى أن القدرة الاستيعابية لكل طرف، وكذلك الأولويات فى مجال الاستثمار، هى أمور واضحة لدى أوروبا، لكن المؤكد أن الأطراف العربية ليس لديها نفس القدرة على الوضوح حول هذه

الموضوعات.

فالأوروبيون يعطون الأولوية لموضوع البيئة، والبطالة، والضغط الديموغرافى فى الجنوب لأنه سيؤثر حتماً على الأوضاع فى الشمال.. فضلاً عن أن التنسيق العربى فى إطار (جامعة الدول العربية) هو أمر مستحيل، لأن بعض الدول العربية غير موجودة داخل إطار المتوسطية.

إن أخطر ما فى صيغة الشراكة هو أننا فى إطارها لا ندخل فى حوار وإنما نختار: نوافق أم نرفض. كما أن المطلوب منا ليس الدخول فى حوار عربى – عربى وإنما المطلوب هو التوصل إلى مواقف موحدة وتحديد ما يمكن أن نسميه بالمصلحة العربية العليا.

وأخيراً، فلقد بات راسخاً أن زمن الحوار العربى الأوروبى أو الحوار بين الشمال والجنوب قد ولى وانتهى لأن كلمة (حوار) لم تعد تعنى شيئاً كما أن (الجنوب) لم يعد جنوباً واحداً وإنما أصبح جنوبات متعددة.. ثم يجب أن نفطن إلى أن الأوروبيين أنفسهم لم يعد يطرحون (حواراً) وإنما يطرحون (شراكة) ويحرصون على تدارك ما فات والنظر إلى جنوب المتوسط مثلما تنظر الولايات المتحدة إلى المكسيك..

وفى هذه الأجواء ارتفعت أصوات تطالب العرب بالاستجابة الفورية لهذه المبادرة حتى لا يجد الأوروبيون أنفسهم مجبرين على طىّ الملف..!

الخصوصية الثقافية (المتوسطية)

ثمة إجماع بين نفر من الأكاديميين والباحثين العرب والفرنسيين على أن الحوار العربى – الأوروبى قد فشل ليس فقط لأن أسبابه كانت اقتصادية (وتحديداً نفطية) على الأقل من جانب أهل الشمال، ولكن أيضاً لأن هذا الحوار كان يفتقر للأسس الثقافية والتاريخية.

ولذلك كان حواراً سطحياً يركز على العموميات وقد تكون الحسنة الوحيدة

التى جنيناها -كما يقول المفكر الجزائرى محمد أركون- من وراء كل ما كان يُقال عن حوار عربى - أوروبى أن قرر الرئيس الفرنسى وقتئذ (جيسكار ديستان) إنشاء معهد العالم العربى الذى يقف اليوم فى شموخ على شاطئ نهر السين فى قلب باريس..

وللإنصاف يجب أن نذكر أنه عى الرغم من أن أوروبا كانت الأسبق فى إدراك الخصوصية الثقافية لمنطقة حوض البحر المتوسط إلا أن اهتمامها بهذا الجانب ظل نظرياً وغير فاعل.

..فأذكر تصريحاً لرومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق يقول فيه: أننى مقتنع بأن المسألة المتوسطية هى مسألة ثقافية قبل كل شئ.

..وهو تصريح ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرناند برودل يقول فيه: «أن المتوسط هو ألف شيء فى نفس الوقت، فهو ليس مشهداً واحداً وإنما مشاهد لا تُحصى وليس بحراً بل سلسلة من البحار، وليس حضارة بل حضارات متراصة فوق بعضها البعض. عندما تسافر فى المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حية إلى جانب أشياء جديدة.. ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق ضارب فى القدم. اتجه نحوه كل شيء منذ آلاف السنين. الناس والدواب، والسفن، والسلع والأفكار والديانات وأساليب العيش. ولذلك فهو يبرز فى ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام يختلط فيه كل شئ قبل أن يتآلف فى وحدة فريدة».

.. وربما لهذا التلاحم وتلك الخصوصية التى يتميز بها الفضاء المتوسطى يوجه الكثيرون اللوم إلى القائمين على المسألة المتوسطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافى بالجانب الثقافى المتوسطى ويبدو أن دول شمال المتوسط أدركت متأخراً خطورة هذه القضية وتأثيرها عليها فبدأت تهتم بقضايا وشئون الجنوب وعلى غرارها فعلت اليابان بالنسبة للدول الآسيوية المجاورة والتى نطلق عليها اسم النمور السبعة». حيث قدمت لها العون من أجل النهوض والتقدم. ونفس الشيء

فعلته أمريكا مع المكسيك.. ومن هنا ينبع التساؤل: لماذا لا تفعله أوروبا مع دول جنوب المتوسط.

ويرصد الكاتب الفرنسى بول بالطا هذا القصور فى أكثر من مشهد فيقول: «من غير المعقول أن تدخل أوروبا فى حلل الرفاهية بينما دول الجنوب تعيش فى فقر مدقع. وثمة مثال يحضرنى ويؤكد أن دول الشمال تتجاهل تماماً دول الجنوب، فمصر وتركيا هما من أكثر دول المتوسط إنتاجاً للسينما ورغم ذلك لا تعرض الشاشات الصغيرة فى الدول الأوروبية أفلاماً مصرية أو تركية باستثناء فيلم أو اثنين فى العام».

..ولأن التواصل الثقافى هو أحد المعابر المهمة والأساسية فى تقريب الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، يتعين وضع تصور جديد مشترك لتسريع حركة هذا التواصل على صعيد السياحة وسوق الكتاب باعتبار أن آثار الفضاء المتوسطى هو إرث لنا جميعاً، فالآثار الرومانية وكذلك ما يملكه العرب والمسلمون هو تراث لحوض البحر المتوسط بسبب التداخل الثقافى العميق بين دول شمال المتوسط وجنوبه...

..وبما أننا نتكلم عن الفضاء المتوسطى، وخصوصيته الثقافية لابد أن نتوقف لحظات مع أحد أكثر المتحمسين للمتوسط والمتوسطيين.. وأعنى به شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك الذى كان متحمساً لنظرية الثقافة المتوسطية ويكاد يجزم بأنها أفضل شكل وقائى لدول المنطقة من شرور المستقبل التى قد تنذر بالانفجار والتورط فى مزيد من العداوات والحروب.

ويرى أن ما يربط دول حوض المتوسط هو الحضارة (وليس الثقافة)، ولذلك يعترض على تسمية كتاب طه حسين الشهير: «مستقبل الثقافة فى مصر». الذى كان الأسبق فى الحديث عن الصلات الثقافية التى تربط دول حوض المتوسط ومن بينها مصر.. يقول بيرك: كان الأصح أن يطلق طه حسين على كتابه اسم «مستقبل الحضارة فى مصر» لأن اصطلاح حضارة هو الأكثر شمولاً وانسجاماً مع واقع

الحال. أما اصطلاح ثقافة فهو اصطلاح نخبوى معوّج ويحمل فى طياته دلالات الاغتراب. وبرهان ذلك نجده فى الواقع الشعبى حيث يكون المثقف هو الإنسان الأفندى« أو المتفرنج الذى كان يلبس طربوشاً سابقاً وقبعة حالياً. ولعل اقتناع جاك بيرك بحضارة المتوسط هذه –هو الذى يجعله يُلح على ما أسماه ضرورة العودة إلى هذه الحضارة– الحلم» ويشرح ذلك فيقول: لقد كان العرب أول من راودهم هذا الحلم، عندما قام معاوية بن أبى سفيان عقب إمارته لسوريا بإنشاء أسطول عربى كبير.ثم احتل قبرص وأسس إمبراطورية عربية كبيرة عاصمتها دمشق. كان مشروع بنى أمية مشروعاً متوسطياً وهو ما اعتقد أن حاضر العرب ومستقبلهم فى حاجة شديدة اليوم إلى استعادته وتجديده.

ويضيف جاك بيرك قائلاً: إن هذا الحلم يمكن أن يأخذ – لا أقول صورة الحلف السياسى، ولكن شكل تجمع تدريجى لجهود دول حوض المتوسط فى مختلف المجالات.

ويؤكد أن هذه الصيغة كفيلة بأن تزيل التناقضات ليس فقط بين شمال المتوسط وجنوبه، ولكن أيضاً داخل دول الحوض ذاتها. ففى الدول العربية المتوسطية يوجد تناقض بين اتجاه (العصرنة) وبين أنصار القديم، كما تعانى الدول الأوروبية من تناقضات داخلية كبيرة خصوصاً بعد اتفاقية ماستريخت والحل فى رأيى للطرفين هو إحياء هذا الحلم الأموى القديم الذى يربط بين شمال البحر وجنوبه.

ويؤكد بيرك أن تحقيق هذا الحلم هو استجابة طبيعية لوعود البحر الذى يود أن يلتئم شاطئاه منذ قرون ويقول إن الحوار بين الضفتين يجب أن يأخذ مستويين. الأول: حوار ضمنى ينشأ بشكل تلقائى بين الشعوب عندما تتصل ببعضها البعض مثل اتصال العمال المهاجرين بسكان البلد الذى يعيشون فيه ودورنا يتمثل فى دعم الجوانب الإيجابية لهذا الحوار نظراً لأهميته القصوى فى تحديد المستقبل. المستوى الثانى: هو حوار المثقفين الذى ما يزال ضعيفاً لأن المثقفين الفرنسيين

لا يبذلون جهوداً كافية تمكنهم من الفهم والاطلاع، أما المثقفون العرب فعُيبهم أنهم لا يمثلون شعوبهم بالقدر الكافى ولذلك يجب على هؤلاء وأولئك أن يبذلوا جهوداً هائلة وأن يصلحوا الأخطاء السابقة.

ويؤكد جاك بيرك أخيراً أن دعوته لإحياء هذا الحلم بلم شمل ضفتى المتوسط هو خلاصة موقفه السياسى الثابت تجاه نفسه وتجاه شعوب المنطقة ويحث العرب على الاهتمام بالبحر وأن يلتفتوا إليه كعنصر توحيد وتبادل لا عنصر فرقة وتضاد. إذ ليس من المعقول أن يقطع العرب صلتهم بالبحر الأبيض المتوسط لأنه لم يحمل لهم على مدى تاريخهم – سوى العداوة والحملات الصليبية والاستعمار.

..بكلمة أخرى: إن الخطوة الأولى فى طريق لم شمل ضفتى المتوسط تبدأ بالتعاون من أجل إضفاء الأحكام المسبقة لدى دول شمال البحر وجنوبه، فهذه الأحكام تشكل. -كما هو معروف- أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى قيام الحواجز العازلة بشكل دائم..

واختتم هذا الطرح أخيراً، بالإشارة سريعاً إلى مؤتمر حول السلام فى حوض البحر المتوسط احتضنته منظمة اليونسكو قبل سنوات.. وتحدث فيه نفر من رجال السياسة البارزين الذين يحركون دفة الأحداث وقتئذ فى فرنسا.. ومنهم ساركوزى الذى اختير مؤخراً رئيساً للحزب الحاكم. قال: علينا أن نساهم فى تحقيق الازدهار فى منطقة حوض المتوسط لأن الأمن والسلام فى الجنوب سيؤثر حتماً على أمننا واقتصادنا فى الشمال. وبالإجمال فإن هناك قناعة لدى الديجوليين فى فرنسا. بأن المفهوم الشائع فى دول الجنوب عن الغرب المهيمن قد أضر بفرنسا وأوروبا ولذلك فالمصلحة تقضى بأن نتحرر من هذا المفهوم لتبنى علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة مع دول المتوسط، كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبى والعالم الإسلامى، وأن ترفض فكرة صراع الحضارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية.

وقد يكون مجدياً أخيراً، أن نذكر بعبارة لجاوردى فى كتابه حوار الحضارات تقول: لا يجوز أن تكون مقاييس التفاوت الاقتصادى بين أوروبا وبين العالم الثالث هى أساس المقارنة بين الثقافات، لأن ذلك يحولها إلى بضعة أرقام وإحصاءات..

..ولا شك أن الحوار الثقافى بات حتمياً من أجل تبديد شبح الصراع الحضارى سواء بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب.

فلقد آن الأوان أن ينطلق الحوار الثقافى فى مناخ نقى تستخدم فيه آليات جديدة يكتشف بها كل طرف من أطراف الحوار عالم الآخر وثقافته.

* عملية برشلونة فى الميزان

ليس سراً أن منطقة حوض البحر المتوسط تكتسب أهمية إستراتيجية فى العقل الأوروبى انطلاقاً من أربعة محددات:

الأول: الهجرة، حيث تستوطن الدول الأوروبية جاليات عربية كثيفة تنحدر من الدول المشاطئة للمتوسط جنوباً، وتذكر الأرقام أن نحو ١٥٪ من المغاربة يعيشون فى أوروبا.

الثانى: مصدر الطاقة، فتحصل أوروبا على أكثر من نصف حاجياتها (من الطاقة) من دول شمال أفريقيا ومنطقة الخليج.

الثالث: التجارة والاقتصاد، فالاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك تجارى لكل دول المنطقة (ما عدا الأردن).

الرابع: الأمن ومكافحة الإرهاب، باعتبار أن الراسخ فى الذهنية الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط أصبحت معملاً لتفريخ الإرهابيين. ولقد أكد تورط شباب ينحدرون من هذه المنطقة فى أحداث عنف باريس وبريطانيا ومدريد، أن أوروبا على حق فى هواجسها بشأن خطر الإرهاب الوافد إليها من الجنوب..

لذلك كان الهدف من وراء الشراكة الأورومتوسطية هو تحويل منطقة حوض

البحر المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار وإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠.. ووقعت بالفعل ٢٧ دولة خمس عشرة دولة أوروبية واثنتا عشرة دولة جنوبية «وثيقة برشلونة» فى عام ١٩٩٥ وحددت طموحاتها كالتالى:

- إقامة منطقة أورومتوسطية مشتركة للسلام والاستقرار انطلاقاً من مبادئ أساسية من بينها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- إقامة منطقة للرخاء المشترك عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبى وشركائه المتوسطيين بصورة تدريجية.
- تسريع عمليات التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية بهدف تشجيع التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

ويعتبر برنامج (ميدا) هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبى فى تنفيذ مشاريع الشراكة الأورومتوسطية ويوفر إجراءات الدعم الفنى والمالى لتتواكب مع إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدى الشركاء المتوسطيين، ويضع برنامج (ميدا) التحول الاقتصادى والتجارة الحرة على رأس أجندة التعاون المالى مع المنطقة المتوسطية.

سياسة الجوار: منزلة بين المنزلتين :

طرحت المفوضية الأوروبية فى مارس ٢٠٠٣ مبادرة أسمتها «أوروبا الأكثر اتساعاً» (تغير المسمى لاحقاً ليصبح سياسة الجوار الأوروبى)، استهدفت وضع إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبى مع جيرانه فى الشرق من ناحية والجنوب المتوسطى من ناحية أخرى، فى ضوء توسيع عضوية الاتحاد اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٤ وامتداد حدوده الخارجية إلى دول جديدة.

وتتسم صيغة «الجوار» بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة «الشراكة» فى

إطار عملية برشلونة، من حيث الهدف والنطاق الجغرافى والمنهج والمضمون، مع إعلان الاتحاد الأوروبى أن هذه الصيغة ليست بديلاً عن الأخرى وإنما مكملة لها:

■ من حيث الهدف: تسعى سياسة الجوار من المنظور الأوروبى إلى تجاوز مستويات التعاون القائمة فى إطار عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية، والتى تقوم أساساً على تحرير التجارة فى السلع الأساسية والحوار السياسى والأمنى، إلى مستوى أكثر عمقاً يسعى إلى تحقيق التكامل مع الاتحاد الأوروبى باستثناء الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف، طبقا للرؤية الأوروبية، من خلال الإسراع فى إجراء إصلاحات بنيوية فى دول الجوار (ومن بينها دول جنوب المتوسط) بما يساهم فى تأمين الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى فى تلك الدول ومن ثم تأمين مصالح الاتحاد الأوروبى وأمنه.

■ من حيث النطاق الجغرافى: إن سياسة الجوار لا تضم شركاء جنوب وشرق المتوسط فقط، بل تمتد لتشمل روسيا وأوكرانيا وجورجيا ومولدافيا وأرمينيا ودول القوقاز.

■ من حيث المنهج: تستند إلى تحديد مجموعة من الالتزامات المتبادلة خلال فترة محددة (من ثلاث إلى خمس سنوات)، بحيث يمكن قياس مدى التقدم فى التنفيذ من جانب الطرفين من خلال الآليات المنصوص عليها فى اتفاقات الشراكة، فى حين أن صيغة برشلونة تضمنت مبادئ وصيغاً عامة للتعاون لم يحدد لها جدول زمنى محدد باستثناء منطقة تجارة حرة عام ٢٠١٠، وفى المقابل يطرح الاتحاد الأوروبى ما يمكن تسميته بالحوافز التى تحقق قيمة مُضافة لدول الجوار.

■ من حيث الآلية: تنفيذ هذه السياسة يتم من خلال خطط عمل يتم التشاور والاتفاق بشأنها مع كل دولة من دول الجوار، أخذاً فى الاعتبار أولوياتها القومية لتحقيق ما يسميه الجانب الأوروبى بـ «الملكية المشتركة» لخطط العمل.

■ أما القيمة المضافة التى تطرحها تلك السياسة فتتمثل فى عدة محاور هى:

- إتاحة الاستفادة من السوق الداخلية الأوروبية.
- إتاحة الحريات الأربعة (حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد) مع الإشارة إلى أن حرية انتقال الأفراد تعد من الحوافز التى يتم منحها فى الأجل الطويل.
- تحقيق مزيد من الاندماج فى شبكات المواصلات والطاقة والاتصالات ومجالات البحوث الأوربية.
- تعزيز الاستثمار وحمايته.
- اضطلاع الاتحاد الأوربى بدور سياسى أكبر فى تسوية النزاعات ومنع الصراعات.

**** أهم الالتزامات التى تفرضها سياسة الجوار «فهى التالى:**

الإصلاح السياسى والممارسة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية وحكم القانون، والإصلاح الاقتصادى.

■ توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الحرة المُبرمة مع الاتحاد الأوربى لتشمل قطاع الخدمات ومزيد من تحرير القطاع السلعى.

■ تحقيق التقارب مع القوانين والتشريعات فى الاتحاد الأوربى.

■ العمل على تقارب المعايير والمواصفات القياسية المستخدمة فى المجالات الصناعية والخدمات ووسائل النقل والطاقة وشبكات الاتصالات اللاسلكية وحماية البيئة والمُستهلك والصحة العامة والعمل.

* * *

المعروف أن حدود أوروبا تصل الآن إلى أوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا، ومع

إعلان سياسة الجوار الأوروبية نجح أعضاء الاتحاد الجنوبيين فى ضمّ دول البحر المتوسط إلى السياسة الجديدة.. وهكذا تشمل منطقة الجوار الجديدة مساحات شاسعة من الأقاليم الممتدة بين الغرب وحتى مولدافيا.. ولا يمكن للاتحاد الأوربى أن يعرض عضويته لهذه البلدان ولكنه يأمل فى تأمين علاقات جوار مستقرة وودية من خلال تقديم حوافز قوية لتنفيذ الإصلاح.

وبدلاً من بناء «أوروبا الحصن» المحمية من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الخارجى تهدف هذه السياسة إلى إنشاء «حلقة من الأصدقاء» حول الاتحاد الأوربى تتكون من دول تشترك فى قيّم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.. ولكى يتمكن الاتحاد الأوربى من إقامة منطقة تتمتع بالرخاء «قدم لجيرانه الجدد فرصة الدخول إلى سوقه الداخلى والتمتع بالحريات الأربع لعضويته وهى: حريات حركة السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال فى مقابل تنفيذ إصلاحات مهمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

وتحدد سياسة الجوار بوجه خاص ثلاثة عوامل رئيسية هى: القرب الجغرافى وتحقيق الرخاء ومحاربة الفقر. وهى عوامل تميز علاقات أوروبا مع جيرانها. والواقع أن القرب الجغرافى لجيران أوروبا نجده ينطوى على فرص ويثير تحديات. فالاعتماد المتبادل فى المنطقة يتطلب اتباع أساليب مشتركة لمواجهة التهديدات عبر الحدود. وفى الوقت نفسه يجب أن يعمل الاتحاد الأوربى مع شركائه على علاج الأسباب الجذرية نعدم الاستقرار وهى ضعف الديمقراطية ونقص الفرص الاقتصادية..

وفى كل الأحوال لا يخفى على لبيب أن أوروبا قد استشعرت بعض الخطر على مشاريعها التعاونية فى البحر المتوسط بإطلاق الولايات المتحدة «منتدى المستقبل» التى تطرح نفسها فيه بديلاً عن جميع أشكال التعاون السياسى والاقتصادى مع دول جنوب المتوسط وتكاد ترسم نفس الخطا (المنهجية والتنموية) ولكن بصورة أسرع وأشمل وهو ما جعل بروكسل تنظر بنصف عين

(توجساً) لكل ما يتضمنه منتدى المستقبل من طروحات وأفكار.

ويبقى أن أذكر أن هناك جملة من التصورات التى تريد أوروبا أن تكرسها بحيث تكون (مظلة أخرى) إلى جانب (المظلة الأساسية) وهى عملية برشلونة..

وليس خافيا أن الفكرة الحاكمة لكل هذه المشاريع الجديدة هى أن أوروبا لا تستطيع أن تفتح أبوابها أمام كل دول العالم للانضمام إليها لتحقيق حلم «أوروبا العظمى» الذى ظل يدغدغ مشاعر الأوربيين سنين عددا ليس فقط لأن مسألة الانضمام (قلباً وقالباً) محكومة باعتبارات جغرافية وسياسية بالأساس ولكن أيضا لأن فتح الباب على مصراعيه أمام الجميع هو أمر «طوباوى» صعب التحقيق.

ولذلك كان التفكير فى (اتفاقيات الشراكة) التى وقعتها عدة دول مشاطئة للمتوسط جنوباً وبدأت تفيء بخيرها الاقتصادى -إلى حد ما- على شعوب الحوض خصوصاً فى الشمال. فى الواقع إن الطموح الأوروبى كبير وشاسع ويكاد يناطح السحاب فالقارة العجوز بشفافية بالغة -تدرك جيداً أن حجمها لا يزال متواضعاً بجانب الدولة الأعظم (أمريكا).. وتعلم جيداً أن هذه الأخيرة لن تسمح لها بأن تزاحمها على «قمة العالم»:. فما حدث مع الاتحاد السوفيتى السابق فى ظل «الثنائية القطبية» لن يتكررا!. ولذلك - بعد جملة مصادمات مع أحفاد العم سام يبدو أن أوروبا ارتأت أن تشغل نفسها (أكثر وأكثر) ببنائها الذاتى بحيث يكون فى أقل عدد من السنين صرحاً لا يقبل (النفى أو الإلغاء أو التقزيم) فكان أن خرج علينا منظروها برؤية غير مسبوقة لمسار تعاونى جديد يعرف باسم «سياسة الجوار» تمهد لإنشاء منظومة للجوار القريب وتشمل «طوق الأصدقاء» الذى يمتد إلى بلدان المغرب العربى، بالاضافة إلى مصر ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وروسيا البيضاء ومولدافيا..

أما أهم ما فى هذا المسار الجديد فهو أنه قابل للتوسع باتجاه أسيا الوسطى والصين وبلدان بحر اليابان وأفريقيا (جنوب الصحراء).. باعتبار أن فلسفة «طوق

الأصدقاء» تنطلق -على أية حال- من قناعة مؤداها أن كل هذه الفضاءات تمثل امتداداً للسوق الداخلية الأوروبية على الرغم من عدم انضمامها لمؤسسات الاتحاد.

ولقد حرصت أوروبا على تكريس مسار «طوق الأصدقاء» الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع فى منزلة بن المنزلتين، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تكون أكثر من «شريك» وأقل من عضو (فى الاتحاد الأوربى) وفيما عدا ذلك فهى تستفيد من القيادات المتاحة للشركاء والأعضاء على السواء، فالدولة المشاطئة جنوباً للمتوسط سيكون بمقدورها اقتحام السوق الداخلية الأوروبية التى قوامها ٤٥٣ مليون مستهلك ويساوى دخل الفرد فيها أضعاف أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية.. إلى جانب هذه الأفكار التى يغلب عليها الطابع الاقتصادى والتى يترجمها بجلاء مسار «طوق الأصدقاء» فإن أوروبا تستعد أيضا لإطلاق ما يعرف بمشروع «سنة المتوسط» والخاص بإبراز الإرث الحضارى المشترك لمنطقة الحوض.. والهدف هو «إشغال» شعوب الضفتين بأمر هذا البحر الذى يجمعهم منذ آلاف السنيين بحيث تتأكد «كينونته» عبر الأجيال المتوسطة المتعاقبة.

* * *

ليس من شك فى أن إعلان برشلونة لم يكن أكثر من «وعود» مائية سرعان ما تبخرت أمام سخونة الأحداث والتوترات التى تشهدها منطقة حوض البحر المتوسط.. فإلى جانب ضآلة المخصصات المالية الممنوحة لدول الحوض، فإن تحديات الشراكة ثقيلة ومنها الخسارة الناتجة عن تحرير التجارة، فزيادة الاستيراد من دول الاتحاد الأوربى على حساب الاستيراد من دول أخرى أدى إلى تدنى فى الأسعار ومزيد من الانخفاض من العائدات الجمركية.. كما أن منافسة المنتجات الأوروبية للمنتجات العربية تشكل تهديداً للشركات المحلية التى لا تستطيع الوقوف فى وجه قوة المنافسة الأوروبية، وهو ما أدى كنتيجة طبيعية لذلك -إلى

انخفاض الإنتاج المحلى..

وفى هذا الإطار يمكن أن نرصد توقف عدد من الصناعات لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية حيث إن لها ميزاتها ومواصفاتها (نتيجة المنافسة غير المتكافئة) تقودها إلى إحداث عجز بسبب التحول الجزئى عن استهلاك المنتجات المحلية وإفلاسات تؤدى بدورها إلى تفاقم البطالة..

..وكان طبيعياً أن يشعر المتوسطيون فى الجنوب -أمام التدفقات المالية الغزيرة باتجاه دول شرق ووسط أوروبا- بالهوان خصوصاً أن ما يصلهم من أوروبا شحيح، ولاشك أن هذا التعامل المنقوص مع شركاء الجنوب بسبب ردود أفعال وعدم رضا إلى حد أن أحد وزراء الجنوب المتوسطى أكد أن أوروبا إذا لم تساعد بلده كما تعهدت (سلفاً) واستمرت فى توسيع دائرتها على حساب اقتصادياتها فإنهم سيتوجهون بشكل نهائى نحو أمريكا!.

اللافت للنظر أن سياسة الجوار التى بدا أنها كانت محاولة لتبييض وجه برشلونة، لم تسلم هى الأخرى من قصور وتشوهات عديدة منها أن الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى لم تتفاوض بعد على تمويل مشاريع سياسة الجوار الأوروبية وأعربت عن قلقها من أن تمتص هذه المشاريع أموال عملية برشلونة أو أنها ستحل محلها (وهذا أسوأ من نظرها).. لذلك طرحت جملة من الأسئلة الصعبة هى:- كيف ستوزع الأموال بين الجيران الجدد فى الشرق، وحوض البحر المتوسط؟ وكم سيحول من أموال (ميدا) إلى خطط عمل الجوار الأوروبية، وهل ستكون هناك حاجة إلى أموال إضافية، وإذا كان الأمر كذلك فما هى كمية هذه الأموال).

..ثمة مأخذ آخر على سياسة الجوار يتعلق بالحوافز غير النقدية التى توفرها كإعطاء فرصة الدخول إلى سوق أوروبا الداخلية، وهو ما قد يثير اعتراض «اللوبى» الزراعى الأوروبى الذى سيضع -بالضرورة- العراقيل أمام توجه نحو تعديل السياسية الزراعية المشتركة للاتحاد (بإلغاء التعريفات الجمركية) تسمح

بالدخول إلى السوق..

*** قمة ٥ +٥ :**

المؤكد أن تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط قد ألقى بظله الكثيف على التعاون الأورومتوسطى بحيث وجدنا أنفسنا مع «وهم السلام» أو «السلام الضائع» أمام (وهم آخر) هو عملية برشلونة التى أصابها الهزال، وضعفت قدرتها على تنفيذ أجندتها الخاصة بمبادراتها الإقليمية..

..والثابت أن أوروبا قد لجأت إلى إقامة تعاون جزئى آخر مع مجموعة تعرف باسم (٥+ ٥) بهدف تحريك ولو جزء يسير من المياه الراكدة..

وبدلاً من أن تمارس ضغوطها عى إسرائيل لكى تنفذ على -الأقل تعهداتها- مع الجانب الفلسطينى، رأت -من قبيل الاستسهال- أن تدير عجلة الحوار مع خمس دول فى الجنوب الغربى للمتوسط هى: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا.. وبدافع من هذه الرغبة انعقدت بالفعل (قمة ٥+ ٥) فى تونس فى ديسمبر ٢٠٠٣ حضرها قادة خمس دول فى الشمال هى: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا والبرتغال لتتويج مع نظرائهم الجنوبيين جملة من المقاربات الأمنية والاقتصادية والسياسية التى كانت بدأتها قبل أكثر من ستة عشر عاماً عبر دوائر حوار وحلقات بحث، واجتماعات وزارية حتى وصلت إلى اللحظة التى أصبح فيها لقاء القمة ضرورياً لكى توضع بذلك (اللبنة الأولى) فى صرح عمل جماعى (أورو مغاربى) يستهدف تحويل الجزء الغربى من البحر المتوسط إلى بحيرة سلام ونماء ورخاء.

ومما أضاف إلى هذه القمة ثقلاً إستراتيجياً أنها انعقدت بعد جملة من المتغيرات كادت تعصف بالعالم عصفاً، مثل أحد ث ١١ سبتمبر التى فتحت شهية الولايات المتحدة- القطب الأوحد فى العالم- نحو الانتقام، باعتبارها دولة جريحة أصابها الإرهاب فى مقتل.. ومنها أيضاً أن خريطة الفضاء الأورومتوسطى قد تغيرت كثيراً من خلال موجات التوسيع الخاصة بالاتحاد الأوربى والذى أصبح ٢٥ دولة فى

العام ٢٠٠٣، وهو ما يفرض جملة من التحديات التى تحدثت عنها القمة بإسهاب شديد، ونوهت إلى أن التحولات التى شهدتها العلاقات الدولية والتوازنات العالمية تطرح بقوة شمولية المقاربة الأورو مغاربية وعدم اقتصارها على البعدين الاقتصادى والأمنى لتتسع وتتمدد فتشمل أبعادا أخرى ثقافية واجتماعية وعملية وتكنولوجية.

بمعنى آخر استهدفت قمة ٥+ ٥ «أنسنة» مشروعها التضامنى (أو التعاونى) بحيث تكون قضايا الإنسان وحاجاته وطموحاته تحتل المرتبة الأولى على أجندتها اليوم وغداً.

ويعترف قادة الدول الخمس الواقعة فى جنوب المتوسط وهى: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا بأن المقاربات الأورومتوسطية قد فتحت آفاقاً عريضة على صعيد الإندماج فى الفضاء الأوربى (بالنسبة لدولهم) لكنها- فى الوقت نفسه- فرضت حزمة من التحديات فى مجال الإصلاح الاقتصادى، وتأهيل الموارد البشرية، وعلى صعيد الحوار الثقافى والحضارى وترسيخ دعائم التنمية المتضامنة بين ضفتى المتوسط (شمالاً وجنوباً) وليس من شك فى أن جزءاً أو قطاعاً من هذه التحديات المصيرية قد جوبه بالإصرار والعزيمة على الاستمرار فى التقارب، وقد آتى بالفعل أكله، إلا أن أهم ثمرات هذا الجهد الدءوب هو تولد اقتناع لدى قادة دول الضفتين مؤداه أن «سياسة المشاركة» أو «الشراكة» لم تعد تكفى، وإنما يتعين البحث عن سياسة أو بالأحرى إستراتيجية جديدة تستوعب المشاركة وتضيف إليها.. ولعل هذا ما كان يعينه رومانو برودى عندما قال إن هناك أفكاراً جديرة بالتأمل من أجل تفعيل حوار الضفتين، إذ إن سياسة المشاركة أصبحت أضيق من الطموح الأورومغاربى، منها فكرة «سياسة الجوار» باعتبارها تحتل منزلة بين المنزلين، بمعنى أنها أكبر وأرحب من سياسة المشاركة التى تشعر فيها كل دولة بأنها مجرد شريك وكفى! لكنها أصغر من مرحلة البلد العضو الكامل.

بكلمة أخرى: إن إعلان روما الذى أسس لهذا الحوار فى ١٠ من أكتوبر ١٩٩٠ يسمح بحدوث تطورات جديدة فى الإطار والمضمون معاً خاصة أنه قد نص- منذ البداية- على أن الهدف هو رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول العشر وتبادل وجهات النظر والرؤى حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للمساهمة فى إيجاد حلول للقضايا السياسية والأمنية، ومن ثم فليس هناك ما يمنع من توسيع هذا الاتفاق ليشمل قضايا أخرى اجتماعية وثقافية ويتم رفده دورياً بلقاءات وزارية وصولاً إلى لقاء القمة (وهو ما حدث بالفعل فى تونس). أى أن إعلان روما لم يغفل هذا الطموح، وإنما عمل له ألف حساب منذ البداية خصوصاً أنه ركز على الطابع الشمولى اقتصادياً وتبنى جملة من البرامج التى تستهدف تشجيع النمو الاقتصادى لتطوير العلاقات بين دول الضفتين فى مجالات ذات أولوية متقدمة مثل التبادل التجارى، والمو رد البشرية والطبيعية.

كما شمل التصور المبدئى (لإعلان روما) أيضاً عدة مشاريع على المستويين الاجتماعى والثقافى تتعلق بقضايا الهجرة والتربية والتأهيل والاتصال وحماية التراث، وقد تبنى وزراء دول الضفتين بعض هذه المشاريع التى ترمى إلى ترسيخ قيم التفاهم بين شعوب المنطقة وإثراء الحوار الثقافى والعلمى والفنى.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن ما لم يستوعبه إعلان روما، أتى عليه إعلان الجزائر الذى جاء بعد حوارات ونقاشات طويلة فى أكتوبر عام ١٩٩١م، أى بعد إعلان روما بعام كامل، فركز على بناء علاقات حسن الجوار فى إطار التسامح والتفاهم المتبادل، وجددت الدول الأعضاء عزمها على تقليص الفوارق وتنمية حوار بين مختلف الثقافات واحترام حقوق الإنسان.

وبعد توقف دام أكثر من عشر سنوات عاد إعلان برشلونة الصادر فى عام ٢٠٠١ ليضطلع بمسؤولية حوار ٥+ ٥ وتمويل أنشطته وضخ الدم- مجدداً- فى عروقه ليكون قابلاً للحياة.. وهو ما ظهر جلياً فى إعلان طرابلس الذى شدد على الطابع الاستراتيجى للحوار بين دول أوربا ودول المغرب العربى فى ضوء قضايا

السلام والأمن والاستقرار والتنمية حيث تم وضع أسس جديدة للتعاون المتوازن لطرح حلول لظواهر مثل الهجرة غير الشرعية (التى تعتبرها أوروبا خطراً داهماً يهدد حاضرها ومستقبلها معاً).. ثم خلف مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطة وحوار الحضارات..

وضمن مسيرة التعاون الأورومغاربى يقف إعلان سانت مكسيم (الذى صدر فى شهر فبراير ٢٠٠٣) شامخاً؛ لأنه كرس أهمية هذا النوع من التقارب فى مجالات السياسة والاقتصاد ولم يتردد فى إعطاء أولوية لطرح مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطية القائمة على الشعور بالانتماء لمنطقة بعينها.. ومن جانبها طالبت دول الجنوب بالحد من الفوارق الاقتصادية بين صفتى المتوسط ووجوب أن يتأسس التعاون الأورومغاربى على مبدأ الشراكة والتنمية المستدامة خلافاً للمفهوم القديم للتعاون الذى يرتكز على المساعدات المالية التى يمنحها الجانب الأوربى لبلدان الجنوب، ولذلك اقترحت على الجانب الأوروبى عدة خطوات مثل دعم التعاون الإقليمى وخاصة تعاون جنوب- جنوب، ورفع مستوى الاستثمارات الأوروبية فى المنطقة خاصة فى بعض القطاعات الجديدة والواعدة، والرقى بمستوى التبادل التجارى بين الشمال والجنوب، ثم مراجعة بعض الإجراءات المعمول بها فى اختيار وتمويل المشاريع؛ لتمكين الدول المشاركة من الاستفادة من برنامج (ميدا) على أفضل وجه.

وعلى صعيد المطالبة «بأنسنة» المشاركة الأورو مغاربية يبرز «مشروع المرصد الأوربى المتوسطى للتأهيل المهنى» ومبادرة ندوة فالنسيا الذى طالبت فيها تونس بإنشاء مقر له فى عاصمتها..

كما ناقشت قضية إثراء الحوار والتعاون الثقافى والفنى بين دول ضفتى الحوض الغربى للمتوسط.. وكان طبيعياً أن تحتل مسألة التبادل البشرى والهجرة فى منطقة المتوسط حيزاً كبيراً فى السنوات المقبلة عبر الاتفاق على أسس تعاون شامل ومتكامل بين جميع البلدان.

أما أبرز الملفات التى خصص لها قادة قمة ٥+ ٥ وقتاً طويلاً فى النقاش والحوار فهو الملف الأمنى والسياسى من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتوخى مقاربة شاملة تأخذ فى عين الاعتبار كافة أبعاد هذه المسألة ومعالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة مثل الفقر والتهميش دون الاقتصار على الأبعاد الأمنية فحسب.

ولأن دول جنوب غربى المتوسط تتطلع إلى اللحظة التى يتحقق فيها حلم إقامة منطقة للتبادل الحر للدول الأورومتوسطية فى عام ٢٠١٠، فلقد اعتبرت أن قمة ٥+ ٥ خطوة على الطريق ولو فى الجزء الغربى من جنوب المتوسط؛ لذلك أعدت أجندة خاصة بالتعاون مع كل بلد على حدة فى إطار تجمع ٥+ ٥ انطلاقاً من اقتناعها بأن نجاح هذا الشكل من التعاون الأورومغاربى يمكن أن يدعم التعاون الأشمل على صعيد فضاء المشاركة لأورومتوسطية، خصوصاً إذا توافرت الإرادة السياسية التى ترمى إلى السير خطوة إلى أعلى فى طريق «سياسة الجوار» وعدم الاكتفاء بحدود ومعايير سياسة الشركة التى أكدت المتغيرات الدولية والعالمية أنها لم تعد صالحة لتحقيق طموحات شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

ماراثون أمريكى – أوربى :

فى سباق ماراثونى محموم تتنازع الدول المغاربية الخمس (تونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا) إستراتيجيتان.. الأولى قديمة نسبياً وهى الاستراتيجية الأوروبية التى تتعامل مع هذه المنطقة من منطلقين: الأول توسيع نفوذ أوروبا الاقتصادى والسياسى؛ لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية (تبلغ مبادلاتها التجارية مع الدول المغاربية حوالى ٧٠٪ تصديراً واستيراداً) والثانى وضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية المتصاعدة تجاه أوروبا خصوصاً بعد ما تحولت بالفعل إلى صداع ينخر فى رأس القارة العجوز، ويسبب لها ارتباكات اقتصادية وأمنية شتى.

الاستراتيجية الثانية: هى الإستراتيجية الأمريكية التى بدأت تتشكل ملامحها

منذ أواخر التسعينيات- وتحديداً فى يونيو ١٩٩٨- عبر مشروع شراكة أمريكية- مغاربية يحمل اسم ستيوارت إيزنستات (وكيل وزارة التجارة فى عهد كلينتون) ويهدف إلى خلق قضايا لحوار بين أمريكا من ناحية والدول المغاربية من ناحية أخرى حول السياسة الاقتصادية، وتحقيق الاندماج المغاربى، وإرساء تعاون اقتصادى يقوم على التبادل الحر، وإسناد دور أساسى للقطاع الخاص مع إجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بهذا القطاع.. وقد تم- لاحقاً- إبرام اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر فى يوليو ٢٠٠١ ومع تونس فى عام ٢٠٠٢.

ثم توالت المقاربات الأمريكية على الدول المغاربية إلى حد أزعج بالفعل الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا التى اعتبرت أن أى خطوة أمريكية تجاه هذه المنطقة (التى ظلت لفترات طويلة أشبه بالفضاء الحيوى لها) هى انتقاص من العلاقة المتميزة التى تربطها بالدول المغاربية، ولعل هذا ما كان يعنيه مسئول فرنسى كبير، عندما تحدث فى «الرباط» ذات مرة عن أن الشراكة المغربية مع الولايات المتحدة تتناقض مع الشراكة المغربية الأوروبية.

أياً كان الأمر، فالمحقق أن الاهتمام الأمريكى المفاجىء نسبياً بالدول المغاربية يعنى- بشكل ما- أن واشنطن لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكى لمناطق النفوذ، والذى بمقتضاه تعتبر منطقة المغرب العربى منطقة نفوذ فرنسية، فشرعت تخصها بمكان بارز فى صدر أولوياتها خصوصاً فى أعقاب وقوع أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، فكثفت أشكال التعاون معها، فإلى جانب المناورات المشتركة التى تجربها القوات الأمريكية دورياً مع جيوش كل من تونس، والمغرب وموريتانيا عرضت واشنطن على (الجزائر وتونس وموريتانيا) حضور قمة حلف الناتو فى أنقرة، ومنحها صفة الشريك المرشح للانضمام، وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة إذا علمنا أن هناك حواراً يدور بين هذه الدول وحلف الناتو، منذ أكثر من خمس سنوات على تنويع وتكثيف علاقات التعاون المتبادلة.

وربما لهذا السبب بدأت أوروبا تنظر بنصف عين- حذراً وتوجساً- إلى

التقارب الأمريكى- المغاربى الذى أخذ صيغاً براجماتية غير مسبوقة، تمثلت فى التفكير فى إقامة قواعد عسكرية فى كل من المغرب وتونس والجزائر، تكون «أداتها» للتدخل السريع فى القارة السوداء فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالحرب الاستباقية ومحاربة الإرهب.

ولقد ارتعدت فرائص أوروبا بالفعل وهى ترى النفوذ الأمريكى يزحف (ويتغلغل) فى المنطقة المغاربية تحت ستار التنسيق من أجل تجفيف مصادر التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة الذى تصفه أمريكا بأنه يمثل تهديداً لها، ولأصدقائها فى العالم.

وليس من شك فى أن حملة الزيار ت الخاطفة التى قام بها مسئولون أمريكيون إلى الدول المغاربية الخمس فى عام ٢٠٠٣ م(وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومارك جروسمان مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، وكولن باول وزير الخارجية) هى التى رشحت منطقة المغرب العربى لكى تكون بؤرة تجاذب أو استقطاب استراتيجي بين أمريكا وأوربا، وهو ما أوغر صدور الأوربيين وجعلتهم يشعرون بأن مناطق نفوذهم التقليدية تسحب من تحت أقدامهم وهم نيام. خصوصاً أن الشراكة الأمريكية لم تقف عند حدود الجانب الاقتصادى، وإنما امتدت لتشمل أشكالاً عدة من التعاون الأمنى والعسكرى.

وفطن الأوروبيون فى الوقت ذاته إلى بعض التسهيلات التى يتضمنها مشروع الشراكة الأمريكية المعروف باسم «ستيوارت إيزنستات» والذى يفصل الاقتصادى عن السياسى، ولا يعتبر الإصلاح السياسى والديمقراطى شرطاً من شروط الشراكة، عكس الشراكة مع أوروبا التى تتمسك بضرورة إحداث إصلاحات ديمقراطية، ولذلك ارتفعت أصوات داخل الاتحاد الأوروبى تنادى بتقديم إغراءات للدول المغاربية، والتخفيف من قيود الشراكة معها، وإعطاء الأولولية للعوامل الاقتصادية والثقافية، قبل أن تصبح منطقة المغرب العربى

مستعمرة أمريكية!

وكان طبيعياً- وسط موجات الاستقطاب الأمريكى المتلاحقة للدول المغاربية- أن تعيد أوروبا النظر- ملياً- فى علاقتها بالمغرب العربى لتضخ فى شرايينها دماء جديدة، خصوصاً بعدما تبين أن عملية التعاون الأورومتوسطى المعروفة بعملية برشلونة قد أصابها الفتور بسبب عدة عوامل منها عدم التوصل إلى حلول بشأن عملية السلام والصراع الفلسطينى- الإسرائيلى، واقتناع أطراف عربية فى جنوب المتوسط بأن توسيع الاتحاد الأوربى وانفتاحه على أوربا الشرقية قد أثر سلباً على مسار الشراكة الأورومتوسطية، وشعور دول جنوب المتوسط بأنها مهمشة على صعيد وضع البرامج التعاونية التى تستأثر برسمها دول شمال المتوسط (الاتحاد الأوربى) فضلاً عن عجز المساعدات المالية عن تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المرتقب ومحدودية تأثير (برنامج ميدا) الخاص بتمويل بعض المشاريع فى حوض المتوسط.

ولذلك لجأت أوروبا- وتحديداً الدول الخمس: دول فيها وهى فرنسا، وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ومالطا- إلى إعادة إطلاق مبادرة الحوض الغربى للبحر المتوسط والتى تضم معها الدول المغاربية الخمس (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا) وهى مبادرة شراكة كانت انطلقت شرارتها الأولى فى عام ١٩٩٠ ثم خبا ضوؤها طوال أكثر من عقد من الزمان، وعادت مجدداً بسبب الرغبة فى منع النفوذ الأمريكى من الانفراد بمنطقة المغرب العربى وانعقدت بالفعل قمة تعرف باسم (٥+ ٥) فى تونس فى ديسمبر ٢٠٠٣ لتدفع باتجاه تجديد التقارب الأورو مغاربى الذى لا يلغى - كما يقال- التعاون الأورومتوسطى وإنما يكرسه بين دول المغرب العربى وأوربا الجنوبية.

وفى إطار الماراثون الأمريكى- الأوربى حول هذه المنطقة تحديداً، لم تشأ الإدارة الأمريكية أن تترك دول أوربا الجنوبية تهنأ بهذه القمة، فأرسلت على عجل وزير خارجيتها كولن باول ليلتقى- قبل التئام القمة بيوم واحد- بقادة الدول

المغاربية ويجدد معها أواصر شراكة أمريكية تربطها مباشرة بدبلوماسية واشنطن فى المنطقة العربية والشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتجلى ذلك فى القرار الخاص بإنشاء مكتب إقليمى لتنفيذ الخطة الأمريكية الخاصة بإقامة شراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط يكون مقره داخل السفارة الأمريكية فى تونس.

كما أسرفت واشنطن فى مدح تونس التى اعتبرتها أكثر الدول العربية علمانية وصوت الاعتدال والتجانس الإقليمى، على حد قول ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية وقتئذ.

والثابت أيضاً أن تونس قد بذلت جهداً كبيراً لتوفير المناخ الذى جعل ليبيا تدرك أن الوقت قد حان لتغيير سياستها.. وكان ذلك المدخل إلى اعتراف ليبيا بامتلاكها لأسلحة دمار شامل وتسليمها إياها لاحقاً إلى واشنطن، ومن ثم تحسن العلاقات الليبية- الأمريكية.

وتذكر أوساط سياسية فى أمريكا أن التعاون الأمنى والاستخباراتى بين تونس والجزائر والمغرب من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى قد شهد تقدماً ملحوظاً بعيد سقوط بغداد، فانتشر ضباط أمن من الدول الثلاث- بالفعل- فى العراق وتحديداً على الحدود السورية وفى المناطق المحيطة بالفلوجة والرمادى لمساعدة قوات التحالف فى معرفة المتطوعين العرب الذين انضموا إلى المقاومة العراقية، وكذلك فى التخلص من شبكات التهريب التى ساعدتهم فى التسرب عبر الحدود إلى داخل العراق. .

وقد بدا المشهد واضحاً بعيد زيارة كولن باول لدول المغرب العربى، فالسباق المحموم بين أمريكا وأوربا على استقطاب هذه المنطقة لن يعد سراً رغم أن أحداً لم يعترف به، فها هو الرئيس الفرنسى السابق جاك شيراك ينفى أى منافسة مع الولايات المتحدة فى المنطقة.. وذكر- تعليقاً على زيارة باول السريعة للمغرب العربى- أن لديه نظرة متكاملة للعلاقات بين أوربا ودول المغرب، وقال: إن

مساهمتنا تهدف إلى تذليل العقبات وتطوير التعاون المغاربى، وأضاف أن هذا «هو هاجسنا، وإذا ساهم الأمريكيون واهتموا بالمنطقة فهذا جيد. ويصب فى اتجاه تطوير أوضاع المغرب... وهذا هو هدفنا» وشدد شيراك على أنه «لا منافسة مع الولايات المتحدة، وإنما تكامل يبرر اهتمام الأمريكيين وسعيهم إلى تطوير المغرب العربى».

أياً كانت الرائحة التى يشتمها المرء من تعليق الرئيس الفرنسى السابق جاك شيراك إلا أن العين لا تخطئ المنافسة الحامية بين الأمريكيين والأوروبيين وتعكسها التحركات الدبلوماسية، خصوصاً فى هذه المنطقة التى يبدو أن واشنطن تراهن عليها فى إطار مشروعها الخاص بالشرق الأوسط الكبير والذى يمتد ليحتضن بذراعيه كامل الامتداد الجغرافى للوطن العربى.

الصحيح أن أوروبا لا تملك سوى الاستمرار فى تقوية جسور التواصل والشراكة مع الدول المغاربية، ولذلك جاءت فكرة (٥+ ٥) وكأنها طوق النجاة لينتشلها من المأزق الذى وجدت نفسها فيه فاعتبرتها فضاء وظيفياً للفعل المشترك مع أوربا الجنوبية، لا يهدف إلى مزاحمة الهياكل الموجودة سواء كانت أفقية أو رأسية بقدر ما ينشد دفعها إلى العمل ويهيئ لها الظروف الإقليمية المناسبة. ولذلك ركزت على عدة رهانات تشكل فى مجموعها عناصر قوة أو دفع للتعاون الأورومتوسطى، وهى الرهان البشرى الذى يكتسب أهمية من الطموح إلى حل مشكلة الهجرة من الجنوب إلى الشمال حلاً جذرياً بطرح بدائل منها تنمية الجنوب.. بتدعيم الاستثمار الأجنبى والحد من الآثار السلبية للعولمة وتكريس الاندماج الاقتصادى على الضفة الجنوبية.. وهذان الرهانان البشرى والتنموى يقودان حتماً إلى الرهان الأمنى بالتعاون من أجل استئصال جذور الإرهاب وتخفيف مصادر وتمويله.

أما الرهان الآخر فيتعلق بحوار الحضارات لا تصادمها، ولا شك أن منطقة حوض البحر المتوسط بما تملكه من قواسم مشتركة ثقافية ودينية واجتماعية

توفر الأرضية الصالحة لإقامة مثل هذا الحوار.

وفى مقابل الطرح الأمريكى الخاص بمنح الدول المغاربية صفة «الشريك المرشح» لعضوية حلف الناتو، طرحت المفوضية الأوروبية فكرة سياسة الجوار التى تتأسس انطلاقاً من اعتبار دول جنوب المتوسط (أكثر من شريك وأقل من عضو) فى الاتحاد الأوروبى، وهى الفكرة التى أغبطت الكثير من الدول المغاربية لأنها تحقق لهم مكتسبات كثيرة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

وتحدث رومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية عن أربع مزايا، تتمثل فى اقتحام السوق الداخلية الأوروبية (٤٥٣ مليون مستهلك) والتى يساوى فيها الدخل الفردى أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية للمتوسط، والاستفادة من العلاقات التجارية التفاضلية التى ستقرها أوربا لصالح الدول المعنية إلى جانب المساهمة فى كل الشبكات الأوروبية والحصول على المساعدات المالية التى توفرها آليات التمويل الأوروبى كما يتعين على الدول التى ستتبنى هذه الصيغة الجديدة للشراكة صيغة «سياسة الجوار» احترام مبدأ حرية تنقل المواد والأفراد، والخدمات، ورؤوس الأموال. وستتمكن من التمتع بكل الامتيازات التى يوفرها الاتحاد الأوربى (ما عدا الانتماء إلى مؤسسات: الاتحاد البرلمان الأوروبى والمفوضية الأوروبية).

يبقى أن نذكر أن الإغراءات التى تقدمها أوروبا وأمريكا للدول المغاربية قد سال لها لعاب الكثيرين، ويتحدث البعض عن ضرورة المفاضلة، واختيار الأنسب، فيما يحذر الآخرون من السم المدسوس فى العسل من جانب الطرفين معاً، وخصوصاً من الطرف الأمريكى الذى يعيش زهوة انتصاراته واحتكاره للقرار الدولى عالمياً منذ سقوط حائط برلين فى (٩ من نوفمبر ١٩٨٩) وحتى اليوم.

ويذهب أولئك إلى القول بأن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» يهدف إلى تقويض النظام الإقليمى العربى وتقسيم الوطن العربى إلى مناطق (فى الخليج

والشرق الأوسط الصغير، والمغرب العربى) ومن ثم فإن ما تقدمه واشنطن ليس إلا شكلاً آخر من الاستعمار الجديد الذى أفرزته المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.. ولذلك فإن اهتمام واشنطن بمنطقة المغرب العربى بهذه الدرجة الماراثونية مع أوروبا يجذب المنطقة مجدداً إلى بؤرة صراع حامى الوطيس تحت سماء تمطر مبادرات خمس هى: اتفاقية الاتحاد المغاربى، وبرشلونة الأورومتوسطية، و٥+ ٥ الأورو مغاربية، ومسار أغادير، وأخيراً المبادرة الأمريكية التى أعلن عنها الرئيس بوش، والرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر فى الشرق الأوسط، والتى يمكن اعتبارها مغاربياً امتداداً لمشروع ستيوارت إيزتستات.

* * *

« وأخيراً فإن أهم ما يلفت الانتباه فى «آلية منتدى المستقبل» أنها تسعى إلى إلغاء آلية برشلونة الأورومتوسطية.. فالثابت أن هذا المنتدى الذى جاء فى إطار مبادرة أمريكية- مغاربية أثار انعقاده (بالصورة التى ظهرت بها على الأقل) نقطة محورية تتعلق بالمنافسة الأوروبية الأمريكية حول منطقة المغرب العربى تحديداً.. صحيح أن المنتدى يناقش قضايا خاصة بالشرق الأوسط الكبير الذى يبدأ (بحسب الرؤية الأمريكية) من إسلام أباد فى باكستان وينتهى فى الرباط بالمغرب، إلا أن اختيار المغرب الأقصى ليكون أول مكان تنطلق منه شرارة هذا المنتدى (البحرين استضافته فى العالم التالى) لا يخلو من دلالة خصوصاً أن «السباق» بين أوروبا وأمريكا نحو هذه المنطقة من شمال أفريقيا قد حمى وطيسه وتحديداً عند انعقاد قمة ٥+ ٥ الأورو مغاربية فى ديسمبر ٢٠٠٣ فى تونس والتى استبقها كولين باول وزير الخارجية الأمريكى بزيارة سريعة التقى فيها بقادة الدول المغاربية الخمس وتحدث عن لإطلاق مبادرة «شراكة أمريكية- مغاربية».

وعندما أبدى مسؤول أوروبى انزعاجه من هذا التقارب الأمريكى- المغاربى علق وزير مغربى محتجاً وقال أن الشراكة مع أوروبا لا تعنى الحجر على المغرب!

ولقد أحنق أوروبا أن تشعر بالتهميش في منطقة تراها دائماً الأقرب إليها فضلاً عن إدراكها بأن واشنطن تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميها وضرب مشروعها (مشروع برشلونة الذى انطلق فى عام ١٩٩٥) فى مقتل، لأن جانباً كبيراً من الأفكار التى تتحدث عنها أمريكا بشأن لإصلاح السياسى أو الاقتصادى كان ضمن مسار برشلونة الذى يشتمل على اتفاقات والتزامات بإصلاحات دستورية وسياسية وقانونية ضمن جدول زمنى محدد يهدف إلى تحقيق تقارب منظومات (الاقتصاد والفضاء والإعلام) بين الدول الأعضاء فى الشراكة الأورو متوسطية.

وكان معنى ذلك- وهذا ما استشعرته أوروبا على كل حال- أن الرؤية الأمريكية للإصلاح تلغى تماماً الرؤية الأوروبية، أو على الأقل تزحزحها كثيراً لكى تقف فى مكانها!

..صحيح إن الرؤية العربية تميل إلى الأفكار الأوروبية لأنها تقف-من ناحية- فى وجه الاندفاع الأمريكى المحموم بشأن 'الإصلاح فى المنطقة وتعتمد -من ناحية أخرى- أسلوب المرونة والتدرج وهو الأسلوب الذى يرتاح إليه العرب فضلاً عن أنها تراعى خصوصية كل دولة وتوازناتها السياسية.. بالإجمال نستطيع أن نقول أن هذه المواجهة الشرسة بين أمريكا وأوروبا طوال أعمال «منتدى المستقبل» كان صعباً أن تظل تحت السيطرة خصوصاً عندما اضطرت فرنسا أن تعلن بوضوح رفضها لفكرة إنشاء آلية تنفيذية للمنتدى.

وليس خافياً أن الرفض الفرنسى ينطلق من الحرص على إبقاء آلية عملية برشلونة خصوصاً بعد ما أصبح واضحاً على السواء أن «آلية المنتدى» الأمريكية تُجب بالضرورة آلية برشلونة الوربية»...

ويبقى أن نذكر أن بين قعقعة السيوف الأمريكية- الأوروبية كان الصوت العربى هو الأكثر خفوياً فى منتدى المستقبل.

* * *

كلمة أخيرة:

إن تصدع مسار التعاون الاورومتوسطى على النحو إلى فضحته قمة برشلونة (نوفمبر ٢٠٠٥) هو أحد تجليات تصدع البنيان الأوروبى بشكل عام فالقارة العجوز تبدو فى السنوات الأخيرة فى موقف لا تحسد عليه، وجملة الأحداث التى هزت دهاليزها السياسية ودوائر صنع القرار فيها هى أكبر دليل على ذلك..

فها هى منظومة العمل الأوروبى المشترك قد ترنحت من أثر الـ «لا» الفرنسية والـ «لا» الهولندية للدستور الأوروبى إلى حد أن «أعداء ماستريخت» لم يكفوا عن التهليل والصياح مؤكدين أن حدسهم سوف يصدق بشأن انهيار البيت الأوروبى ليدفن تحت أنقاضه حلماً «وحدوياً» طوباوياً لطالما دغدغ مشاعر الآباء المؤسسين لأوروبا منذ ما يزيد عن نصف قرن..

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن مساحة الرفض «للدستور الأوروبى» الذى شاء له (فاليرى جيسكار ديستان رئيس لجنة صياغة الدستور) أن يكون متقدما على الدساتير الوطنية قد اتسعت فى الآونة الأخيرة (بتسجيل بعض التحفظات) خوفاً من أن ينال «الدستور الموحد» من استقلالية الدول.. ثم تعقد الملف الزراعى الذى يراه البعض مسماراً أول فى نعش الاتحاد الأوروبى.. ثم قاعدة التصويت التى قسمت الدول الأعضاء إلى دول كبرى وأخرى صغرى ثم احتكار (فرنسا وألمانيا) لموقع القيادة والتسيير فى قاطرة الاتحاد – وعدم القدرة على فض الاشتباك الحادث بين المفوضين الأوربيين من ناحية والحكومات الأوروبية من ناحية أخرى، وازدواجية عمل المفوض الأوروبى للسياسة الخارجية وعمل وزراء خارجية الدول الأعضاء.. ثم عدم عدالة نظام المساهمات المالية، وغياب الدول الصغرى –بشكل عام– عن المشاركة فى السياسة الخارجية لهذا التكتل الأوروبى الذى يضم بين جوانحه ٢٥ دولة حتى الآن. وإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة اللغات المستعملة فى جلسات الاتحاد، وما ينجم عنها من مشاكل تتعلق بالترجمة وطباعة الأوراق وتوزيعها لوجدنا أنفسنا – بحق أمام «برج بابل» وازدحام فى

الأفكار والرؤى إلى حد التضارب.

صحيح أن الخطر قد لا يكون داهماً على مسيرة الاتحاد الأوروبي (آنيا) لكنه ليس مستبعداً على المدى البعيد خصوصاً أن دول غرب أوروبا لا تزال تنظر بتوجس وعدم ثقة (كاملة) نحو دول شرق أوروبا باعتبار أن الأخيرة تشعر بامتنان أكثر نحو الولايات المتحدة التى حررتها من ربقة الشيوعيين، ومهدت الطريق أمام بعضها للانضمام فى حلف الناتو».

لكن الأهم من ذلك أن السياسة الخارجية الأوروبية لا تسير بسرعات منتظمة (أو متوائمة) تجاه مناطق الصراع فى العالم وهو ما أثر (سلباً) على الطموح الأوربى المتطلع إلى المشاركة فى قيادة العالم خصوصاً بعد غياب الاتحاد السوفيتى.

فقبل ما يقرب من عقدين لم تكن أوروبا تخفى اختلافها (وتمايزها) عن الولايات المتحدة ولا تكاد تترك مناسبة – من أى نوع – إلا وتؤكد أن أمريكا «شيء» وأوروبا «شيء آخر» وان العلاقة التى يجب أن تربط واشنطن وبروكسل هى علاقة تحالف وليس علاقة تبعية...

ولقد ظهر هذا «التمايز» فى المواقف المختلفة من البؤر الملتهبة فى العالم وخصوصاً الشرق الأوسط وإسرائيل، وعملية التعاون الأورومتوسطى... لكن الثابت (عملاً) أن تراجعاً –من نوع ما– قد تحقق ليس فقط فى «منعطفات» السياسة الخارجية الأوروبية ولكن أيضاً فى «أهدافها» فاقتربت أكثر من السياسة الأمريكية إلى حد بات يصعب على المراقب التمييز بينهما .. وهنا يحلو للبعض أن يقول أن السياسة الأوروبية والأمريكية قد اقتربتا من بعضهما البعض إلى حد التماهى أو «الذوبان».

وهذا صحيح إلى حد كبير، وإذا دققنا النظر فى جملة المواقف الأوروبية من عملية السلام فى السنوات القليلة الماضية لأذهلتنا النتيجة... فأوروبا قد تراجعت بالفعل عن مواقفها السابقة، فحماس الفلسطينية هى منظمة إرهابية، وإذا فازت فى الانتخابات التشريعية أو غيرها فسيكون العقاب للشعب الفلسطينى الذى مارس

حرية (فى الاختيار) وصوّت لصالحها... وقبلاً رفضت أوروبا رفع قضية الجدار العنصرى إلى محكمة العدل الدولية رغم أن الرأى القانونى سيكون استشارياً وليس إلزامياً. وهى تراجعات مجحفة بالحقوق العربية، وتعتبر بشكل ما نكوصاً عن مواقف أوربية عادلة كنا نسجلها فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى بإعجاب وامتنان...

وإذا انتقلنا إلى دائرة تماس أخرى مع أوروبا، وأقصد بها دائرة التعاون الأورومتوسطى سنجد أن الأوروبيين قد واصلوا تراجعهم، فاجتماع برشلونة الأخير استبعد (كلياً) القضية الفلسطينية من جدول أعماله بدعوى أن الصراع حول فلسطين ينحصر بين دولتين عضوين فى التجمع الأورومتوسطى وبالتالى فأمر حسمه يرجع إلى الدولتين وحدهما ولا داعى لأن يسمم الأجواء المتوسطية.. وهو إجراء عجيب وغريب لأن التعاون الأورومتوسطى يستهدف - ضمن ما يستهدف - تنقية الأجواء وحل المشكلات العالقة لكى يساعد الاستقرار فى جنوب المتوسط على الارتفاع بالبناء المتوسطى إلى أعلى عليين.. وهو ما تنكرت له أوروبا جملة وتفصيلاً تبعاً لأجنده جديدة استبعدت منها الخلاف الفلسطينى - الإسرائيلى.

.. ومما زاد الطين بلّة وأدى إلى تهميش الدور الأوروبى (المحايد) فى الشرق الأوسط (والبحر المتوسط معاً) أن حصاد السنوات العشر الماضية من مسيرة برشلونة كان هزيلاً بل ومضحكاً فى أحايين كثيرة خصوصاً لدى الجانب العربى المتوسطى.. فمن بين ٩٪ استثمارات أوروبية لم تحصل دول جنوب الوسط سوى على نسبة ١٪ فقط، والعجيب أن إسرائيل وحدها قد سطت على نحو ٤٥٪ من هذه النسبة الضئيلة..

والموجع بحق للقلب العربى أن إجمالى ما قدمته أوروبا إلى جنوب المتوسط فى هذه السنوات العشر، يوازى فقط إجمالى ما حصلت عليه دولة واحدة من دول شرق أوروبا (وهى بولندا) بالمفارقة!!.

واللافت للنظر أن أوروبا عندما أدركت أن عملية السلام فى الشرق الأوسط تتعثر، ولا تتقدم بالشكل المأمول، لم تكلف نفسها عناء التقدم بمبادارت أو ممارسة ضغوط على إسرائيل بسبب سياسة التعنت التى تبذلها فضلاً عن أسلوب إرهاب الدولة الذى برعت فيه.. وإنما اتجهت –من فورها– إلى البحث عن تصورات بديلة، فكان أن عادت لتضخ الدماء فى عروق تجمع آخر (أصغر) وهو المعروف بتجمع ٥+٥ وتحدثت طويلاً عن أنه لا يلغى التعاون الأوروكتوسطى الذى يضم ٣٥ دولة (٢٥) من الجانب الأوروبى فى الشمال، و١٠ دول من الجانب العربى والجنوب متوسطى..)

وهكذا مالت أوروبا إلى البحث عن أكبر قدر من الاستفادة بأقل قدر من الهموم. وهو ما خرج بها – من وجهة نظرنا– بعيداً عن قضايا العرب وهمومهم..

- ثم إذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش أجواء جديدة لوفاق دولى (يشبه فى جوانب كثيرة منه سايكس بيكو القديمة) يتأسس على احترام متبادل لقواعد اللعبة بين القوى فى عصرنا الحالى (وهى أمريكا وأوروبا) وتقسيم الغنائم والأدوار، لأدركنا أننا أمام عملاق أطلسى يأبى إلا أن يحتكر القرار الدولى.. ولم يعد خافياً على أحد أن أوروبا بعد طول خصام وعناد مع القطب الأمريكى الأوحد، اختارت أن تدخل بيت الطاعة راضية مرضية وأن تضحى بطموحاتها الأولى، وبجيرانها الآخرين فى جنوب المتوسط أو الشرق الأوسط على السواء..

.. وليس هناك ما يدعو للدهشة فى هذا الاختيار الأوروبى فتاريخ العلاقات الدولية يزخر بتراجعات وتنازلات، وصفقات من هذا النوع لكن المدهش هو أن لا تظل فى المنطقة العربية أشبه «بالعميان» الذين يظنون أوروبا صديقاً (وهى لم تعد كذلك) ويعتقدون أن البيت الأوروبى من «فولاذ» مع أنه هش هشاشة الزجاج..



الفصل الثاني

الاتحاد من أجل المتوسط

(النشأة- التكوين- الأهداف)

نشأة فكرة الاتحاد من أجل المتوسط[*] أطلق على فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الاتحاد الأوروبى ودول البحر المتوسط اسم الاتحاد من اجل المتوسط حيث ارتبط الاتحاد الأوروبى على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع البلدان المتوسطية وفى ظل انعدام سياسة إقليمية تستهدف المنطقة بأكملها.

وبتوصية من القمة الأوروبية وبعد التشاور مع البلدان المتوسطية احتضنت برشلونة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م وأول مؤتمر لوزارة خارجية الدول الأوروبية ونظائرهم لبلدان جنوب وشرق حوض البحر المتوسط وانطلاق مسيرة برشلونة وتمثل أول سياسة فاعلة يعضها الاتحاد الأوروبى للتعاون مع جيرانه فى جنوب شرق حوض البحر المتوسط.

يهدف إعلان برشلونة بتشجيع الشراكة فى المجالات الثلاث:

أ- الحوار السياسى والأمن من أجل إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار على أساس احترام الإنسان والديمقراطية.

ب- الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريبى لمنطقة تجارة حرة من أجل إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التمويل الاقتصادى فى الدول المشاركة.

جـ- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية لمجتمع يخلق التفاهم بين الشعوب والثقافات بين المجتمعات الدينية.

أسباب قيام الاتحاد[1]:

تشير العديد من الدراسات الأوروبية إلى وجود عدد من المؤشرات التى تؤكد الرأى القائل بان العولمة ستعزز بناء الأقاليم الكبرى وأهم هذه المؤشرات الثلاثة:

١- المؤشر الأول:

يحمل الطابع الاقتصادى ومنها ما يمكن تسميته بالتبادلات التى تربط بين

(*) الاتحاد من أجل المتوسط/ ناصر مكاوى رسالة زمالة غير منشورة- أكاديمية ناصر .

(١) المرجع السابق.

بلدين ومن خلال مسافات كبيرة والأقطاب التجارية الكبرى بمعنى آخر، أن العلاقات المباشر بين اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تتطور وهذا مفهوم للكثيرين، ولكنّ هناك تطورا خاصا فى التبادلات بين اليابان ومحيطها الإقليمى وبين الولايات المتحدة الأمريكية ثم بين أوروبا وجيرانها الجنوبيين أو الشرقيين أما وقد أطلقت أوروبا فى عام ٢٠٠٤ السياسة الأوروبية مع جيرانها فهذا يترجم الصعود القوى للمسألة الإقليمية حيث إن لأوروبا إقليمها الخاص والذى يصل إلى بحر قزوين والخليج العربى.

إن الاندماج الإقليمى يبدو وكأنه شكل من تحرير التبادلات والذى يتطابق برؤية عامة من منطق الشركات متعددة الجنسيات فالأقلمة تسهل استقرار المناخات الاقتصادية العامة من خلال انفتاح فى التعامل الحدود السياسية مع الشركات الإقليمية على أن يكون ذلك عبر اتفاقيات للاستثمار ووجود عملة مشتركة.

كذلك يسهل الاندماج الإقليمى أو الأقلمة تنظم السياسات العامة فيما يتعلق بالنقل ومن خلال تأسيس نظام للنقل الإقليمى أو الاعترافات بالشهادات التى تصدر من بلدان أخرى ولا ننسى الإمكانية الكبرى لتطوير الخدمات فى البلدان الأقل تطورا ونموا وما يدعم سياسات الأقلمة كمشروع للاتحاد من أجل المتوسط وهو أن جغرافية التبادلات تؤكد مفهوم الأقلمة فالتجارة الإقليمية تتطور على حساب العالمية حيث حقق الإقليم الأورو- متوسطى- مثلا اندماج تجاريا لافتا للنظر، ومن خلال الإحصاءات نجد أن الأرقام من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من التجارة الخارجية للبلدان المتوسطية تتم داخل الإقليم.

ب- المؤشر الثانى:

(١) حول صعود الأقلمة وهو مؤشر ذو طابع سياسى بمعنى إعادة تنظيم العلاقات السياسية على أساس إقليمى أكثر واقعية بدلا من النظر إليها فقط بوصفها تنظيما يخضع لأقطاب أو قطب عالمى واحد. كما يمكن القول أن

الاتفاقيات إقليمية على صعيد الأقاليم الكبرى.

(٢) وهذا يعود لأسباب جغرافية تدعم السير باتجاه الأقلمة أو تقنياتها من حيث أن العمل على تنظيم الأقلمة يعد أقل صعوبة من تنظيم العالم ككل وأخيرا ثمة أسباب ديمقراطية ترى أن المؤسسات الدولية الكبرى من المستحيل أن تحصل على شرعية أمام الشعوب بسبب بعدها عنهم.

ج- المؤشر الثالث:

وهو ذو طابع جيوبوليتيكى بمعنى أن الأقلمة هى أفضل أداة وربما الأداة الوحيد لمواجهة التفرد الأمريكى بالقرارات الكبرى وهذه الأخيرة ينبغى أن تتم بالحوار مع الأقاليم كبرى (أوروبا وأسيا) أو فى المستقبل مع الإقليم الجديد «الاتحاد من أجل المتوسط» فعلى العرب فى هذه الحالة وخاصة المتوسطين منهم البحث عن شراكة ومؤسسات إقليمية يمكنها أن تدفعهم إلى الأمام وليس إلى الخلف (أفضل مثال النموذج المترهل لجامعة الدول العربية).

المشكلات التى واجهت إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط:

أ- قبول إسرائيل عضوا بالاتحاد:

نجح وزراء خارجية الاتحاد من أجل المتوسط فى مؤتمرهم فى مدينة مرسيليا فى التغلب على الصعاب التى واجهها إطلاق الاتحاد فاتفقوا على تسوية متكاملة وهى قبول إسرائيل ومن يدعمها من الدول الأوروبية مقابل مشاركة الجامعة العربية فى كل المؤتمرات والاجتماعات وعلى كل المستويات بما فيها مستوى كبار الموظفين واللجان بشرط أن تحظى إسرائيل بمنصب مساعد أمين عام الاتحاد. وأعلنت إسرائيل معارضتها لمشاركة الجامعة العربية إلا أن الجامعة ليست دولة بل تجمعا يضم دولا ولأنها ليست الدولة العربية العاشرة فى الاتحاد.

ب- جامعة الدول العربية:

(١) نالت جامعة الدول العربية موافقة الاتحاد الأوروبى وكافة الأطراف

الأعضاء فى الاتحاد المتوسطى على المشاركة فى كافة اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط بعد رفع الفيتو الإسرائيلى عن مشاركتها حيث أشير إلى أن المشاركة أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى فى اجتماعات يحضرها الإسرائيليون ليست تطبيعا.

(٢) وأشارت بعض المصادر الدبلوماسية العربية إلى أن الأمين العام للجامعة كان حادًا فى مداخلاته حيث أوضح أن استبعاد الجامعة من الاجتماعات مهما تكن لا تقوم على منطق قبول كما أنه إساءة للجامعة والدول العربية على السواء ورفض موسى مقترحين اثنين:

المقترح الأول: أن ينحصر حضور الجامعة على القمم والاجتماعات الوزارية أو أن يتاح لها الحضور ولكن من غير حق بالكلام. وهدد الأمين العام بأن تقيد مشاركة الجامعة يعنى أن الاتحاد لن يحصل على دولار واحدا من الصناديق العربية المرتبطة بالجامعة مثل صندوق النقل العربى أو صندوق الإنماء الاقتصادى والاجتماعى أو من التمويل العربى وأيد الوزراء العرب هذا الموقف بالإضافة إلى وزراء خارجية إيطاليا وإسبانيا واليونان ومالطا.

المقترح الثانى: لوزير خارجية إسبانيا بمنح إسرائيل أمين عام مساعد من أجل التوازن السياسى على أن يحظى الفلسطينيون كذلك بمنصب مماثل.

ج– عدد مساعدى الأمناء: اقترح بعض العرب الاتفاق على خمسة أمناء عامين مساعدين على أن يكون منصب الأمين العام لدولة من جنوب المتوسط. وأيدت بعض المصادر الفرنسية والعربية ذلك المرجح أن يكون إما تونسيا أو أردنيا وأبدى الوزير الفرنسى عدم رغبته فى أن يكون الأمين العام أردنيا، بل يفضله تونسيا ،أما الأمناء العامون المساعدون فهم إلى جانب الفلسطينى والإسرائيلى، إيطالى ويونانى ومالطى.

طالبت تركيا بأن يكون لها منصب أمين عام مساعد. ورأت الجزائر أن التسوية يجب أن تقرر من قبل رؤساء الاتحاد لأن إطلاقه تم فى قمة رئاسية فى باريس وقد

قبل هذا الاقتراح ومن الممكن تنفيذه أما عبر اجتماع رئيسى الاتحاد الفرنسى والمصرى أو من خلال وزراء خارجيتهم.

نجحت فرنسا فى انتزاع ما تريده إذ ما تم التوصل إلى اتفاق يقضى بأن تبقى إلى جانب مصر فى رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط لمدة عامين وفى الأول من يناير تنضم جمهورية تشيكيا التى ستترأس الاتحاد الأوروبى إلى الرئاسة الثنائية بحيث تصبح ثلاثية.

حصل الفلسطينيون على بعض مطالبهم إذا تم التذكير بمرجعيات السلام (القرارات الدولية ومؤتمر مدريد وخريطة الطريق) مع الإشارة إلى أهمية المبادرة العربية وتأكيد دعم المجتمع الدولى للوصول إلى تسوية على أساس قيام دولتين لم يتم وصفها بقوميتين مثلما كانت تطالب إسرائيل، بل دولة إسرائيل تنعم بالأمن ودولة فلسطينية قابلة للحياة والسيادة الديمقراطية، كما دعم البيان الختامى المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل كما يرحب بإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا.

مقر الأمانة العامة: اختيرت برشلونة مقر للأمانة العامة بعد أن سحبت تونس ترشيحها وفيما غابت لبيا كليا عن الاجتماع ومثلت تونس بوزير دولة وهو ما فهم على أنه تعبير عن عدم رضائهم.

قمة باريس ٢٠٠٨ وإطلاق الاتحاد من اجل المتوسط:

اختتمت فى باريس يوم الأحد ١٣ من يوليه ٢٠٠٨ قمة باريس التى ضمت (٤٣) دولة وحضرها قادة نحو (٤٠) دولة تضمن بيانها الختامى:

أ- الطموح الإستراتيجى:

وجد الدول ٤٣ الأعضاء طموح مشترك فى أن تبنى معا مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنسانى واجتماعى وثقافى وأن تسعى إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ب- تمويل الاتحاد:

يمول الاتحاد من أجل المتوسط من مصادر عديدة مثل: مساهمة القطاع الخاص والميزانية الأوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة أو دول أخرى إضافة إلى البنك الأوروبى للاستثمار.

سياسة الجوار الأوروبية:

يسعى الاتحاد الأوروبى من خلال هذه السياسة إلى تعزيز وسائل الحكومة السليمة ودعم التنمية والاقتصادية والاجتماعية ويوفر الاتحاد لجيرانه إمكانية عقد شراكات متميزة معهم لا تنحصر فى مجال التعاون وحدة غير أن هذه السياسة لا تهدف إلى توسعة نطاق الاتحاد ولا إلى توفير إمكانية انضمام أعضاء جدد إليه.

- ويعمل الاتحاد الأوروبى من أجل:

أ- توثيق الروابط السياسية.

ب- التكامل الاقتصادى الجزئى.

ج- المساعدة فى تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبى.

د- المساعدة فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين المبادئ الأساسية التى يعمل الاتحاد على إرسائها مبدأ الملكية المشتركة الذى يعنى أن يوافق كل شريك فى سياسة الجوار الأوروبية على الاشتراك فى أولويات الإصلاح المعمول بها فى الاتحاد الأوروبى ومن ثم على استعداد لتبنى هذه الأولويات والالتزام بتنفيذها مع ضرورة مراقبة الإجراءات التى تتخذ فى مجال التنفيذ.

ويرى الاتحاد الأوروبى أن سياسة الجوار الأوروبية توفر أساسا لبناء التزام متبادل بالقيم المشتركة وهى: الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة السليمة ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة وفى اعتقاد الاتحاد

الأوروبى أن مستوى الطموح الذى تبلغه هذه العلاقة سوف يعتمد على مدى اتساع نطاق المشاركة الفعالة فى هذه القيم.

وتتناول المفاوضات مجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية الأربعة التالية:

أ- تعزيز سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ب- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.

ج- تشجيع التوظيف والترابط الاجتماعى.

د- التعاون فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الرئيسية مثل مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتشكل سياسة الجوار الأوروبية جزءا من إستراتيجية الاتحاد الأوروبى التى ترمى إلى تعزيز الأمن فى الدول المجاورة.

أن سياسة الجوار الأوروبية تهدف إلى أن تقدم لجيراننا فى الشرق والجنوب الكثير من المزايا التى كانت فيما سبق مقصورة على أعضاء الاتحاد فقط مثل حصة تجارية فى الأسواق الأوروبية الداخلية والمشاركة فى برامج الاتحاد والتعاون فى مجالات النقل وشبكات الطاقة وأنها تهدف إلى أن توفر لهم شكلا متميزا من أشكال الشركة الآن بغض النظر عن طبيعة علاقتهم المستقبلية مع الاتحاد الأوروبى.

الهيكل التأسيسى:

يضم الاتحاد من أجل المتوسط جميع دول الاتحاد الأوروبى البالغ عددها ٢٧ دولة، منها دول تطل على المتوسط وأخرى تقع شمال القارة الأوروبية، أما الدول المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فهى دول المغرب العربى (المغرب الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا) بالإضافة إلى مصر والأردن ولبنان وسوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية وتركيا وإسرائيل.

تشير الوثيقة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط إلى أن أعضاء الاتحاد الأوروبى أجمعوا على إقرار قمة لرؤساء الدول والحكومات تعقد مرة كل سنتين، على أن تقر القمة الأولى التى تعقد فى ١٣ من يوليو ٢٠٠٨ بباريس إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط رسميا فى بيان ختامى« بالإضافة ربما لقائمة مختصرة بمشاريع المزمع إقامتها» كما نصت الوثيقة. ويتم اعتماد هاتين الوثيقتين بالوفاق. وتسير القمم اللاحقة طبقا للسيناريو نفسه (إعلان سياسى وقائمة بالمشاريع الملموسة) فيما يعقد وزراء الخارجية اجتماعات بين قمتين لتقويم الحصاد والإعداد للقمة التالية.

وفى السياق تم الاتفاق على توزيع المسؤوليات بالتوازن، وعلى تقاسم الرئاسة الدورية بين بلد شمالى وآخر جنوبى، لكن الوثيقة تشير إلى أن الاتحاد الأوروبى وحدة توصل إلى صيغة لحل الخلافات التى قد تنشأ بسبب تداول الرئاسة. وتتمثل الصيغة فى ربطها بالرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبى طبقا للآليات المؤسسة للاتحاد. وهكذا تتسلم فرنسا رئاسة الجانب الأوروبى فى القمة الأولى وتسلمها بدورها لمن يتولى الرئاسة فى القمة التى تليها.

أكدت الوثيقة أنه تم التوصل إلى آلية منسجمة مع معاهدة لشبونة (التى قامت مقام الدستور الأوروبى) يكون التمثيل الخارجى بموجبها من اختصاصات رئيس المجلس الأوروبى (الرئيس الدورى) ورئيس المفوضية فى مستوى رؤساء الدول والحكومات، ومن اختصاصات الممثل الأعلى (نائب رئيس المفوضية فى مستوى وزراء الخارجية)، وهذا يعنى أن سيناريو تسمية وزير خارجية للاتحاد الأوروبى ليس محل اتفاق الآن وهو- فى كل الأحوال- مازال بعيدا بالنسبة لميقات القمة المقبلة فى باريس.

كما تقرر إنشاء لجنة دائمة مشتركة بهدف تعزيز الإدارة المؤسسية للاتحاد، تكون قادرة على تيسير المهام المنظمة لاجتماعات قادة الدول الأعضاء والوزراء والخبراء، والعمل كآلية فى حالة الأزمات التى قد تنشأ فى المنطقة الأورومتوسطية.

ولعل أهم ما فى الوثيقة أنها كانت واضحة بل قاطعة فى مسألة تمويل المشاريع الإقليمية، إذ أنها رفضت رصد اعتمادات لتلك المشاريع مسبقا وشددت على ضرورة جمع التمويل من مصادر إضافية والاتجاه إلى القطاع الخاص لحثه على المساهمة فى التمويل.

وأشارت الوثيقة بأن الاتحاد الأوروبى رصد ٥٠ مليون يورو للبلدان المتوسطية الشريكة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، وختمت فى هذا المضمار بالتأكيد على أن المانح الأكبر سيتولى التصرف فى الأموال فى حالة تشارك الاتحاد الأوروبى مع مانحين آخرين فى الإنفاق على المشاريع الإقليمية المتوسطية.

أعلن وزراء خارجية الاتحاد من أجل المتوسط اختيار مدينة برشلونة الساحلية الاسبانية رسميا لاستضافة مقر الأمانة العامة للاتحاد تقديرا للمدينة الإسبانية التى شهدت مولد مبادرة عملية برشلونة لتتعاون الأورومتوسطى عام ١٩٩٥ والتى كانت الأساس لقيام الاتحاد من أجل المتوسط.

هدف الاتحاد من اجل المتوسط:

إقامة مشروعات تنموية لمصلحة البحر الأبيض المتوسط والدول المطلة على شواطئه، ويرى كثيرون أن هذا المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التى انطلقت فى ١٩٩٥ وضمت المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا وتركيا والاتحاد الأوروبى.

تحقيق ستة مشروعات إقليمية هى:

أ- مكافحة التلوث فى المتوسط حيث قدمت المفوضية الأوروبية فى اذار ٢٠٠٨ ومشاريع عملية تهدف إلى إزالة ٨٠٪ من مصادر التلوث بحلول ٢٠٢٠ ويفترض أن تكلف مليارى يورو على الأقل.

ب- إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين التدفق التجارى بين جانبى البحر الأبيض المتوسط.

ج- تعزيز الدفاع المدنى لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحرارى.

د- وضح خطة للطاقة الشمسية فى المتوسط.

هـ- إقامة جامعة أورومتوسطية (سلوفينيا) تشجع الحراك الأكاديمى.

و- مبادرة للمساعدة على تطوير الشركت المتوسطة والصغيرة (إقامة هيئة لدعم المساعدات الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء).

التحديات التى تواجهه الاتحاد من اجل المتوسط

إن المقصود بالتحديات التى تواجهه الاتحاد من أجل المتوسط هى العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية التى تتفاعل ؤتؤثر سلبا أو إيجابا على مسار عملية الاتحاد من أجل المتوسط.

العوامل الخارجية المؤثرة على مسار الاتحاد من اجل المتوسط:

صراع الشمال والجنوب:

المقصود بصراع الشمال والجنوب يتمثل إذا فى إطار للعاقات تتفاعل فيه دول الشمال الغنية مع دول الجنوب الفقيرة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية أما فيما يتعلق بإطلاق مصطلح دول الجنوب، فيعود إلى وقوع هذه الدول فى جنوب الكرة الأرضية، وبينما تقع دول الجنوب فى معظمها فى قارات أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فإنَّ دول الشمال تقع أغلبها فى قارة أوروبا وأمريكا الشمالية[1].

وتعتبر الدول العربية ضمن دول الجنوب التى تطالب بتضييق هوة التخلف

(١) مصطفى خشيم- موسوعة علم العلاقات الدولية- مفاهيم مختارة- طرابلس- ١٩٩٦م- ص ١٢١.

عن طريق تقديم دول الشمال للمساعدات الاقتصادية والتقنية اللازمة حيث إن الدول العربية تعتبر أعضاء فى مجموعة السبع والسبعين وبالرغم من أن عملية برشلونة تقوم على أساس مبدأ الندية فى المعاملة إلا أن الدول العربية المتوسطية وغيرها من الدول المتوسطية الأخرى تطالب بمنحها مزايا تفضيلية ومساعدات مالية وتقنية حتى تتمكن من تضييق هوة التخلف إلى أبعد حد ممكن إذا فصراع الجنوب والشمال يوجد أيضا فى إطار عملية برشلونة التى يمكن اعتبارها صورة مصغرة لما يدور على مستوى النظام الدولى حيث إن الشراكة الأوروبية المتوسطية تتكون من دول شمال متقدمة ودول جنوب نامية لها مطالب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية[1].

النظام الاقتصادى العالمى الجديد:

تم الإعلان عن النظام الاقتصادى العالمى الجديد لأول مرة فى الجلسة السادسة الخاصة للجمعية العامة عام ١٩٧٤ بعد نقاش مطول وحوار جدى بين دول الشمال والجنوب كما وافقت الجمعية العامة عام ١٩٧٤ أيضا على الميثاق الاقتصادى لحقوق وواجبات الدول والذى تضمن بالتفصيل الجوانب النظرية والتطبيقية اللازمة لتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد من خلال مجموعة السبع والسبعين، لأمر الذى نتج عنه ما يعرف بصراع الشمال والجنوب[2].

ويهدف إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد إلى تصحيح مجموعة الانحرافات التى يتسم بها النظام الاقتصادى الحالى لاسيما ما يتعلق بوجود عدم المساواة وعدم العدالة فى توزيع الموارد على أساس أن تضييق هوة التخلف لا يمكن أن يتم فى إطار نظام اقتصادى ظالم يؤكد إعلان الجمعية العامة على أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد يجب أن يقوم

(1) CHARLESW- KEGLEY AND EUGENE R- WITTKOPE- POLITICS TRAD AND TRANSFARMATION (NEW YOURKST- MARTINS PRESS 1989)PP 101.

(٢) مصطفى خشيم- قضايا وأزمات دولية معاصرة- (النظرية والتطبيق)- طرابلس- ٢٠٠٢- ص ١٤٥.

على مبادئ مثل: المساواة فى السيادة وعلاقات الاعتماد المتبادل وتحقيق المصلحة المشتركة لكل الدول بغض النظر عن النظم الاقتصادية والسياسية التى تتبناها وبالتالى فإنَّ تحقيق هدف الإعلان الأممى يتحق بالآتى[1]:

أ- القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله حيث إن الاستعمار الاستيطانى والتقليدى والتفرقة العنصرية والإمبريالية تعيق الدول والشعوب النامية فى تحقيق عملية التنمية الشاملة.

ب- يتعارض النظام الاقتصادى العالمى الحالى والواقع الدولى المعاصر الذى يجب أن يعكس مصلحة الجماعة الدولية ككل وليس مصالح الدول المتقدمة فقط.

جـ- طالما أن عصرنا الحالى هو تجسيد لمبدأ الاعتماد المتبادل فإن الدول المتقدمة لا يمكنها الاستمرار فى تجاهلها لمصالح الدول النامية وبالتالى فإن التنافس يجب أن يستبدل بعصر التعاون بين الدول جميعا حتى يتم تحقيق المساواة والعدالة فى إطار العلاقات الدولية المعاصرة.

د- تمكين الأمم المتحدة من التعاون مع المشاكل الناتجة عن التعاون الاقتصادى الدولى بشكل شامل فى إطار التأكيد على المساواة بين مصالح كل الدول.

بالرغم من أن المبادئ التى تم الإعلان عنها فى إطار النظام العالمى الجديد تعتبر مبادئ سامية لإرساء علاقات وتعاون دولى عادل إلا أن الدول النامية تفتقر إلى النفوذ والإمكانيات وإن الدول المقدمة لن تتنازل طواعية عن مزايا تملكها إلى الدول النامية وبالتالى يلاحظ أن المطالبة بتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد لم تتعد إلى حد كبير مجرد أمان وخطب يرددها قادة الدول النامية فى المناسبات

(1) THE GENERAL ASSEMBLHY 3201 (S-VL) DECLARATION E ON THESTABLISHMENT OF A NEW INTERNA TINAL ECONOMIC ORDER-

المختلفة وكما سنلاحظ عند الحديث عن العولمة فإن النظام الاقتصادى العالمى قد تشكل بالكيفية التى تريدها دول الشمال حيث إن العلاقات الاقتصادية الدولية تتحدد فى إطار ثلاث منظمات تسيطر عليها الدول المتقدمة وهذه المنظمات هى: صندوق النقد الدولى والمصرف الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية[1].

أزمة حرب الخليج الثانية :

تتسم أزمة حرب الخليج الثانية عموما بالتعقيد سواء من حيث نشأتها أو من حيث تطورها ونتائجها[2] حيث إنها ليست مجرد أزمة تعكس خلافا حدوديا بين دولتين متجاورتين ولكنها تعكس أيضا بعدا اقتصاديا يتمثل من وجهة النظر العراقية فى سوء توزيع الموارد النفطية حيث اعتقد القادة العراقيون خطأ بان تصحيح حالة عدم التوازن فى المنطقة يمكن أن تتم عن طريق الاحتلال والحرب وبعدا إستراتيجيا تجسد فى سوء تقدير قادة العراق لتلاحم الشعب العراقى ومواقف القوة الكبرى من إقدام العراق على احتلال الكويت الذى ترك بدون شك أثارا سلبية على التلاحم العربى نفسه أو بعدا تاريخيا تمثل فى إدارة الولايات المتحدة فى التخلص من عقدة حرب فيتنام[3] أو تدمير القدرات العربية بحجة تحرير الكويت وإضعاف النظام الإقليمى العربى حتى لا يستطيع مواجهة التحديات الخارجية[4].

---

(١) رضا القريشى- حقوق الملكية الفكرية فى منظمة التجارة الدولية وآثارها على الأقطار العربية- شئون عربية- العدد ١٠٣- ٢٠٠٠- ص ٢٠٠.

(٢) أحمد يوسف أحمد- النظام العربى وأزمة الخليج- مجلة العلوم الاجتماعية- ١٩١٩ م العدد ٢٨- ص ١٠.

(٣) عبد العظيم رمضان- الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى- القاهرة- الزهراء للإعلام العربى- ١٩٩٠- ص ٩٣.

(٤) أحمد ثابت- العمل العربى القومى- التبعية السياسية تلغى التراضى والتوافق- مجلة الوحدة- العدد ١٠٠- يناير ١٩٩٣ م ص ٤٤.

النظام العالمى الجديد:

برز النظام العالمى الجديد مع بداية أزمة الخليج الثانية حيث تزعمت الولايات المتحدة تحالفا دوليا ضد العراق الذى كان يراهن على تأييد أو حماية سوفياتية ويؤكد بعض الباحثين على أن الولايات المتحدة تمكنت فى إطار هذا النظام من الهيمنة على النظام الدولى وهيئة الأمم المتحدة بشكل لفت انتباه واهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء[1].

أن علاقات الظلم واللامساواة والعدوان كانت ومازالت السمة البارزة للعلاقات الدولية وإن بعضهم يؤكد على حقيقة هذا النظام بحجة أن الولايات المتحدة أصبحت القوة المهيمنة على النظام العالمى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا وأن البعض الآخر يؤكد بدوره على حقيقة أن العالم شهد ويشهد تغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ملحوظة منذ البداية عقد التسعينات ولكن هذا الرأى يؤكد على أن النظام العالمى الجديد ما زال فى طور التشكيل والبلورة[2].

وإذا كان مؤتمر مالطا لعام ١٩٤٥ قد وضع أسس نظام الثنائية القطبية فإن مؤتمر مالطا عام ١٩٨٩ بين قادة الدولتين العظمتين قد أسهم بدوره فى بروز نظام عالمى جديد تخلى فيه الاتحاد السوفيتى قبل انهياره عن زعامته العالمية كقوة عظمى إلى الولايات المتحدة، وبالتالى أصبحت الأخيرة القطب المهيمن على النظام العالمى الجديد ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن الولايات المتحدة قد لعبت أى دور فى انهيار الاتحاد السوفياتى سابقا وإن كانت قد هللت ورحبت بذلك مثلها مثل بقية الدول الأخرى لكن الإستراتيجية الأمريكية فى إطار النظام

(١) مارسيل سيرل– أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد– ترجمة حسن نافع– القاهرة– مركز ابن خلدون للدراسات الألمانية– ١٩٩٢م– ص ١٣.

(٢)ياسين العيوطى– أفريقيا فى عالم بعد الحرب الباردة– السياسة الدولية– العدد ١٠٦ أكتوبر– ١٩٩١– ص ٢٧..

العالمى الجديد تعمل على أن تظل روسيا شريكا ضعيفا عن طريق منع أى محاولة لإعادة توحيد جمهوريات الاتحاد السوفياتى السابقة[١].

كما أن النظام العالمى الجديد يعتبر ضمن أبرز عوامل البيئة الخارجية التى أثرت ومازالت تؤثر على مسار عملية برشلونة سابقا الاتحاد من أجل المتوسط حاليا نظرا لأن الشركة الأوروبية المتوسطية لا تؤدى فقط إلى تعزيز الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط ،ولكنها تعزز الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط.

والأمن فى حوض البحر المتوسط ولكنها أيضا تعزز من مكانة أوروبا العالمية حيث تجعلها من ضمن أبرز أطراف وفواعل النظام العالمى الجديد الذى ما زال بطبيعة الحال فى طور التشكيل والبلورة فتحقيق التكامل الأوروبى/ الأوروبى والأوروبى/ المتوسطى سيؤدى إلى وجود أكبر تكتل اقتصادى عالمى وسيؤدى هذا بطبيعة الحال إلى دعم وتقوية مكانة أوروبا الموجودة فى أى نظام عالمى متعدد الأقطاب وللنظام العالمى الجديد جملة من الخصائص تعكس عموما المصالح الغربية[٢].

العولمة:

خلط البعض بين مفهوم العولمة أو الكوكبة ومفاهيم أخرى مثل العالمية أو الحكومة العالمية والنظام العالمى الجديد وإذا كانت العولمة نفيا للآخر والعمل على نشر القيم الأيديولوجية التى يدين بها الغرب على العالم ككل فإن العالمية تعنى الانفتاح على العالم وثقافته المختلفة[٣].

---

(١)كامل عمران- نظام عالمى جديد أم نظام العالم الجديد- مجلة الوحدة- العدد ١٠٠- يناير ١٩٩٢- ص ٦٠.- مارس

(٢)إسماعيل قيرة- جامعة الدول العربية فى عالم أحادى الأقطاب- الوضع الراهن والمستقبل- شؤون عربية- العدد

(٣)محمد عابد الجابرى- العولمة والهوية الثقافية- المستقبل العربى- العدد ٢٨٨- فبراير ١٩٩٨- ص ١٧.

أو أنها تعنى التفاعل ما بين الثقافات المختلفة أما فيما يتعلق مفهوم الحكومة العالمية كحل لمشكلة الحروب على أساس أن تشكل حكومة على مستوى العالم ككل كفيل بالقضاء على الحروب بأنواعها، حيث إن الحكومة العالمية فى حالة وجودها يمكنها أن تسيطر على حالة عدم الاستقرار والفوضى نظرا لامتلاكها لسلطات ملزمة وفوق الجميع[١].

ولكن اختلاف مفهوم العولمة بين الدول الغربية لا يعنى أن دول الاتحاد الأوروبى لا تعمل على نشر القيم الإيديولوجية التى تدين بها حيث إن المتمعن فى إعلان برشلونة يلاحظ بجلاء طغيان المبادئ والأسس التى تنادى الدول المتوسطية للتعددية والديمقراطية النيابية ونظام السوق وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الغربى والتنمية المتوازنة والتعددية اللغوية والمجتمع 'المدنى[٢].

العولمة والمتغيرات الإقليمية المؤثرة على المسار الاتحاد من أجل المتوسط:

المكانة العالمية لأوروبا:

تفتقر أوروبا عموما إلى قوة سياسية تضاهى قوتها الاقتصادية نظرا لأن المعاهدة روما عام ١٩٥٧ أسست سوقا أوروبية مشتركة هدفها تحقيق التكامل الاقتصادى بالتالى فإن تخطيط سياسة أوروبا الأمنية والخارجية جاء فى إطار منظمة حلف شمال الأطلسى الأمر الذى أضعف مكانتها فى سياسة العالمية ولا يعنى ذلك بالضرورة أن أوروبا افتقرت إلى التعاون السياسى فى النصف الأخير من القرن العشرين ولكن من الواضح أن أسس التعاون السياسى بين الدول الأوروبية نشأت وتطورت خارج إطار السوق الأوروبية المشتركة[٣].

(1) DAVID W- ZIEGLER- WAR PEACE- AND LNTERNA TIONAL POLITTICS (BOSTON::LITTLE- BROWN AND COMPANY- 1984) –PP 133-151..

(٢)الشاذلى العيارى– الوطن العربى وظاهرة العولمة– الوهم والحقيقة– المنتدى– أكتوبر ١٩٩٧– ص ١٤٥.

(٣) عبد المنعم سعيد– الجامعة الأوروبية– تجربة التكامل والوحدة– بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية– ١٩٨٦م – ص ٢٦٦.

الحوار العربي- الأوروبي:

وقوف عملية الحوار فى بداية عقد التسعينيات لفت انتباه الدول العربية- الأوروبية إلى ضرورة وجود آليات جديد تمكن من خلالها استئناف عملية الحوار العربي- الأوروبي وبالتالى يلاحظ أن عملية برشلونة أخذت هذه المسألة فى الاعتبار فالحوار فى إطار عملية برشلونة تطور بشكل ملحوظ من حيث الكم حيث انضمت دول متوسطية أخرى إليه ومن حيث الكيف حيث أصبحت مواضيع الحوار أكثر شمولية وتغطى كافة أوجه التعاون الأوروبي- المتوسطى[1].

التعاون الأوروبي المتوسطى:

لاحظنا أن التعاون الأوروبي المتوسطى قد مر بعدة مراحل انتهت آخرها بقيام شراكة أوروبية متوسطية فعملية برشلونة لم تنبع إذا من فراغ حيث إن الدول الأوروبية قد مهدت لهذه الشراكة عن طريق انخراطها فى عملية حوار مكثفة وتعاون أوروبي- متوسطى منذ عقد الخمسينات من القرن العشرين.

الاستقرار والأمن المتوسطى:

يرتبط الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط بالاستقرار السياسى والاقتصادى فى الدول المتوسطية وبالتالى فإن تخبط عمليات التنمية وانتشار البطالة والفقر فى الدول المتوسطية خاصة دول المغرب العربي لا يؤدى فقط إلى بروز حالة عدم استقرار فى الدول المتوسطية ولكنه يؤدى أيضا إلى بروز حالة عدم استقرار الأمن فى حوض البحر المتوسط خاصة أن أوروبا تؤكد على خطورة الهجرة غير الشرعية إليها من قبل المهاجرين إلى جانب قضايا أخرى مثل تهريب المخدرات والإرهاب والتطرف الدينى فالقضايا الأمنية فى إطار النظام العالمى الجديد وعصر العولمة أخذت بعدا جديدا يستلزم بطبيعة الحال التنسيق والتعاون

(١)الشاذلى العيارى- إعلان برشلونة وحلول العملة الأوروبية الموحدة- الموقف العربي- شؤون عربية- العدد ١٠٣- سبتمبر ٢٠٠٠م- ص ١٨٦.

بين الدول المعنية[1].

الهجرة والعمالة المغاربية فى أوروبا :

إن مشكلة الهجرة والعملة المغاربية فى أوروبا تعتبر من أكثر الأسباب غير المعلنة التى دفعت الحكومات الأوروبية إلى الانخراط فى شراكة مع الدول المتوسطية ومن أبرز الأدلة على مدى أهمية هذه الإشكاليات بالنسبة لأوروبا ما يتمثل فى ربط الهجرة غير الشرعية وتزايد العمالة المغاربية بقضية الاستقرار والأمن فى حوض البحر المتوسط لكن إيجاد حل مرضٍ للطرفين لمشكلة الهجرة غير الشرعية والعمالة المغاربية فى أوروب يتطلب وجود مستويات عالية من التنسيق والتعاون الأوروبى المغاربى من ناحية، وإيفاء أوروبا بوعودها بتقديم مساعداتها المالية والفنية والتقنية فى الأوقات المحددة.

الشرق أوسطية :

برز مفهوم الشرق أوسطية فى إطار مؤتمر مدريد للسلام حيث إن الولايات المتحدة وإسرائيل روجتا لفكرة إقامة سوق شرق أوسطية يتم فى إطارها دمج إسرائيل فى النظام الإقليمى العربى حتى يتحقق السلام والاستقرار الذى تنشده كلتا الدولتين ومن أبرز المتحمسين لفكرة السوق شرق أوسطية يتحدث بريز رئيس السوق الشرق أوسطية التى كان من المتوقع أن تلعب فيها إسرائيل دورا قياديا يعتبر هدفا أساسيا للعملية السليمة فى الشرق الأوسط.

الإسلام السياسى :

إن الغرب بشكل عام وفرنسا بشكل يخشيان من انتشار التطرف السياسى على أراضيها لاسيما أن الجالية الإسلامية تشكل ثقلا ملحوظا فى أوروبا فالتطرف الدينى فى بعض دول حوض البحر المتوسط وحد جهود الدول الأوروبية المتوسطية للتعامل مع هذه الإشكاليات وبالتالى يمكن القول بأن الإسلام السياسى كان وما زال يعتبر من أبرز العوامل البيئة المحيطة التى أدت إلى توثيق التعاون الأوروبى المتوسطى

(1) George joffe «southern attitudes an integrated Mediterranean Region in the Euro Mediterranean parmership: political and economics perspectives .op.Cit.pp.17-2.

تشاطر أوروبا فى مخاوفها من الأصوليين الإسلاميين.

الصراع العربى الإسرائيلى :

ولعبت أوروبا دورا بارزا فى إشكاليات الصراع العربى الإسرائيلى حتى قبل أن تصبح هذه الإشكاليات ذات بعد دولى[1] وبالتالى يمكن القول بأن الصراع العربى الإسرائيلى يعتبر من ضمن العوامل البيئية التى ساهمت فى بروز عملية برشلونة فانخراط الدول العربية المتوسطية فى عملية برشلونة كان وما زال الهدف منه تفعيل الدور الأوروبى فى العملية السليمة لاسيما أن أوروبا تملك وسائل الضغط الاقتصادية والسياسية على إسرائيل كما أن نجاح أوروبا فى الوساطة وتحقيق السلام العادل والشامل سيعزز من مكانتها الدولية، وبالتالى فإن الصراع العربى الإسرائيلى يعتبر تحديا لأوروبا فى إطار عملية برشلونة كما أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تحقق لإسرائيل أهدافها الإستراتيجية حيث يمكنها عن طريق الشراكة التغلغل فى العالم العربى وبالتالى ستصبح شريكا لأوروبا فى المجالات المختلفة[٢].

عدم الاستقرار فى الجزائر :

ترجع حالة عدم الاستقرار والصراع الدموى فى الجزائر عموما إلى اعتبارات إيديولوجية حيث أن الصراع أشتد بين الحكومة التى تستمد شريعتها من الثورة الجزائرية التى أدت إلى حصول الجزائر على استقلالها وبين الجماعات الإسلامية التى استمدت شرعيتها من انتخابات ١٩٩١م، وتسعى الأوضاع السياسية القائمة لصالحها[٣].

مستقبل الاتحاد الأوروبى كقوة دولية فاعلة فى النظام العالمى الجديد

. أن التقدم الهائل الذى أنجزه البناء الأوروبى خلال العقود الثلاثة الأخيرة- بالرغم

(1) Bassam Tibi, Conflict and war in the middle East, and the Superpowers(New York St. Martin,s press 1993) 1967- 1991: Regional Dynamic

(٢) مصطفى عبد الرازق- آليات الاختراق الإسرائيلى للمنطقة العربية- القاهرة- دار الغد العربى ١٩٩٦.

(٣) عبد الحميد مهرى- الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق- المستقبل العربى العدد ٢٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ص ٨.

من العقبات والأزمات التى تعترضه- قد أظهر أن هذه العملية كانت تسير فى طريق معقد ومتناقض، من ناحية نجد الدول تتوحد أكثر فأكثر ومن ناحية أخرى نجدها تحتفظ لنفسها بدور لتحقيق تطور أكبر للاتحاد الأوروبى وبدون شك، فإن التظاهرة الأوروبية قد أدت إلى إقامة مساحة أوروبية من العمل العام تتيح للدول الأعضاء المشاركة فى السيادة حتى يكون لها وزن أكبر فى إطار معولم وفى نفس الوقت إدارة مسائل لا يمكن تناولها سوى على مستوى الدولة القومية وحدها- بعبارة أخرى فإن الاتحاد الأوروبى لا هو دولة ولا هو منظمة دولية، إنه إذا شكل سياسى غير مسبوق، إنه حيز للإدارة يسمح لسياسات جديدة بأن تزدهر وأيضا لأفراد ولمشاريع وللاعبين جدد بان يتمتعوا بحريات جديدة وبفرص جديدة.

الأطر المتتابعة للبناء الأوروبى المعاصر:

العهد الأول للبناء الأوروبى:

أ- نشأ مشروع البناء الأوروبى فى سياق الحرب الباردة، حيث كانت عاملا مساهما فى تقوية التضامن داخل الكتلة الغربية- وفى السبعينات (فترة التعايش السلمى) تمتعت هذه الكتلة الأوروبية بقدر أكبر من الاستقلالية، ومع نهاية النظام العالمى ثنائى القطبية أصبحت هذه القوة الإقليمية وهى (الاتحاد الأوروبى) تواجه تحديا وهو توحيد قارة أوروبية لا تزال متباينة على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

ب- العهد الأول للبناء الأوروبى المعاصر بدأت تحداه الحرب العالمية الثانية وخلال العقد الأول للحرب الباردة. ففى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تشعر فيه بالقلق من القوة التى اكتسبها الاتحاد السوفيتى والتهديد الذى يشكله على أوروبا الغربية اتخذت مبادرات عدة من قبل شخصيات ودول أوروبية لتشجيع التقارب الأوروبى (على سبيل المثال يدعو تشرشل فى خطاب ألقاه فى زيورخ عام ١٩٤٦- دعا فيه على إقامة الولايات المتحدة الأوروبية)[1]. وبدأ

(١) جان ماركو، أى مستقبل لأوروبا، السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ع ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤،

انطلاق عملية التوحد الجماعى فى التاسع من مايو ١٩٥٠م مع تصريح روبرت شومان وزير الخارجية الفرنسى دعا فيه الدول الأوروبية لتكوين اتحاد الفحم والصلب- وذلك من أجل وضع أساس أوروبا الموحدة وفرضت عملية التوحد نفسها بتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية للطاقة الذرية وهما المعاهدتا اللتان أدتا إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

العهد الثانى (استقلالية البناء الأوروبى فى فترة التعايش السلمى):

يمتد العهد الثانى للبناء الأوروبى المعاصر من الستينيات إلى نهاية الثمانينيات وأهم ما يميز هذه المرحلة نجاح طريقة القيادة الجماعية والذى ترجم بإنشاء نظام مؤسس جماعى أتاح الفرصة لأوروبا كى تتخذ قراراتها بطريقة تضامنية أكثر فأكثر، ومن مظاهر هذا النجاح نمو السياسات المشتركة واتساع البناء الأوروبى بانضمام المملكة المتحدة والدانمارك وأيرلندا عام ١٩٧٣م، ثم انضمام اليونان ١٩٨١م ثم إسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م وأخيرا أن التقدم فى البناء الأوروبى تم من خلال التعاون بين فرنسا وألمانيا أساسا.

العهد الثالث للبناء الأوروبى المعاصر:

بدأ مع زوال النظام العالمى ثنائى القطبية (بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩م) وإعادة توحيد ألمانيا بمقتضى «معاهدة ٢١٤» عام ١٩٩٠م وتفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١م، فإن البناء الأوروبى بدلا من أن يتعثر بدأ ينطلق من جديد ويرجع ذلك لسببين رئيسيين أولا أن ألمانيا كانت بحاجة أكثر إلى إطار أوروبى لكى يتم قبول حجمها الجديد، وثانيا أن الجزء الشرقى من القارة الأوروبية كان يتحرر سياسيا واقتصاديا من الشيوعيين وبدت المجموعة الأوروبية كعامل استقرار، له ونتيجة هذا التغير جاءت معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢م وتقرر المضى فى إنشاء الاتحاد الأوروبى من خلال ثلاث دعامات (دعامة اندماجية) و (دعامة للسياسة الخارجية والأمن المشترك) (دعامة للأمن الداخلى) ثم أضيف الرغبة فى التوسع منذ قمة كوبنهاجن ١٩٩٣م ليضم الاتحاد

دول شرق أوروبا مما أدى بالاتحاد إلى ضرورة إصلاح مؤسساته وتطويرها لتلائم التوسع منذ النصف الثانى من التسعينيات.

تطور أساليب البناء الجماعى : اندماج وتعاون وعدم تناظر :

اعتمد الاتحاد الأوروبى على أسلوب الوظيفية الجديدة للوصول على توحيد أوروبا بأسلوب واقعى، وأن توحيد أوروبا لا يتحقق إلا من خلال مراحل متدرجة عن طريق إنجازات ملموسة تؤدى إلى أنواع من التضامن على أرض الواقع، وقد شهدت هذه الطريقة الوظيفية الجديدة– التى حلت محل الحلم الفيدرالى إلى إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وتطور مؤسسات البناء الجماعى الأوروبى مثل اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبى ليؤكد قوة البناء والاندماج مما يجعل الاتحاد الأوروبى بناءا فوق قومى. وهكذا انتهجت معاهدة ماستريخت التعايش بين الاندماج والتعاون عن طريق تأسيس الاتحاد الأوروبى على دعامة اندماجية ودعامتين شبه حكومتين ويتجاور هذان الاتجاهان الاندماجى وشبه الحكومى فى مشروع الدستور الأوروبى الذى يحدد مستقبل أوروبا أى الارتباك ما بين الفيدرالية والاحتفاظ بسيادة الدول والذى يعانى منه البناء الأوروبى (فأوروبا التى تمتلك عملة موحدة تمثلها دولها فى محادثات منظمة التجارة العالمية تعتبر فيدرالية) ومن وجهة النظر السياسية فإن أوروبا لا تزال تفتقر إلى سياسة خارجية موحدة ،وبالتالى فهى تبقى اتحاد دول مستقلة.

الاتحاد الأوروبى كقوة فاعلة كبرى :

القدرات والإمكانيات :[1]

يعتبر الاتحاد الأوروبى هو القوة العالمية الكبرى الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهو يتكون حاليا من (٢٧) دولة بعد 'نضمام دول أوروبا الشرقية ودول أخرى للاتحاد الأوروبى وقد حقق من خلال تكوينه الآتى:

(١)عبد المنعم كاطو، القوة الكبرى الفاعلة عدا أمريكا، ندوة مستقبل القوى الكبرى الفاعلة، كلية الدفاع الوطنى، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٥٣.

أ- قدرة بشرية ناهزت ٤٩٤ مليون نسمة، وبالتالى فقد تفوق على كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بشريا.

ب- **قدرة اقتصادية كبيرة**: حيث ناهزت الناتج القومى الإجمالى حاجز ١٣.٨ تريليون دولار بمعدل نمو ٢.١٪ سنويا وهو بهذا يتفوق على الناتج القومى الأمريكى (عام ٢٠٠٧م/ ٢٠٠٨م) البالغ حوالى ١٣.٣ تريليون دولار بمعدل هذا الناتج موزع على دول الاتحاد الأوروبى ولا يزيد ناتج أكبر دولة أوروبية عن ٣ تريليون دولار، كما أن توحيد العملة الأوروبية فى (اليورو) أدى إلى ارتفاع قيمته فى مواجهة العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكى[1].

جـ- **قدرة عسكرية ضخمة**: تعتد على صناعات أوروبية فى الأساس إلى جانب بعض الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا المنتجة فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى يتم تزويد العديد من الدول الأوروبية بها فى نطاق (الناتو).

د- **قدرة اجتماعية وثقافية**: متقدمة لها خلفية تاريخية وثقل حضارى أوروبى.

هـ- **القدرة السياسية**: يحتل الاتحاد الأوروبى مقعدين دائمين فى مجلس الأمن (المملكة المتحدة وفرنسا) ويتمتع الاتحاد الأوروبى بنظم ديمقراطية عريقة تساعد على تحقيق الاستقرار والأمن داخل أعضائه.

تمتلك أوروبا ٣٠٪ من الناتج المحلى المجمع للعالم كما يصل نصيبها فى التجارة الدولية إلى النصف تقريبا، وبوجه عام يعزز من القدرات الأوروبية أن لديها موازنة معونة خارجية سنوية يعتد بها تصل إلى نحو ٧٠٠ مليون يورو تتوزع على عدد كبير من بلاد العالم الثالث ويصل نصفها إلى الدول الأشد فقرا والتى ترتبط بها خلال ميثاق لومى[2].

---

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٨، الأهرام، ص ص ٣٣٥- ٣٣٦.

(٢) محمد السيد سعيد، مستقبل القوى الكبرى الفاعلة ضد أمريكا حتى عام ٢٠٥٠، ندوة مستقبل القوى الكبرى الفاعلة، كلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ١٦٥.

الرؤى المطروحة لمستقبل الاتحاد الاوروبى:

أ- الرؤية البريطانية (أوروبا الامتداد الاقتصادى): والتى تقوم على اعتبارات اقتصادية خاصة على ضرورة السماح بالتجارة الحرة وهى رؤية بريطانيا بالأساس التى لها تأثير على دول الشمال خاصة أن البناء الأوروبى تأسس فى البداية على إنجازات اقتصادية خاصة على إنشاء السوق الموحدة ،وهذه الرؤية تنظر بتشكك إلى فكرة أوروبا السياسية التى قد يتطلب تخليا عن السيادة لصالح الاتحاد– لقد حاربت المملكة المتحدة السياسات المشتركة شديدة الاندماجية (السياسة الزراعية المشتركة PAC) وقد اعترضت على السياسات الفيدرالية ورفضت الدخول فى منطقة اليورو واتفاقية شنجن وهى شديدة الحذر من الدستور الأوروبى[(١)].

ب- الرؤية الألمانية أو أوروبا الفيدرالية: ترى أوروبا كدولة فيدرالية (اتحادية) وقد تأسس هذا المفهوم على فكرتى المواطنة والاستقرار– وأن أوروبا يجب أن تجمع مجتمعات متضامنة توحد مصيرها لا من أجل تطوير قوتها ولكن من أجل تأمين الاستقرار الاقتصادى والمالى والسياسى والاجتماعى والبيئى وهذه الرؤية مستبعدة على المدى القصير وهذه الرؤية تدعو إلى التعاون بين الاتحاد والدول مستوحى من التجربة الألمانية (الفيدرالية التعاونية) وتهتم هذه الرؤية بضرورة وضع دستور أوروبى موحد.

جـ- الرؤية الفرنسية: أوروبا اتحاد فيدرالى لدول قومية وهى تقوم على مفهوم الفيدرالية البين حكومية أى الاندماج بشرط ألا يؤدى إلى اختفاء الدول وهى رؤية تؤيدها إسبانيا ومعظم أنصار أوروبا الموحدة المعتدلية فهى ترى أن أوروبا لا يجب أن تكون فقط سوقا أو منطقة تجارة حرة ،بل يجب أن تكون فى الوقت نفسه ساحة اقتصادية موحدة ومحمية من تهديدات العولمة الخارجية وسياسة خارجية ودفاعية موحدة. وهذه الرؤية تشتمل على تناقض لأنه فى الوقت الذى تطالب فيه بالاندماج الأوروبى شبه فيدرالى لا ترغب فى رؤية الدول تذوب داخل الاتحاد ونلاحظ أن هذا المفهوم القائم على الاندماج/ التعاون هو أساس البناء الأوروبى

(١) جان ماركو، أى مستقبل لأوروبا، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

المعاصر والذى هو فى النهاية فرج لـطريقة«جون مونيه» والإرث الديجولى.

د- إجمالى الرؤى السابقة لمستقبل الاتحاد الأوروبى:

(١) الرؤية الأولى: يروجها«الفيدراليون» ويشيرون إلى الدستور باعتباره خطوة ضرورية نحو اتحاد فيدرالى أوروبى. ومن رواد هذه الرؤيـة العـالم السياسـى البريطـانى جلين مورجان أن المفهوم القومى للأمن الأوروبى الشامل يتطلـب أيضـا إنشـاء دولـة واحدة تشمل أوروبا بالكامل. وان اعتماد النخبة الأوروبيـة إسـتراتيجيا عـلى الولايـات المتحدة الأمريكية يشكل تصرفا غير مسئول وان الاتحـاد الأوروبـى القـومى و وحـدة القادرة على«إنقاذ النموذج الاجتماعى الأوروبى».

(٢) الرؤية الثانية: تقوم على أساس بنـاء اتحـاد تـتلخص وظيفتـه الأساسـية فى السماح بالتنوع والاختلاف وتسعى هـذه الرؤيـة إلى تحويـل أوروبـا إلى« مجتمـع متنوع» وفى هذا الإطار أشارت المستشارة الألمانية ميركل إلى أن الدستور الموحد للاتحاد الأوروبى لا يعنى أنه سيكون هناك دولة أوروبية فيدرالية.

(٣) الرؤية الثالثة: تقوم على أساس بقاء الاتحاد الأوروبـى فى صـورته الحاليـة التى تمثلها العاصمة (بروكسل) وهى ليست أكثر من مجرد جهة تنظيمية ويضيف أنصار هذا الاتجاه أنه فى ضوء غياب سياسة موحدة فإن الالتـزام برؤيـة براجماتيـة عملية للاتحاد كشكل من أشكال«الكومنولث» يعد البديل الأكثر واقعية.

التحديات التى تواجه الاتحاد الأوروبى :

بصرف النظر عن الصيغة المحتملة للاتحاد الأوروبى خـلال الفتـرة القادمـة، وخاصـة بعـد أن يتبنـى القـادة الأوروبيـون المعاهـدة البديلـة للدسـتور- يـرى المراقبون أن الاتحاد الأوروبى سوف يواجه عـدد مـن التحـديات خـلال الفتـرة المقبلة وهى كالتالى:

أ- **إشكاليات ثنائية التعميق والتوسع:** وهـى إشـكاليات مسـتمرة وضـاغطة بثقلها مع كل توسع أوروبى جديد، فقد شهد الاتحـاد الأوروبـى حتـى الآن سـتة

توسعات فى أعوام ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٨١، ١٩٩٣، ٢٠٠٤، ١٩٩٥، وأخيرا ٢٠٠٧م بانضمام بلغاريا ورومانيا، ولا تزال هناك لائحة مفتوحة ويرى البعض أن الاتحاد الأوروبى قد يشرع خلال العقد القادم فى توسيع آخر مجددا لضم دول البلقان الأوروبية، فالاتحاد يصبو إلى تطوير علاقاته مع أوكرانيا ومولدافيا وروسيا البيضاء سعيا لتشجيع الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والتفكير فى طرح مبادرات جديدة لهذا الغرض ويطرح هذا التوسع إشكاليات عديدة تواجه الاتحاد الأوروبى فهناك الإشكالية الاقتصادية التى قد تؤدى إلى تحويل أوروبا من مجرد منطقة تبادل حر فقط إلى أن تكون فاعلا اقتصاديا أو سياسيا، كما أن هذا التوسع تكاليف باهظة (فعلى سبيل المثال يذكر أن أسبانيا قد حظيت بمساعدات قيمتها ١٩٠ مليار دولار منذ أن انضمت للاتحاد عام ١٩٨٥م من أجل إحداث نوع من التوافق مع ما عرف بالخط المتوسط للاقتصادات الأوروبية للدول الأعضاء)[١] كما بلغت تكلفة انضمام الأعضاء العشرة (بولندا- المجر- التشيك- سلوفاكيا- سلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وأستونيا وقبرص ومالطة) إلى الاتحاد ٤٠.٧ مليار يورو للفترة ما بين ٢٠٠٤- ٢٠٠٦م[٢] ومن ناحية أخرى تطرح إشكاليات التعمق والتوسع الأفق الإستراتيجية والثقافى لأوروب حيث تبرز قضية الهوية الثقافية الدينية ولو بشكل غير مباشر عندما تطرح قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى.

ب- إشكاليات صياغة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية: يرى المراقبون أن بلورة قوة اقتصادية أوروبية لا تكون كافية إذا لم يواكب ذلك القدرة على التصرف كطرف سياسى إستراتيجى على الصعيد الدولى وفى هذا الصدد تبدو إشكاليات صياغة العلاقة مع واشنطن على نحو يتيح للجانب الأوروبى أن يكون له دور مستقل نسبا فى الشئون الدولية وتبدو هذه الإشكاليات فى ظل عدة معطيات منها أن أوروبا تعتبر نفسها مدينة فى تحررها وانطلاقتها الأساسية للولايات المتحدة

(١) ناصف متى، أوروبا دروس وتحديات، صحيفة البيان الإماراتية، ١/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢)عبد النور بن عنتر، الاتحاد الأوروبى.. وإعادة النظر فى عملية التوسيع، صحيفة الاتحاد الإماراتية ١/ ١٠/ ٢٠٠٦.

بعد الحرب العالمية الثانية وأن الكثير من الأوروبيين يقرون بالدور الأمريكي في الانتهاء من الثنائية القطبية بسقوط الاتحاد السوفيتي وتحرير أوروبا - وكذلك أن أكثر الدول الجديدة في الاتحاد الأوروبي ذات علاقة إستراتيجية خاصة مع الولايات المتحدة كل هذه الأمور تزيد تعقيدات صياغة العلاقة مع واشنطن خاصة في ظل رفض الأخيرة مشاركة الأوروبيين في صنع الأجندة الدولية في الوقت الذي تبدو فيه أوروبا غير قادرة على بلورة موقف موحد يخدم مصالحها[1].

جـ- **إشكاليات بناء قوة أوروبية مستقلة:** بعد سقوط حلف وارسو، دعت الولايات المتحدة على قيام نظام عالمي جديد تقوم فيه بدور المهيمن، وبدأت البعض ينظر إلى حلف الناتو كأداة للسيطرة الأمريكية على أوروبا فسعت بعض دول أوروبا لبناء قوة أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي ولكن كان للرئيس الأمريكي جورج بوش موقفا حازما في وجه هذا الطموح الأوروبي، مما جعل الكثير من دولة تتراجع، وسعت فرنسا لتحقيق استقلال أوروبي يحقق توازنا ضمن حلف شمال الأطلنطي فتم إنشاء القوة الأوروبية بتعاون كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا ولكسمبورج، ثم تم إنشاء القوى الأوروبية البحرية وبقت هذه القوة محدودة الإمكانيات لا تحقق توزنا مع الولايات المتحدة نظرا لعدم إجماع دول أوروبا عليها، ومؤخرا دعت المستشارة (ميركل) إلى تأسيس جيش مشترك للدول الأوروبية الأعضاء خلال السنوات الخمسية المقبلة. وقد شكلت قوة أوروبية من حوالي ٦٠ ألف جندي، وهي وحدات خفيفة الحركة للتدخل السريع - ويرى المراقبون أنه مازال أمام الاتحاد الأوروبي طريق طويل للوصول إلى جيش موحد وأن هناك عقبات عديدة تعترض سبيله وتتمثل أولى العقبات غياب الوحدة السياسية.

رؤية حول المستقبل الاتحاد الأوروبي:(*)

أ- أن الدول الأوروبية لديها رغبة في وضع اللبنات الأولى لمرحلة التكامل

(١) باتريك سيل، الاتحاد الأوروبي وتحديات ٢٠٠٧، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١/ ١/ ٢٠٠٧.

(*) الاتحاد من أجل المتوسط- ناصر حناوي- مرجع سابق.

السياسى خاصة بعد نجاح فى الجوانب الاقتصادية، وكان الأمل معقودًا على الدستور الأوروبى الموحد إلا أن الرفض الشعبى فى فرنسا وهولندا للدستور الموحد ليس إلا أزمة عابرة لمسيرة الوحدة حيث تعرضت هذه المسيرة لعثرات كثيرة من هذا الرفض كالحربين العالميتين الأولى والثانية ومن ثم لم يكن رفض الدستور الأوروبى الموحد أزمة حقيقية، وإنما بمثابة مراجعة ميكانزمات التحرك فى المرحلة المقبلة لمسيرة الاتحاد من هنا جاءت المعاهدة البديلة للاتحاد الأوروبى.

ب- على الرغم من أن هذه المعاهدة البديلة هى أقل طموحا من الدستور الأوروبى بالنظر إلى بعض التنازلات التى تضمنتها لصالح بعض الدول التى كان لها تحفظات معينة إلا أنها مع ذلك مثلث درسا مهما فى التجارب الوحدوية يجب على الدول العربية الاستفادة منه وهى درس مفاده أن التركيز على عوامل التوافق والتوحد لا يكفى لتامين الوحدة إذا لم يتم الاهتمام الكافى للعوامل التى تعرقل الوحدة.

جـ- رغم هذه المعاهدة البديلة التى توصل إليها القادة الأوروبيون فإنه ما زال هناك تحديات عديدة تواجه مستقبل الاتحاد بعضها داخلى مثل الهجرة، واندماج اقتصاديات الدول الجديدة إلا أن أغلبها يتمثل فى تحديات خارجية تشمل إشكالية توسيع الاتحاد ودخول دول جديدة أقل من حيث المستوى الاقتصادى ومختلفة من حيث الهوية الثقافية بالإضافة إلى إشكالية صياغة سياسة خارجية ودفاعية موحدة وصياغة العلاقة مع أمريكا فى المستقبل.

خلاصة

التوجه العربى نحو تفعيل التعاون مع الاتحاد الأوروبى لا يزال ينقصه التعاون والتنسيق الجماعى فالاتحاد الأوروبى يتعامل مع الدول العربية فرادى رغم الأدوات الإستراتيجية الهامة التى تملكها الدول العربية كالنفط والموقع الجيوإستراتيجى، بالإضافة إلى رؤوس الأموال العربية الهائلة التى تحتاجها الدول الأوروبية لإقامة المشروعات المشتركة- على الجانب الآخر تحتاج الدول العربية إلى التكنولوجيا الأوروبية- وبرامج التدريب والتعليم والتجارب الأوروبية التنموية وهذه المصالح تتسع فى السنوات القادمة مع اتساع حجم الاتحاد الأوروبى وزيادة أعضائه وطرح

أطر مؤسسية جديدة (الاتحاد من أجل المتوسط).

جاءت المشاركة الأوروبية المتوسطية أو ما يسمى بإعلان برشلونة ١٩٩٥م تتويجا لجهود أوروبية لإعادة صياغة العلاقات العربية- الأوروبية بعد زيادة المصالح بين الجانبين وتعفير النظام العالمى وحاجة الطرفين لتفعيل الجوانب السياسية والأمنية والجوانب الاقتصادية والتجارية، والتعاون الثقافى وحوار الحضارات وتنمية الموارد البشرية والاهتمام الشديد بمعالجة ظاهرة التطرف والإرهاب خاصة بعد ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م.

جاءت مبادرة الرئيس الفرنسى السابق ساركوزى لإنشاء« الاتحاد من أجل المتوسط» لتضع إطارا جديدا لتطوير مسار برشلونة بعدما تعرض للتعثر ولم يحقق الأهداف المرجوة منه، وضم التحاد حوالى ٤٣ دولة عضو يشمل ٢٧ دولة فى التحاد الأوروبى بالإضافة إلى ١٠ دول من جنوب المتوسط علاوة على السلطة الفلسطينية وألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وموناكو ومونتيجرو، وهذا الاتحاد آثار الجدل والنقاش واختلفت الآراء حول فاعليته وعموما فإن الجانبين يحاولان من خلال الجهود التى ظهرت فى القمة الأولى من الاتحاد (١٣ يوليو ٢٠٠٨م- واجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء ٣،٤ من نوفمبر ٢٠٠٨م) أن هناك رغبة فى إرادة سياسية واضحة لتحقيق الأهداف الأساسية للاتحاد من أجل المتوسط خاصة ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والأمن الغذائى وتأمين الطاقة والدور السياسى الأوروبى فى قضية الصراع العربى- الإسرائيلى والتأكيد على قرارات الشرعية الدولية.

*** الأورومتوسيطة من مرسيليا إلي برشلونة:**

ثمة من يعتقد بأن عملية التعاون الأورومتوسطى قد لفظت أنفاسها فى اجتماعات برشلونة التى انعقدت بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على انطلاقتها الأولى...

..وقد يرى البعض أن هذا الاعتقاد لا يخلو من شطط وتجنى على الحقائق لأن عملية برشلونة رغم كافة العقبات والمثبطات لا تزال قائمة وتتوالى اجتماعاتها

سواء على مستوى وزارى أو فنى (تقنى) أو رئاسى، وأجندتها متخمة بالقضايا.. فضلاً عن أن هناك إنجازات بالفعل تحققت ليس أقلها بالطبع برنامج ميدا بمراحله المختلفة... وكذلك الدعم المالى الذى يقدمه الاتحاد الأوروبى – بشكل أو بآخر – للسلطة الفلسطينية...

... ولكى نقترب بأحكامنا –على هذه العملية– من مواقع الموضوعية العلمية، سيكون من الأجدى أن نتوقف أمام لحظتين مهمتين فى مسيرة التعاون الأورومتوسطى الأولى فى عام (٢٠٠٠) حيث انعقد مؤتمر مرسيليا بمناسبة مرور خمس سنوات على عملية برشلونة – وظهرت فيه بوضوح الاختلافات فى الرؤى بين الجانبين العربى والأوروبى وتحدثت فيه أوروبا –لأول مرة عن الفصل بين عملية التعاون الأورومتوسطى– وبين عملية السلام فى الشرق الأوسط.. وهو ما اعتبره الطرف العربى خروجاً على مضامين إعلان برشلونة الذى يؤكد الصلة الوثيقة بين العمليتين (عملية برشلونة، وعملية السلام) انطلاقاً من أن أمن الشرق الأوسط هو جزء من أمن حوض البحر المتوسط وأوروبا.

.. أما اللحظة الثانية فهى المؤتمر الذى شهدته برشلونة (مؤخراً) بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على التعاون الأورومتوسطى، والذى تكشفت فيه حقائق يعتبرها البعض تفريغاً لعملية برشلونة من محتواها التضامنى لتصبح مجرد دائرة تناقش قضايا أهل الشمال وتقدم كافة الضمانات لتوفر الأمن والاستقرار للدول المشاطئة للبحر شمالاً دون أن تأبه بالجنوبيين!

*** اللحظة الأولى: اجتماعات مرسيليا (٢٠٠٠):**

كانت اجتماعات مرسيليا فرصة مواتية لكى يعلن وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء فى عملية برشلونة أن الموقف الأوروبى من عملية السلام هو موقف «جد متواضع» فأقصى ما توصل إليه الأوروبيون فى «قمة بياريتز» قبلاً التى عقدت فى جنوب شرق فرنسا هو توجيه الإسرائيليين والفلسطينيين لوقف أعمال العنف.

ثم قبل ذلك وبعده، لم تأخذ أوروبا موقفاً حاسماً مما يحدث فى الأراضى

الفلسطينية من مواجهات غير متكافئة بين قوات الجيش الإسرائيلى المدججة بالسلاح، وبين الشباب والأطفال الفلسطينيين الذين يدافعون عن حقوقهم بالحجارة! ولذلك طالب الوزراء العرب بضرورة أن يكون هناك موقف أوروبى أكثر قوة ووضوحاً من عملية السلام يتماشى مع روح برشلونة.. بمعنى آخر لقد نجح الوزراء العرب فى توظيف مناسبة عقد اجتماعات مرسيليا الأورومتوسطية ليعربوا فيها عن استيائهم من مجمل المواقف الأوروبية سواء من عملية السلام أو من أحداث العنف المتفاقمة فى الأرضى الفلسطينية، فتساءل السيد عمرو موسى (وزير خارجية مصر) قائلاً: أين هو الموقف الأوروبى من أحداث الشرق الأوسط؟ وأضاف: أن هناك علامات استفهام حول الدور الأوروبى، ونحن –فى مصر والعالم العربى– لسناء سعداء بالموقف الأوروبى الراهن!

وبذكائه المعروف نجح وزير الخارجية المصرى فى أن يستغل غياب وزيرى خارجيتى سوريا ولبنان لدعم وجهة النظر العربية عندما قال: نحن نتفهم منطق هذا الغياب ونأمل أن تكون الرسالة التى يودان إرسالها إلى أوروبا قد وصلت بالفعل ومضمونها أنهما يحتجان على (عدم جدية) الدور الأوروبى من مجمل أحداث الشرق الأوسط لأننا أصبحنا فى وقت يصعب فيه التزام الحياد إزاء هذا العدوان، لأن هذا الحياد يساوى بين المعتدى والضحية وبين الشعب المحتل، وقوة الاحتلال.

ولقد كانت اجتماعات مرسيليا –أيضاً– فرصة للرد على الأوروبيين بأن التخاذل جاء من جانبهم وليس من الجانب العربى.. فقمة شرم الشيخ كانت قد أفردت مساحة كبيرة للطرف الأوروبى عندما اشترطت الحضور الأوروبى ممثلاً فى خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبى، وميجيل موراتيونوس الموفد الأوروبى الخاص لعملية السلام وقتئذ .. وهو ما يعنى أن حجة أوروبا فى أنها لم تدع إلى الحضور أو إلى أن تلعب دوراً فى عملية السلام، هى حجة واهية لا أسانيد لها.

المعروف أن الأوروبيين يعلنون دائماً –وهو ما تكرر أيضاً فى اجتماعات

مرسيليا- إنهم يودون أن يلعبوا دوراً أكبر فى الشرق الأوسط، لكن الدعوة لم تأتهم إلا من الجانب العربى، وها هم لا يزالون ينتظرون الدعوة من الإسرائيليين والفلسطينيين، ثم أنهم لا يمكن أن يحلوا محل الولايات المتحدة!

والحق أن أوروبا ليست على حق فيما تردده فى هذا الخصوص لأنها تعلم جيداً أن العرب والفلسطينيين يرحبون بدور أوروبى أكثر قوة ووضوحاً فى عملية السلام برمتها ولعل قمة شرم الشيخ التى أصر فيها الفلسطينيون على الحضور الأوروبى هو أكبر دليل على ذلك. اللافت للنظر أن الموقف الأوروبى الفعلى يتأرجح بين عدة مواقع، الموقع الأول هو «الموقف الباهت» الذى عبر عنه فى اجتماعات مرسيليا وزير خارجية ألمانيا عندما قال : إن أوروبا لا تتخذ موقفاً محايداً وإنما هى تدعم الحقوق المشروعة للطرفين!.

وهى عبارة غير دقيقة لأن دعم الطرفين المتنازعين حقاً، هو موقف محايد محض وهذا هو ما تفعله أوروبا بحسب قول الوزير الألمانى. وامتداداً لنفس الفكرة السابقة يصرح لامبرتو دينى وزير خارجية إيطاليا قائلاً: إن القيام بدور يتطلب موافقة الطرفين، ولم تأتنا الدعوة إلا من طرف واحد!.

الموقع الثانى هو ما روج له وزير خارجية فرنسا فى محاولته إثناء عزم الأطراف العربية المشاركة فى إعلان برشلونة عن عدم الحضور عندما شدد على أهمية بحث التعاون الأورومتوسطى بشكل مستقل عن تقلبات عملية السلام فى الشرق الوسط.. وأن عملية برشلونة لا تأتى فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التى دعت قمة القاهرة إلى مقاطعتها، وإنما هى أداة لخلق آليات للتنمية والسلم حول المتوسط الذى يعيش فيه العرب والأوروبيون .

وهذه المعانى ذاتها ألح عليها خافيير سولانا الممثل الأعلى السابق للسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبى فى أكثر من مناسبة فها هو يكتب قبيل عقد اجتماعات مرسيليا بيومين معترفاً بوجود صعوبات سياسية، فالأحداث التراجيدية التى يعرفها الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة تبين إلى أى حد يصعب

الحديث عن التعاون الشامل عندما تسيل الدماء ولا يتحقق السلام العادل والدائم الذى تطالب به أوروبا وتتمناه (على حد قوله).

ويضيف خافيير سولانا قائلاً: إنه ينادى بالعودة إلى طريق السلام ولكن ليس فى إطار مؤتمرات الأورومتوسطية، لأن هناك أطراً وأماكن أخرى يمكن أن تفعل ذلك.

ما يقوله خافيير سولانا يصب -كما سبق أن ذكرنا- فى نفس النهر الذى يصب فيه قول وزير الخارجية الفرنسى وقتئذ (هوبير فيدرين) وهو أن الأورومتوسطية ينبغى أن تكون شيئاً آخر مستقلاً عن عملية السلام.

وفى تقديرنا فإن هذا الأمر خطير للغاية لأنه يكشف أن السياسة الخارجية الأوروبية ليست موحدة فيما يتعلق بأحداث الشرق الأوسط. فمثلاً إعلان برشلونة الذى يعتبر نقطة الانطلاق الأولى للسياسة الاورومتوسطية كان قد أشار فى نصوصه إلى عملية مدريد (عام ١٩٩١) وإلى الارتباط الوثيق بين العمليتين (عملية برشلونة وعملية مدريد) بل أن دولة أوروبية كبرى فى الاتحاد الأوروبى هى أسبانيا تؤكد أن أمن الشرق الأوسط هو جزء من أمن البحر المتوسط وأوروبا، وتؤكد على لسان وزير دولتها للشؤون الخارجية -السيد ميجيل نادال- أن تعميق روح برشلونة بما يعينه من روح تعاون فى مختلف المجالات يستلزم إزالة معوقات السلام فى منطقة الشرق الأوسط حتى يتسنى عقد الاتفاقات الثنائية (والمتعددة الأطراف) بين دول ضفتى البحر المتوسط.

ويعترف نفس المسؤول الأسبانى بأن أوروبا لم تلعب بعد الدور الذى كان منتظراً منها وعليها أن تقوم بذلك لأن لها علاقات طيبة -بحسب قوله- مع جميع الأطراف، ولديها قدرات، ومصداقية لكى تدير حواراً لبناء السلام.

الخطير فى الأمر، وهو ما كشفته اجتماعات مرسيليا أيضاً هو أن قضايا حوض البحر المتوسط قد تراجعت على أجندة عدد من الدول الأوروبية، صحيح أن أسبانيا صاحبة متوسطية للاتحاد الأوروبى -لكن دولا أخرى- ترى أن اهتمامها فى المرحلة المقبلة سيكون منصرفاً إلى مناطق أخرى غير حوض البحر المتوسط.

لكن رغم ذلك يبقى اقتناع لدى دول مثل فرنسا وإسبانيا بأن منطقة المتوسط هي المنطقة المرهون بها تقدم ورقى دولها سواء فى الشمال أو الجنوب. وأن هذا البحر – الأبيض المتوسط – ينبغى أن يكون عامل صلة أكثر من كونه عامل فصل.. وربما لهذا السبب يرى نفر من قادة أوروبا أن عملية برشلونة هى عملية تأسست لكى تعيش طويلا.. صحيح أحداث العنف فى الشرق الأوسط تضع العراقيل أمامها، لكن السلام لابد أن يحل إن آجلا أو عاجلاً، ومن ثم لابد من مواصلة بناء روح برشلونة لأنها هى الأبقى.

روح برشلونة فى مأزق :

ويرى المراقبون أن اجتماعات مرسيليا الأخيرة جعلت أوروبا تفتح أعينها على «حقيقة مؤلمة» هى أن الشركاء فى جنوب المتوسط ليسوا سعداء بموقفهم المحايد والغريب من أحداث تصب الزيت على النار وتحرق كل ما تم إنجازه ليس فى طريق السلام فى الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً فى طريق التعاون الأورومتوسطى، مما جعلها تعيد حساباتها مع ذاتها وتؤكد مجدداً تمسكها بروح برشلونة وتعميق هذه الروح لكى تكون (صمام السلام) والأمن فى دول شمال وجنوب المتوسط بما فيها منطقة الشرق الأوسط، كما كشفت هذه الاجتماعات أن الطرف الإسرائيلى، وليس العرب أو الفلسطينيين هو الذى يرفض بقوة أن يكون لأوروبا دور فى عملية السلام، ولقد كان وزير خارجية إسرائيل صريحاً إلى حد الفجاجة عندما قال في مرسيليا إن أوروبا لا مكان لها، وأن عملية السلام لا ترعاها سوى دولة واحدة هى أمريكا.

ولعل الأوربيين لم ينسوا بعد الفكرة التى طرحتها إسرائيل وأمريكا فى أوائل عام ١٩٩٥ ، والخاصة بإنشاء بنك إقليمى للتنمية ناقشها مؤتمر عمان بالأردن، وكانت تهدف إلى خلع أوروبا من المنطقة والحيلولة دون استئثارها بتمويل السلام..

.. ويبدو فى رأى المراقبين أن هذا الحياد غير المبرر من جانب الأوروبيين إزاء أحداث العنف الدامية فى الأراضى الفلسطينية هو الذى جعل البيان الختامى لاجتماعات مرسيليا يتضمن التعبير عن قلق أوروبا من ارتفاع عدد القتلى المدنيين، والمطالبة بتوضيحات حول تطبيق ما تم الاتفاق عليه فى شرم الشيخ، ثم فى اجتماعات

وزراء الخارجية الأوربيين، فى بروكسل صدر بيان آخر يطالب إسرائيل بوقف العنف، وبرفع الحظر المالى المفروض على السلطة الفلسطينية، ثم سرعة تنفيذ الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف أسباب تفشى العنف.

*** حياد أوروبى غير مبرر :**

لكن للإنصاف، يجب أن نعترف بأن موقفاً كهذا لا يرقى إلى المستوى المرجو من أوروبا، لاسيما أن إسرائيل تصم آذانها وتواصل ضرباتها الإجرامية بالدبابات كما حدث فى بلدة (دير بلح).

وقد يكون من الصواب القول أن أوروبا باتت بعد افتضاح أمر حيادها غير المبرر فى اجتماعات مرسيليا –فى موقف لا تحسد عليه، فهى فى نظر شركائها فى جنوب المتوسط أضعف من أن يضعوا فيها آمالهم الكبار..ثم هى مطلوب منها أن تنقذ عملية برشلونة بأقصى سرعة حتى لا تلحق بالمبادرات التى سبقتها فى هذا المضمار.

مثل مبادرة الأمن والتعاون فى المتوسط التى تأسست على ثلاث ركائز هى: الأمن والاقتصاد، والبعد الإنسانى، لكنها لم تحقق إلا نجاحاً ضئيلاً.

ثم هناك التحدى الأكبر وهو أن تخرج أوروبا من عباءة أمريكا، وان تتمرد أوروبا على الدور الذى رسمته لها السياسة الأمريكية والذى لا يخرج عن كونها المنفذ للدبلوماسية الأمريكية، فأمريكا تصنع حرباً هنا، وسلاماً هناك، ومطلوب من أوروبا أن تدفع فاتورة الحساب للنشاط العسكرى والدبلوماسى الأمريكى.

ولأن السياسة الأورومتوسطية التى يجسدها (إعلان برشلونة) هى طوق النجاة من هذا الواقع الصعب، فعلى أوروبا أن تسابق الزمن لكى تسير فى طريق سياستها الاورومتوسطية. خصوصاً بعد أن بات واضحاً من اجتماعات مرسيليا – أن الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط هما بداية هذا الطريق.

اللحظة الثانية : قمة برشلونة (٢٠٠٥) :

.. بداية لابد من الاعتراف بأن هذه السنوات العشر لم تكن «عسلاً مصفى» بين دول شمال المتوسط وجنوبه، فحصادها النهائى يقترب بنا من «حدود الإحباط» إذا

وضعنا فى الاعتبار سقف الطموح الذى رفعناه -جميعاً- فوق رؤوسنا عند انطلاق هذا المسار الأورومتوسطى فى نوفمبر عام ١٩٩٥، الذى كان يتطلع إلى اعتماد اتفاقيات مشاركة مع أهل الجنوب، وإقامة منطقة تجارة حرة فى موعد أقصاه ٢٠١٠ والمساهمة فى دعم تحرير اقتصاد هذه الدول وملاءمته مع الاقتصاد العالمى.

صحيح أن نهر العلاقات السياسية والاقتصادية (العالمية) قد جرت فيه مياه كثيرة واستقطبت الاهتمام متغيرات وأحداث متوسطية و(أوروبية) وحثت -فى معظم الأحيان- على إعادة النظر والتقويم لجملة من الاتفاقات تأتى -على رأسها- بلا شك اتفاقية التعاون الأورومتوسطى.

فالاتحاد الأوروبى الذى وقع الاتفاقية فى برشلونة قبل عشر سنوات كان أعضاؤه (١٥ دولة فقط) بينما هم اليوم ٢٥، ولم تكن سماؤه ملبدة كما هو حالة اليوم بعد أن قالت فرنسا وهولندا «لا» للدستور الأوروبى.

ولعل وزير المالية الفرنسى السابق (دومينيك شتراوس) لم يكن يمزح عندما قال: أن الشكوك لا تثور اليوم فقط حول فعالية اتفقية انشراكة الأورومتوسطية وإنما أيضاً حول جدوى الاتحاد الأوروبى وقدرته على البقاء! ومما يزيد من مساحة هذه الشكوك -فى الواقع- أن الأوربيين قد عبثوا- بشكل ما- فى بنود هذه الاتفاقية خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية فاستبدلوا عبارات التنمية والتحديث والديموقراطية بمفاهيم تدور جميعها حول الهاجس الأمنى، ومكافحة الإرهاب، والهجرة السرية التى تمثل صداعاً مزمناً فى رأس أوروبا.. ووقعوا فى خطأ وقع فيه الآخرون وهو اختزال مشكلات العالم فى مشكلة واحدة هى الإرهاب! .. ولابد أن نسارع بالقول: إننا لسنا ضد مكافحة الإرهاب الذى أصبح أخطبوطاً يهدد الجميع، ولكننا نتحفظ على الهبوط من سقف التعاون الاقتصادى والمبادلات التجارية (بين الفضاءين العربى والأوروبى) والذى تلح عليه عملية برشلونة (من الألف حتى الياء) إلى سقف التعاون الأمنى. ولا شك أن هذا الإجراء من جانب أوروبا -لا يخرج فقط بقاطرة التعاون الأورومتوسطى بعيداً عن الميادين المحددة سلفاً (ومن ثم يضرب عملية برشلونة فى ركائزها الأساسية) ولكن عن مبرر وجوده.. الشىء الآخر الذى يلقى بظلال كثيفة على مسار برشلونة أنه -

عملياً وبعد ١٠ سنوات من انطلاقه- لم يتمخض إلا عن فأر صغير ينظر إليه أهل الجنوب شذراً، فليس معقولاً ألا تحصل دول جنوب المتوسط سوى على ١٪ من إجمالى ما تقدمه دول الاتحاد الأوروبى من استثمارات وهو نحو٩٪ وأن تستأثر إسرائيل وحدها بنصيب الأسدين (وليس فقط الأسد الواحد) فتحصل على ٤٥٪ من الاستثمارات الأوروبية الخارجية فى عام ٢٠٠٤، أما المفارقة الغريبة التى ليس بوسع أحد إخفاؤها فهى أن مجموع ما حصلت عليه الدول المتوسطية الجنوبية من هذه الاستثمارات يوازى ما حصلت عليه دولة واحدة من شرق أوروبا هى «بولندا»!! وهو ما دفع أحد القادة العرب إلى الإشارة إلى أنه قرأ بنود اتفاقية الشركة الأورومتوسطية بندا، بندا، ولثلاث مرات متتالية غير أنه اكتشف أن الأوربيين يطلبون«كل شىء» ولا يلتزمون فى المقابل «بشىء»!

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الأوربيين أنفسهم يعترفون بضعف وهزال ما تحقق فى السنوات العشر الماضية، لكنهم فى معرض التشخيص ومعرفة الأسباب ألقوا بالمسؤولية كاملة على الدول المتوسطية العربية، فاتهموها بغياب الإرادة السياسية التى لم تتمكن –حتى الآن– من تحقيق الإصلاحات المطلوبة. فضلاً عن ضعف المبادلات التجارية الإقليمية بين دول جنوب المتوسط. الحق إن هذا الكلام الأوروبى مردود عليه لأن حصاد أوروبا من مسار برشلونة (وفير) وليس بوسع أحد إنكاره وهو ما يبرهن مجدداً على زيف ما يقال عن الشراكة العادلة التى تربط بين الفضاءين المتوسطين شمالاً وجنوباً.. فالسوق الجنوبية مفتوحة أمام سيل المنتجات الأوروبية، واستفادة أهل الشمال من العمالة الرخيصة، وخفض نفقات الإنتاج والنقل والجمارك مضمون (ومؤكد) ناهيك عن استفادتهم المباشرة من توافر البيئة المستقرة للاستثمار.. وكانت صرخات عالية قد شقت عنان السماء تحذر من أن عدم عدالة هذا المسار والاستمرار فى اتباع سياسات منحازة لأهل الشمال على حساب أهل الجنوب سوف يجعل برشلونة (الفكرة والمشروع) تلفظ أنفاسها وليس أدل على ذلك من ظهور مسارات بديلة ومنافسة مثل مسار ٥+٥ بين فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا (من دول الشمال) وتونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا (من دول الجنوب)..

والـذى اعترفـت أورؤبـا بأنهـا لجـأت إلى إحيائـه مجـدداً بعـد تعثـر مسـار برشـلونة الأورومتوسطى.. ويجب ألا ننسى أن هناك مسـارات أخـرى بـزغ نجمهـا فى العـامين الآخرين مثل اتفاقيات مناطق التبادل الحر سواء بين الأردن وأمريكـا، أو بـين المغـرب وأمريكا، ناهيـك عـن تحمـس دول أنجلـو ساكسـونية لفكـرة إنشـاء صـندوق لتنميـة الاستثمارات فى الدول المتوسطية العربية.

وللإنصاف يجب أن نشير إلى طوباوية مسار برشلونة منذ البداية والذى وضـع آمـالاً كباراً على إقامة منطقة للتجارة الحرة تجمع بين الفضاءين المتوسـطين شـمالاً، وجنوبـاً ومتناسياً أنه لـن يكـون بمقـدور دول الشـمال زيـادة صـادراتها (بنسـبة فائقـة) إلى دول الجنوب لعدم توافر الموارد المالية اللازمة لزيادة الواردات من أوروبا.

الشئ الثانى الذى يضعف مسار برشلونة منـذ البدايـة هـو أن إقامـة منطقـة التجـارة الحرة سوف يؤدى حتماً إلى تراجع دخل دول الجنوب من عائدات الرسوم الجمركية.

وإذا علمنا أن هـذه الرسـوم تلعـب دوراً بـارزاً فى ميزانيـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية لهذه الدول ومصادر دخلها لأدركنا على الفـور كـم «الشـوك» الـذى تقدمه برشلونة لأهل الجنـوب.. ناهيـك عـن أن هـذه الاتفاقيـة لم تحسـن إدراك الأوضاع السياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية السائدة فى كل دولة من دول الجنـوب، كمـا تجاهلـت -حسـبما يبـدو- التبـاين الـديموغرافى، واختلاف الدخل القـومى والاهتمامـات تجـاه المجـالات الإنتاجيـة إلى جانـب الاختلافات فى إطار تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

بكلمة أخيرة: أن مسار برشلونة بصورته الحالية هو مسار غير عادل، وفى حاجة ملحة إلى التفكير فى آلية مؤسساتية لإدارته بشكل متـوازن قبـل أن يضـمر ويلفـظ «أنفاسه».



الفصل الثالث

الاتحاد من أجل المتوسط
ماله وما عليه

زار السيد برنار كوشنير وزير الخارجية الفرنسى (السابق) الأراضى الفلسطينية المحتلة وأدلى بتصريحات تثلج الصدر قال فيها: «على إسرائيل إن توقف الاستيطان! وطالب بضرورة تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين. ونادى بضرورة إقرار الأمن والسلام فى المنطقة بإقامة دولتين: فلسطينية إلى جانب العبرية.

وبات مطلوباً منا إن نفرح، ونفرك الأيدى طرباً ونشوة ففرنسا (الدولة الكبرى. والعضو الدائم فى مجلس الأمن، والعضو الفاصل فى حلف الناتو، والعضو البارز فى مجموعة الدول الثمانى الصناعية (الكبرى) قد تحدثت بما ينبغى فعله إقرارا للأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الوسط.

ومن الجانب الفلسطينى ابتهج الرئيس محمود عباس وطالب (راجيا) فرنسا - ومن خلفها أوروبا- أن تلعب دوراً فاعلاً فى عملية السلام..

أريد أذكرّ بأن ها المشهد سواء من جانب فرنسا (وأوربا) أو من جانب الفلسطينيين تكرر مثنى وثلاث ورباع فى العقود السابقة مع اختلاف فى الشخوص والأفراد. والسبب -من وجهة نظرى- هو أن هناك مساحة تغيب عن بالنا فى الجانب العربى وهى مساحة لتوزيع الأدوار، فالولايات المتحدة وأوروبا ينسقان موقفهما تنسيقاً كاملاً بحيث إذا اضطرت بعض الظروف الداخلية مثلاً -أن تعطل دور أحدهما إلى حين نجد أن الدور الآخر ينشط ولا يكف عن الحركة وإعلان التصريحات.

وترجمة ذلك -عملياً- هو فيما نراه اليوم -فالولايات المتحدة مشغولة بالانتخابات الرئاسية، وساكنى البيت الأبيض (أقصد الرئيس جورج دبليو بوش) مشغول -هو الآخر- بلملمة أوراقه، وترتيب حقائبه استعداداً للرحيل من المكتب البيضاوى الذى أقام فيه نحو ثمانى سنوات.. فكان لابد أن تعطى إشارة من نوع ما إلى فرنسا (وأوروبا) لكى تتحرك لكن يبقى الدور (الخارجى) فاعلاً ومؤثراً ولذلك جاء السيد برنار كوشنير وزير خارجية فرنسا إلى المنطقة (وسوف يأتى كثيراً فى الأشهر القليلة القادمة وربما ينافسه فى المجيء إلى المنطقة السيد

شيتاينماير وزير خارجية ألمانيا، ولا بأس أيضاً فى زيارات سريعة يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وإسبانيا..

كل ذلك فى إطار ملء الفراغ الذى كانت تشغله السيدة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارتها المكوكية التى لم تحرك ساكنا ولم تخرج -هى الأخرى- عن حدود التصريحات التى تعطينا -فى بعض المرات- من طرف اللسان حلاوة..

ولأننا مُتهمون بأن ذاكراتنا مليئة بالثقوب وحالها -فى هذا- أشبه بحال قطعة الجبن الفرنسية- فلابد إن نستدعى أحداثاً مُشابهة جرت فى نهاية فترة الرئيس السابق بيل كلينتون أى تحديداً منذ نحو تسع سنوات.. كان الرجل -قبيل خروجه من البيت الأبيض- مشغولاً بترتيب الرحيل، كانت المفاجأة إن فرنسا (وأوروبا) خرجت علينا بحديث ملأ الرجاء حول مبادرة أوروبية بشأن عملية السلام، وكان مهندس هذه المبادرة هما وزير خارجية فرنسا وأسبانيا.

وأحدثت المبادرة -بمجرد الإعلان عنها- دوياً فى الأوساط العربية التى رحبت -كعادتها- بأى تحرك أوروبى يساعدنا فى الخروج من قبضة -القطب الأوحد- الولايات المتحدة الأمريكية.

..وأذكّر بأننا انشغلنا طوال الأشهر الأخيرة من العمر الرئاسى لبيل كلينتون بالحديث عن الدور الأوروبى المفقود، والذى عاد بعد غياب، وأفضنا فى تحليل التوازن المرغوب بين القوتين (الآمريكية والأوروبية) دون أن ننسى توجيه الانتقادات اللاذعة لاحتكار أمريكيا للقرار الدولى، وانفرادها بل واحتكارها (كراعية لعملية السلام) فى الشرق الأوسط.

وظللنا ندور فى هذا (الحديث اللذيذ) عدة أشهر دون أن يتقدم الوضع -على أرض الواقع- خطوة واحدة.. فزيارات (فرنسية وإسبانية وايطالية وبريطانية) احتلت عناوين الصحف ونشرات الأخبار مُحاطة بآمال وأمنيات ورغبات مشبوبة تريد السلام ووقف الدماء التى تسيل فى الأراضى المحتلة.

حتى إذا استقر المقام للساكن الجديد فى البيت الأبيض (وكان فى هذه الحالة) الرئيس جورج دبليو بوش، حتى وجدنا الدور الأوروبى يعود إلى سابق عهده منكمشاً لا يتجاوز حدوده الضيقة، ولا نكاد نسمع له أى صوت أو تصدر عنه أية حركة إلا فى أضيق الحدود، وفى الإطار المسموح به أمريكيا.

*** ما معنى هذا الكلام؟**

معناه أن أمريكا وأوروبا لا يختلفان عن بعضهما البعض وأن التنسيق بين مواقفهما هو أمر استراتيجي يرسمانه معاً وفق مصالحهما فى المنطقة.

ومعناه أيضاً هو أن قرار «تمدد» أوروبا أو «انكماشها» هو قرار أمريكى، فأوروبا تصبح مارداً، يصول ويجول، ويبقى بوفوده، ومبعوثيه إذا ما أرادت أمريكا ذلك، وبالصورة المسموح بها، والمهمة هى ملء الفراغ الأمريكى إلى حين..

ثم تعود إلى دوائر الانكماش إذا ما استتبّ الأمر لساكن البيت الأبيض ليتولى بنفسه هذه اللعبة التى لا تخرج عن انحياز تام لإسرائيل فعلاً لا قولاً ثم الاكتفاء بحديث مرن بعض الشيء (مليء بالتسويفات) للجانب العربى الذى يظل فى حالة ترقب وانتظار ناسياً أن «جودو» لن يصل لأنه فى الأصل غير موجود.. و«جودو» هنا هو السلام الذى ضاع، ومازلنا نملأ رؤوسنا بأوهام أنه عائد لا محال..!!

وفى إطار مسألة توزيع الأدوار نلاحظ أن الدور الأوروبى (الذى يظهر كعادته فجأة وينتهى دون سابق إنذار) ينشط فنجد إن التصريحات المرنة تترى -بلا توقف- على ألسنة كبار المسؤولين الأوروبيين ربما لتحويل الأنظار عن تصريحات الرئيس الأمريكى ووقع خطابيّه فى الكنيست الإسرائيلى ، ومؤتمر دافوس شرم الشيخ واللذين أحدثا ارتجاجاً فى العقل السياسى العربى الذى وجد نفسه (مكشوفاً) حتى لا أقول (مفضوحاً) أمام الشعوب العربية.. لأن ما قاله بوش الابن فى الخطابّين لم يخرج عما ألفناه واعتدناه منه وهو التأييد الأعمى لإسرائيل.. لكن العقل السياسى العربى (الرسمى) كان التقط الطعم وصدّق أكاذيب بوش وترهاته طوال السنوات الثمانى الماضية. وحاول عبثاً إقناع الشعوب العربية

بذلك.. فجاء الخطابان فى الكنيست وشرم الشيخ ليكشفان المستور.

** يبقى أن نذكر أن تحركات برنار كوشنير وزير خارجية فرنسا تندرج فى إطار التنسيق بين القوتين (أمريكا وأوروبا) ولذلك ليتنا لا نفرح كثيراً وأن نضع كل الأشياء والتحركات فى مكانها الصحيح انطلاقاً من فهمنا لأولويات التى تؤمن نفسها فى حقل العلاقات الدولية.. ومنها أن أمن إسرائيل – كما قال جورج دبليو بوش نفسه – هو جزء متمم للأمن القومى الأمريكى..

وأن أمن إسرائيل مرة أخرى -كما قال الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى- يحتل مكاناً متقدماً فى أولويات السياسة الخارجية الفرنسية. وحدنا نحن العرب الذين نتعامل فى السياسة الخارجية بمنطق رومانسى انطباعى مع أن ألف باء السياسة هى أن لغة المصلحة هى الضابط الوحيد لإيقاع أية سياسة فى المنطقة والعالم.

- باختصار نحن قوم لا نتعلم من تاريخنا القديم والحديث فالرهان لا يجب أن يكون على هذه القوة أو تلك من القوى الخارجية -فلا أوروبا ولا أمريكا يمكن أن تفعل أى شئ من أجلنا.. فقط إذا حقق الأمر سهماً مصلحة بعينها سنجد الدعم الكامل.. وماعدا ذلك فلن يتحرك ساكن.

فأوروبا ليست أفضل من أمريكا، ولئن كانت الأخيرة شيطاناً، فالأولى ليست بالقطع ملاكاً.

**** الحوار مع أوروبا.. فواصل وتقاطعات**

الثابت أن الحوار مع أوروبا بدأ يتجه نحو التعميق والتوسيع والشمول بعد أن غاب الاتحاد السوفيتى عن الساحة الدولية وأصبح أثراً بعد عين.. والسبب هو رغبة المنطقة العربية فى إيجاد بديل يناوئ القوة الكبرى (الولايات الندة الأمريكية) ويحفظ نسبياً التوازن الذى كانت توفره تعادلية القطبية الثنائية.. وعلى الجانب الأوروبى كان هناك مسعى نحو الانفتاح على جنوب المتوسط أخذ أشكالاً عديدة عبر العقود الماضية.. بدأ بالدعوة المتبادلة للحوار بعد حرب

١٩٧٣.. لكن لم يُقدر لهذا الحوار الاستمرار إذ سرعان ما تعثر بسبب أن أوروبا كانت تطلب منا غير ما نطلبه منها فمطلبها كان اقتصادياً بالدرجة الأولى (فتح أسواق الجنوب أمام منتجاتها) والأهم ضمان ألا يتكرر استخدام النفط سلاحاً فى الصراعات السياسية كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما مطلبنا فكان الدعم السياسى لقضايانا على الصعيد الدولى وفى المحافل العالمية وخصوصاً قضية فلسطين.

أقول كان طبيعياً أن يتعثر الحوار الذى فشل مرة أخرى عندما حاولت أوروبا أن تنفخ فيه من روحها لنفس الأسباب وهو غلبة المطلب الاقتصادى على غيره من المطالب. يضاف إلى ذلك سبب أكثر أهمية وهو غياب الشعور (بالندّية). أولاً لا يمكن لأى حوار أن ينشأ وتتسع دوائره ويعود بالنفع على المتحاورين فيه إلا إذا قبع فى رأس الطرفين أنهما يقفان على قاعدة واحدة (فليست هناك قامة أعلى من قامة).. ومعلوم أن شرط الندية هو الضمان الوحيد لنجاح أى حوار.. ولأن ذلك لم يكن موجوداً فى الحالة الأوروبية - العربية وحل محله الشعور بالسمو والتعالى لدى الجانب الأوروبى فكانت النتيجة هى الفشل أو على الأقل السكون وعدم الحركة.

وبالأجمال مرت مرحلة من الركود حتى خرجت أوروبا علينا -مجدداً- بفكرة- برشلونة والتعاون الأورومتوسطى فى عام ١٩٩٥، التى عندما راجعها العرب فى عام ٢٠٠٥ وبمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاقها كانت المفاجأة أنهم لم يحصلوا -بمقتضاها- إلا على الفتات فإجمالى ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط لم يزد عن ١٪ من إجمالى ما قدمته دول الشمال من مبادرات ومشروعات والأدهى إن إسرائيل وحدها -كدولة جنوبية- قد التهمت ٩٪ من إجمالى المخصوص لدول جنوب المتوسط مجتمعة!.

والمفاجأة الثانية أن نصيب الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً يساوى بالتمام والكمال ما حصلت عليه دولة واحدة فى شرق أوروبا (هى بولندا).

بهذا المعنى تكون معادلة التعاون الأورومتوسطى ليست فى صالح الدول العربية المتوسطية.. وإذا لاحظنا أن عدم استقرار الأوضاع فى فلسطين المحتلة (بسبب التعنت الإسرائيلى وسياسة إرهاب الدولة التى تمارسها - قد أديا إلى إصابة عملية برشلونة بداء الجمود.. لاكتشفنا إن حصاد هذه العملية هزيل.

الغريب أن الجانب العربى لم يشعر بالقلق وحسبه أن أيدى هذه الملاحظة انتظاراً لمبادرات أخرى - والسبب هو أنه اعتاد على تلقى المبادرات وليس اختراعها أو التقدم بها.. فمثلاً -عندما أدرك الأوروبيون أن عملية برشلونة قد تعثرت هى الأخرى اتجهوا من فورهم للحديث عن برشلونة مُصغرة أسموها بعملية ٥+٥ وترمى إلى تنشيط التعاون الأورومتوسطى بشكل جزئى بين خمس دول شمالية فى مقابل خمس دول جنوبية. وبهذا تفادوا الاصطدام بإسرائيل المصّرة على مواقفها المتنكرة للحقوق العربية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته موصولة الأطراف، والقابلة للحياة.

ولقد أثمرت برشلونة المصغّرة بقدر طموحاتها.. ولم يتحرك العرب! ثم تفتقت الذهنية الأوروبية عن فكرة التعاقدات الثنائية التى أطلقت عليها اسم «الشراكة».. وبدأتها باتفاقيات شراكة مع كل دولة على حدة فى محاولة للقفز على العقبات التى وقفت فى طريق عملية برشلونة الجماعية أو الكلية.. وأنبرى العرب -كعاداتهم- يتسابقون، ووقعت دول عربية كثيرة هذه الاتفاقيات الثنائية بعد مفاوضات تطول أو تقصر بحسب المطروح على جدول التفاوض.

ثم يثمر العقل السياسى الأوروبى مبادرة أخرى هى مبادرة سياسية الجوار التى أراد بها إن تحتل منزلة بين المنزلتين، فالأعضاء فيها ليسوا متساوين وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا. واختار الأوربيون هذه العبارة وصفاً لسياسة الجوار: إنها أكثر من شريك وأقل من عضو..» وحرصوا على ترويجها وضمان دعمها على الأقل من دول الجنوب..

وبتنا نلاحظ إن دولاً كثيرة بدأت تكيّف نفسها مع هذه السياسة الجديدة، كما

فعلت نفس الشيء مع المبادرات الأوروبية السابقة.. وهو ما يعيد - بإلحاح- طرح السؤال: لماذا نكتفى بدور المُستقَبل، ولم نفكر -فى لحظة- أن نأخذ زمام الأفكار، فنطرح المبادرات، وندخل فى نقاشات مع الطرف الأوروبى.. الآن فى السكون بركة أم لأننا أدمنا السهل. والسهل بطبيعة الحال هو استقبال الأفكار وليست إنتاجها!. على أية حال كانت المفاجأة الجديدة إن فرنسا -صاحبة الثقل السياسى الأبرز فى أوروبا- قد أخرجت من حقيبتها بعد تولى ساركوزى مقعده فى قصر الإليزيه رئيساً فكرة سياسية اسماها: الاتحاد من أجل المتوسط.. وتحدث على الفور بأنه سيعقد قمة أورومتوسطية لمناقشتها فى باريس فى ١٣ من يوليو المقبل - ثم قام بنحو ثمانى زيارات فى أقل من ثلاثة أشهر حاملاً فيها فكرة الاتحاد من أجل المتوسط ومتحدثاً وشارحاً مع رؤساء الدول الذين استقبلوه أبعاد هذا المشروع الذى يحمل اسمه (مشروع ساركوزى).

وللإنصاف يجب إن نذكر إن بعض الدول العربية منها مصر علقت موافقتها على هذا المشروع ريثما تُحاط علماً بتفاصيله وطرحت أسئلة منها: هل سيلغى هذا المشروع عملية برشلونة أم سيكون مكملاً لها.. وفى أى جانب ستتمحور إسهاماته..!

ولقد وفرت فرنسا -من جانبها- كافة الظروف لإنجاحه فهى فى أول يوليو سوف تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربى ووضعت على رأس أجندتها إنجاح مشروع ساركوزى وقالت: أنها ستدعو فى القمة المتوسطية الدول الـ٧ الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والدول الـ ١٣ المطلة شرقاً وجنوباً على المتوسط إلى جانب موريتانيا والأردن، والبرتغال وتحدثت -فى ذات الوقت- عن الانتقال مباشرة من الأفكار إلى المشاريع والتى ستشمل كافة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية بدءاً بالهجرة وحرية الحركة والتنقل ومفهوم الأمن الجماعى المتوسطى إلى جانب قضايا البيئة والطاقة والتعليم والثقافة والتعاون العلمى.. وثمة حديث عن إنشاء صندوق استثمار من أجل التنمية فى المتوسط، ومرصد للتعاون والهجرة

ووكالة للتأهيل المهنى لتشجيع الهجرة المؤهلة، وإقامة منظمة متوسطية للتعاون الاقتصادى والتنمية على غرار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الموجودة فى باريس والخاصة بالدول الصناعية.

أريد أن أقول إن مشروع ساركوزى الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط -كما يبدو- من تفاصيله التى تتكشف يوماً بعد يوم هو مشروع متكامل تدشن به فرنسا فى عهد ساركوزى مرحلة جديدة من 'الفاعلية والايجابية وتقديم المبادرات.. ولقد تعامل العرب مع المشروع بنفس روح الصبى الصغير 'الذى اعتاد على إن يدخل عليه (والده) بالجديد فى الطعام والملبس.. هذه الروح التى تجعلنا فى جنوب المتوسط مجرد متلقين ومستقبلين للأفكار هى روح سلبية تزيد من (تقزيم) الشخصية العربية وتكرس فيها الاتكالية والتواكلية والاعتماد على (جهد وعرق وفكر) الآخر.

** قضايا الحوار وإشكاليات الجوار!

أقسم أن هناك خللا ما فى العلاقة العربية – الأوربية، ينطلق أساسا من أننا نرى فى أوروبا ما ليس فيها ونصر على أن نضع غمامة على عيوننا تحجب عنا الرؤية الصحيحة.. فأوروبا – مثل باقى المناطق- تؤمن بأن السياسة لا تعرف الهدايا أو الرومانسيات، ومن ثم فهى تتعامل مع دول العالم من منطلق المصلحة، ولا وزن عندها لجوار أو حوار مادام لا يصب فى نهر المصالح الدافق، والمستمر والمتجدد.

أقول ذلك وفى ذهنى المطلب الإسرائيلى – الذى تبحثه أوروبا حاليا –وهو أن يكون لإسرائيل صفة شبه العضو داخل دوائر الاتحاد الأوروبى مع مشاركة فعالة فى آليات القرار السياسى والاقتصادى والأمنى والعسكرى.. وهو مطلب جد خطير، لأنه يفسح المجال أمام الدولة العبرية لكى تمارس ضغوطا شتى على العرب فى تعاملهم مع دول الشمال، خصوصا أوروبا التى تربطها بهم دوائر عديدة أبرزها –فى المرحلة الآنية– الدائرة المتوسطية بأشكالها المختلفة، سواء كانت

عملية برشلونة أو خمسة + خمسة أو الاتحاد من أجل المتوسط.

..ومن يتابع ردود الفعل العربية على هذا المطلب الإسرائيلى، الذى تبحثه أوروبا بجدية من خلال ما يعرف بلجنة التفكير الأوروبية - الإسرائيلية يدرك على الفور أنها ردود تغلب عليها صفة العاطفية أو العشم، مع أن السياسة - كما أسلفنا- لا يعرف قاموسها أمورا كهذه.. والثابت عملا أن العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية تسير باتجاه الارتقاء والتطوير، ولن يكون مستغربا- بعد المناقشات اللازمة - أن تحصل إسرائيل على ما تريد وعندئذ ستفقد أوروبا دورها - الذى كنا ننتظره دائما- وهو دور الوسيط النزيه فى الصراع العربى - الإسرائيلى، لتلحق - والحالة هذه- بالولايات المتحدة التى تعتبر أن أمن إسرائيل هو جزء من الأمن القومى الأمريكى بل والأمن العالمى! وأن أى خطر يتهددها لن تواجهه بمفردها وإنما سينضم ليها فى هذه المواجهة ٣٠٠ مليون أمريكى.. إذن نحن أمام تحولات كبرى فى السياسة الخارجية.. والمحزن هو أن العقل السياسى العربى لا يزال يصر على وضع الغمامة متوهما أن أوروبا هى - بحسب المفردات السياسية الشائعة عربيا - هى الصديق الذى تربطه بنا دوائر الجوار الجغرافى وثقافة حوض البحر المتوسط مع أن هذه الدوائر تفقد وزنها وتتبخر كما يتبخر الماء أمام حرارة المصلحة الأوربية التى ترى أنها (مضمونة) و (مطلوبة) مع إسرائيل بدرجة أكبر من الدول الأخرى.. وكلنا يعلم أن مشروع الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى الخاص بالاتحاد المتوسطى والذى تبنته أوروبا حاليا يكرس هيمنة إسرائيل على الدول العربية (المتوسطية) ويقدم لها فرصة لتطبيع سياسى يكون حلالا زلالا وسهلا وميسورا برغم أنف العرب..

.. والمثير للتساؤل أن أوروبا التى تهش وتبش فى وجه إسرائيل وتميل إلى منحها صفة شبه عضو فى الاتحاد الأوروبى، رفضت مجرد مناقشة طلب المغرب -قبل سنوات- بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، كما تسوف حاليا وتماطل فى قبول عضوية تركيا داخل الاتحاد.. بل هناك من يقول إن مشروع الاتحاد المتوسطى يستهدف فى جانب منه صرف نظر تركيا عن الانضمام إلى الاتحاد

الأوروبى والانخراط -بالمقابل- فى هذه الآلية الجديدة الخاصة بحوض البحر المتوسط.

.. الغريب والعجيب أن بعض الردود العربية على مناقشة أوروبا المطلب الإسرائيلى الخاص (بشبه العضوية) قد استهجن المرونة التى قابل بها الأوروبيون هذا الأمر، مع أن جملة المواقف الأوروبية طوال الأعوام الماضية تؤكد أن إسرائيل تحتل مكانة لا تدانيها أخرى فى العقل السياسى الأوروبى..

ولو بدأنا بآخر هذه المواقف والخاصة بآلاف المستوطنات التى تصر إسرائيل على بنائها فى القدس الشرقية سنجد أن أوروبا لم تبد امتعاضا، أو تبرما من هذا العناد الإسرائيلى.. فلم تتحرك -مثلا- اللجنة الرباعية (التى تضم بين أعضائها الاتحاد الأوربى) واكتفت بدور المتفرج.. وليس مستبعدا أن تستعمل بريطانيا وفرنسا باعتبارهما عضوين دائمين فى مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) فى حال التصويت على جريمة الاستيطان فى القدس الشرقية..

وكلنا يذكر ميوعة الموقف الأوروبى عندما طالب العرب بتحويل قضية الحائط (العنصرى) داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة على محكمة العدل الدولية.. وكذلك اللامبالاة التى تواجه بها أوروبا جرائم الإبادة الجماعية (من قتل واغتيالات وتجويع) ضد الفلسطينيين.

.. ما أعجب منه هو إصرارنا على أن نفرق بين السياستين الأوروبية والأمريكية مع أن القاصى والدانى يعلمان أن الفوارق قد ذابت، إلى حد أن السياستين قد تماهتا فى بعضهما البعض.. ولم يعد هناك فرق كبير بين ما يقوله جورج دبليو بوش، أو حتى المرشح القوى للرئاسة باراك أوباما وبين ما يقوله الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى، أو المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.. لقد أصبح الجميع يقفون فى خندق واحد وعلى مسافة واحدة (وقريبة) من إسرائيل.. أما المسافة مع العرب فقد تباعدت كثيرا، واختلفت باختلاف الدول العربية.

وللإنصاف يجب أن نذكر أننا ظللنا لفترة طويلة نفصل بين علاقة أوروبا

بإسرائيل، وعلاقة أوروبا بالعرب وكنا لا نرى غضاضة فى أن تقوى علاقة أوروبا بإسرائيل، لكن شرط ألا يتم ذلك على حساب الحقوق العربية، والاصطفاف عن وعى أو غير وعى إلى جانب إسرائيل التى تقتل وتغتصب وتسفك الدماء.. فهذا ما بات يستوجب إعادة النظر فى العلاقة مع أوروبا.. ولم يعد يفيد فيها القول بالصداقة (المزعومة معها) أو علاقة الجوار.. فالثابت أن أوروبا – كحال أمريكا- لم تعد ترى فى جنوب المتوسط سوى إسرائيل (شريكا وحليفا إستراتيجيا) ولذلك لم تتردد فى مناقشة كل ما طلبته إسرائيل فى خريف عام ٢٠٠٧، وهو الحصول على صفة شبه العضوية فى الاتحاد الأوروبى ورفع مستوى الحوار السياسى، وعقد اجتماع على مستوى القمة بين الجانبين مرة كل عام، وتأمين مشاركتها فى اجتماعات الاتحاد فى قضايا السياسة الخارجية والانخراط فى المهمات العسكرية والأمنية التى تضطلع بها قوات الاتحاد الأوروبى إضافة إلى مشاركة ممثليها فى اجتماعات الشؤون المالية والبيئة والعدل والصناعة والعلوم.

.. وهذا معناه أن شوكة إسرائيل سوف تقوى مرتين، مرة بالامتيازات التى ستحصل عليها بمقتضى شبه العضوية، ومرة أخرى فى إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذى سيمنحها الحق فى أن ترأس هذه الاجتماعات التى سيحضرها العرب وأنفهم فى الرغام!!

والمؤلم هو أن إسرائيل خططت لهذا التغلغل فى الدائرتين الأوربية والمتوسطية، ونحن فى الجانب العربى، لم نحرك ساكناً، الله لا صوت هنا، وأخر خافت هناك، مع أن الدبلوماسية العربية تبدو -ظاهريا- نشطة ولكن لرأب الصدع (المستحيل) فى لبنان، ووقف نزيف الدم العربى (الطاهر) فى فلسطين والعراق.. والحيلولة دون تردى الأوضاع أكثر وأكثر فى دارفور، وضبط نفس الفرقاء فى المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية.. وبدأ الأمر وأنه (دعابة) عندما قال دبلوماسى عربى كبير: إن العرب مشغولون بالقضية الأكبر وهى تربيع الدائرة!!

***

**** اتحاد من أجل المتوسط أم من أجل فرنسا؟!**

الرئيس الفرنسى السابق ساركوزى متهم بأنه ممتلئ بالحنين (نوستالجى) إلى المرحلة الاستعمارية لبلاده، وراغب إلى حد الجنون فى أن تلعب فرنسا دوراً (قيادياً) على الساحة الدولية، لذلك فإن أفكاره (جميعاً) تدور حول هاتين الرغبتين. وللإنصاف فإن ساركوزى قد تحدث فى برنامجه الانتخابى (قبل أن يصل إلى مقعد قصر الإليزيه) عن خطته التى داهم بها الجميع. فمثلاً فكرته عن إقامة ما سماه «الاتحاد من أجل المتوسط» لم يستوعبها الكثيرون، ربما حتى هذه اللحظة، لكنه مُصّر عليها، ولم يكف عن الحديث عنها فى جولاته ولقاءاته، وعندما سُئل عن تفاصيل هذا الاتحاد أجاب بأنه كلف مجموعة من الخبراء ورجال الإستراتيجية داخل وحدة بحثية ملحقة بقصر الإليزيه لكى تبحث هذه الفكرة وتضع جميع التفاصيل لطرحها بالكامل، فى القمة التى حدد موعدها بنفسه فى ١٣ من يوليو بباريس.

وليس خافياً أن الرئيس ساركوزى يلعب أوراقه السياسية (على المكشوف)، وكان نجاحه فى إقناعه بأوروبا (بتبسيط) اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبى هو الدينامو الذى حركه نحو مزيد من الأفكار التى يراها البعض، مثل ألمانيا أفكاراً لا تخدم سوى الطموح الفرنسى، لذلك كان طبيعياً أن تثير فكرة الاتحاد من أجل المتوسط أعصاب المستشارة الألمانية ميركل، التى اتهمت ساركوزى بأنه يريد تقسيم دول الاتحاد الأوروبى لحساب فرنسا، كما اعتبرته اسبانيا وإيطاليا (كارها) لوجودهما (الفاعل) فى منطقة حوض البحر المتوسط.

ولكى نفهم مدلولات هذا الصخب الأوروبى الذى ملأ الدنيا وشغل الناس، علينا أن نشير إلى محددات هذا المشروع من وجهة النظر الفرنسية، وهى كالتالى: أن يضم البلدان الواقعة على حوض البحر المتوسط شمالاً وجنوباً وينفصل انفصالاً تاماً عن مسار عملية برشلونة، ويتأسس على مشاريع إقليمية يشارك فيها القطاعان العام والخاص، وألا يكون نسخة مطابقة للاتحاد الأوروبى.

وكان طبيعياً أن تفهم الدول الأوروبية الأخرى أن هذا المشروع يكرس الحضور الفرنسي وحده بحيث تصبح باريس منافساً قوياً لبروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، سيما أن ساركوزي نفسه لم يخف أن اتحاده من أجل المتوسط يلغي تماماً مسار برشلونة المتجمد عملياً، إلا قليلاً، منذ انطلاقه في عام ١٩٩٥ وحتى اليوم، وعندما رفعت ألمانيا عقيرتها (اعتراضاً) استقبلتها الدول الأوروبية بحفاوة بالغة، وفي اجتماع المجلس الأوروبي الذي انعقد في بروكسل في مارس الماضي تم إجهاض أفكار ساركوزي جميعاً، إذ تم توسيع المشاركة في المشروع ليضم الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليس فقط الدول الأوروبية المشاطئة للبحر المتوسط شمالاً، وضغط الأوروبيون لكي تشارك دول ليست مطلة على البحر المتوسط.

كما انصاع ساركوزي لمطلب بروكسل بدمج مشروع الاتحاد من أجل المتوسط ضمن مسار برشلونة، بحيث يمكن اعتباره امتداداً له، أو على أقل تقدير، كما قال كوشنير وزير خارجية فرنسا، مرغماً ومجملاً في آن واحد «تجديداً لشباب» مسار برشلونة الذي أصابه تصلب في الشرايين بسبب التعنت الإسرائيلي، وتجمد عملية السلام مع الفلسطينيين.

الثابت أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يسيل حوله مداد كثير في هذه الأيام، هو الصورة المعدلة بعد تدخل أوروبا، ولقد قبله ساركوزي على مضض، لكن اقتناعه بجذور الفكرة لا يزال يملأ رأسه، فالرجل يؤمن إيماناً راسخاً بأهمية وحيوية منطقة حوض البحر المتوسط، ويرى أن الحلم الأوروبي (الخاص بإقامة أوروبا العظمى) يحتاج إلى حلم متوسطي، وهو حلم حضارات وليس حلم غزوات، فزمن بونابرت ونابليون الثالث قد ولى وانتهى، ناهيك عن أن الإستراتيجيات القارية الواسعة (التي تعتبر عنواناً لعصرنا الراهن) تحرض على وضع إستراتيجية أوروبية إفريقية يكون المتوسط بمثابة القلب أو المركز لها.

وفي طنجة بالمغرب أسهب ساركوزي في حديثه عن مشروع الاتحاد من أجل

المتوسط، فذكر أن التاريخ يحدثنا عن أن قرارات الحرب والسلم والمواجهة بين الشمال والجنوب يتم اتخاذها فى منطقة المتوسط، وهذا معناه، كما يقول، أننا فى المتوسط إما أن نفوز بكل شيء، أو نخسر كل شيء! والثابت للجميع أن ساركوزى لا يريد الخسارة، وإنما ينشد أكبر قدر من «الربحية» التى يراها سهلة عبر المشاركة بين ضفتى المتوسط.

صحيح أنه حاول أن يهرب من حالة «انسكونية» التى يعيشها مسار برشلونة منذ ثلاثة عشر عاماً، وصحيح أيضاً أنه لا يريد أن يصطدم بإسرائيل أو تركيا، فبحث عن إطار جديد لا يعكر صفو الدولة العبرية، ويطرح بديلاً لتركيا يعوضها عن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى، لأنها بحسب قوله، دولة أوروبية جغرافياً! لكن إحقاقاً للحق لقد انطلق الرجل من الواقع الصعب الذى تعيشه دول حوض البحر المتوسط خصوصاً تلك المشاطئة للبحر جنوباً، فأشار فى حسرة إلى واقع الاختلالات الديموجرافية والاقتصادية فيها.

فذكر، فى شيء من ضيق أن ضفتى المتوسط برغم قربهما لبعضهما البعض فإنه يفصلهما أكبر فارق فى الدخل فى العالم «فدخل الفرد فى الجنوب لا يزيد على ثلاثة آلاف دولار فى العام، مقابل ثلاثين ألفاً فى أوروبا» (والفارق هو من ١ إلى ١٠)، بينما تمس البطالة نحو ٣٠٪ أو يزيد بين صفوف الشباب الجنوبيين.

والسؤال الآن: ماذا عن الإرادة العربية باعتبار أن الدول العربية المتوسطية هى الطرف الثانى فى معادلة الاتحاد من أجل المتوسط هل أصبحت لدينا أجندة واحدة أم أن كل دولة ستحاول أن تكسب لنفسها استحقاقات دون أن تلزم نفسها بمواقف الدول العربية الأخرى؟

إن أخشى ما أخشاه هو أن تطمئن كل دولة لما يمكن أن تنتزعه لنفسها، فمصر قد يطربها أن تنعقد لها الرئاسة المشتركة (لمدة عامين)، والمغرب قد يسعدها أن يكون الأمين العام (الجنوبى) مغربياً وتونس قد يرضيها أن تكون هى دولة المقر للاتحاد من أجل المتوسط لو حدث ذلك لتفرقنا مجدداً إلى شيع وأحزاب،

وأتصور أن المرحلة الآتية لم تعد تحتمل مثل هذه المكتسبات الفردية الصغيرة.

وظنى أن الدول العربية المشاطئة للمتوسط جنوباً يمكن أن تصوغ أجندة عربية مشتركة تركز فيها على المطالب العربية الأكثر إلحاحاً، والداعمة لإقرار الأمن والسلام فى المنطقة، وأن تفطن إلى السم الذى قد يكون مدسوساً فى العسل. فإسرائيل كدولة من دول الجنوب، وعضو فى مسار برشلونة، لا يمكن التطبيع معها مجاناً، وإذا كان لابد أن تصعد يوماً فى الرئاسة المشتركة (والأمانة العامة للاتحاد)، فهل تقبل الدول العربية أن تمثلها إسرائيل مجاناً؟ إنه سؤال يجب أن يدق كالناقوس فى العقل السياسى العربى.

لا نريد أن نكون كالأيتام على مائدة اللئام.

للإنصاف يجب أن نذكر أن بعض الدول العربية المشاطئة للمتوسط جنوباً رحبت (فى تحفظ) بمشروع الرئيس الفرنسى الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط، وتحدثت عن ضرورة بقاء مسار التعاون الأورومتوسطى بحيث لا يجُبْ مشروع ساركوزى عملية برشلونة التى انطلقت فى عام ١٩٩١.. وطالبت فى وقت مبكر بمزيد من الإيضاحات والتفاصيل حول هذه الفكرة التى بدت أشبه بالحجر الذى ألقى به من علٍ فحّرك المياه الراكدة فى بحر العلاقات بين الشمال والجنوب..

وظنى أن هذا الموقف العربى يعكس درجة قصوى من الفهم الصحيح لمفردات العلاقات الدولية فى القرن الحادى والعشرين، ولدوافع التحرك الأوروبى (أيضاً) التى لم تخرج عن حيّز المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية.. صحيح أن ما يُؤخذ على الجانب العربى (المتوسطى) أنه أشبه بريشة فى الفضاء تنتظر ما يأتيها من رياح عاتية من دول الشمال فتميل معها دون أن يكون لها أى خيار.. ولعل مسار عملية برشلونة هو الترجمة الواقعية لهذا الحال (الميئوس منه) منذ ولادته فى أوائل العقد الأخير من القرن الماضى وحتى اليوم

وعبر كافة التجلّيات التى ظهر فيها..

فكلنا يعلم أن التعاون الأورومتوسطى هو فكرة أوروبية بامتياز وكذلك ما تمخض عنه من شراكات ثنائية بين دول 'الاتحاد الأوروبى والدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً ورغم المداد الذى سال (تمجيداً) لهذا المسار -وهو كثير- إلا أن حصاده كان هزيلاً إلى حد أن دول جنوب المتوسط شعرت -فى لحظة ما- أنها مخطوفة- أو هكذا بدت- لحساب دول الشمال التى استباحت أسواقها وعدّلت فى بنود اتفاقية الشراكة دون الرجوع إلى الشركاء الجنوبيين فاستبدلوا -مثلاً- عبارات التنمية والتحديث والديمقراطية بمفاهيم تدور حول الهاجس الأمنى ومكافحة الإرهاب والهجرة السرية التى تمثل صداعاً فى رأس القارة العجوز (أوروبا) كما وقعت فى خطأ اختزال مشكلات العالم فى مشكلة واحدة هى الإرهاب! ولابد أن نُسارع بالقول بالقول أننا لسنا ضد مكافحة الإرهاب الذى أصبح أخطبوطاً يُهدد الجميع ولكننا نتحفظ على الهبوط من سقف التعاون الاقتصادى والمبادلات التجارية (بين الفضاءين العربى والأوروبى) والذى تُلح عليه عملية برشلونة (من 'الألف إلى الياء) إلى سقف التعاون الأمنى... وهو إجراء خرج -بالفعل- بقاطرة التعاون الأورومتوسطى بعيداً عن الميادين المحددة (سلفا) مما ضرب عملية برشلونة فى مقتل..

الشيء الآخر الذى ألقى بظلال كثيفة على عملية برشلونة أنها -وبعد نحو سبعة عشر عاماً من انطلاقها لم يتمخض عنه سوى فأر صغير ينظر إليه «أهل الجنوب شذراً»، فليس معقولاً ألا تحصل دول جنوب المتوسط -مثلاً- سوى على ١٪ من إجمالى ما تقدمه دول الاتحاد الأوروبى من استثمارات وهو نحو ٩٪ وأن تستأثر إسرائيل -وهذا هو الأهم- وحدها بنصيب الأسدين (وليس فقط الأسد الواحد) فتحصل على ٤٥٪ من الاستثمارات الأوروبية الخارجية.. أما المفارقة الغريبة التى ليس بوسع أحد إخفاؤها فهى أن مجموع ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط من هذه الاستثمارات يوازى ما حصلت عليه دولة واحدة من شرق

أوروبا هى بولندا!!

إنه عار بكل المقاييس يُضاف إليه عارٌ آخر على الصعيد السياسى وهو أن كل قادة أوروبا –بدون استثناء– سعوا إلى فصل عملية السلام (وما يحدث من ذبذبات فى العلاقة بين العرب وإسرائيل) عن مسار التعاون الأورومتوسطى وهو ما يعنى أنهم أفرغوا هذا المسار من واحد من أهم بنوده التى جعلت العرب يرحبون بالانخراط فيه وما زاد الطين بلّة أن الجانب الأوروبى رفض الضغط على إسرائيل لكى تلين وتندفع باتجاه حل القضية الفلسطينية.. وبدلاً من المواجهة مع الدولة العبرية (التى تتحمل وحدها مسئولية الشلل الذى أصاب مسار التعاون الأورومتوسطى) استحدثت مساراً آخر هو مسار ٥ + ٥ بين دول المغرب العربى الخمس فى الجنوب، وخمس دول أوروبية مناظرة لها فى الشمال.. بهدف الهروب من منطقة الشرق الأوسط المشتعلة بسبب التعنت الإسرائيلى..

وعندما لم يُثمر هذا المسار الجزئى (٥ + ٥) إلا النذر اليسير جاء الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى بمشروعه الجديد (الاتحاد من أجل المتوسط) الذى يكّرس الفصل بين ما يحدث فى عملية السلام (صعوداً وهبوطاً) وبين مسار التعاون الأورومتوسطى.. وأخشى ما أخشاه أننا لو قبلنا هذا المشروع كما هو– ودون إضافة بنود أو القيام بتعديلات –سيكون حالنا أشبه بحال الأيتام على مائدة اللئام الذين يقبلون ما يقدم إليهم حامدين شاكرين مُهللين!! وكأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان..

مرة أخرى أشهد أننى أثّمن غاليا جهود الخارجية المصرية التى أصرّت على أن يشارك الجانب العربى فى صياغة أهداف وبرامج هذا الاتحاد، بل وفى صياغة ما يصدر عن قمة باريس من وثائق وبيانات وخطط عمل.. وفى هذا تأكيد على أن رئاسة مصر (كدولة جنوبية) مع فرنسا (كدولة شمالية) ليست مجاملة وإنما هى رئاسة فاعلة ومؤثرة ويُعمل لها ألف حساب خصوصاً أن ساركوزى الذى لا يعوزه الدهاء وزع الأدوار فى مشروعه من قبيل استقطاب الدول والمحاور،

فاختار مصر (رئيساً) ولوّح لتونس بأن تكون دولة المقر للاتحاد الجديد. وأوعـز إلى المغرب أن السكرتير العام الثانى (الجنوبى) سيكون مغربياً..

ولعله بذلك اطمأن إلى أن مشروعه سيأخذ تأشـيرة دخـول إلى عقـول وقلـوب دول الجنوب المتوسطى.. لكن هيهات!



الفصل الرابع

أمريكا — أوروبا
غنائم شرق أوسطية مشتركة

لا ينبغى أن نُسرف فى «الفرح» عندما نسمع بين وقت وآخر عن اختلافات فى وجهات النظر (ولا أقول خلافات) بين أوروبا وأمريكا لأننا –فى المحصلة النهائية– أمام غرب واحد– وهو كل لا يتجزأ– على الأقل فيما يتعلق بمنطقتنا فى الشرق الأوسط. فالمطامع واحدة، وإن بدت فجة (لأمريكا) أو ناعمة نعومة الحرير (لأوروبا).

وكلنا يعرف أن منطلقات «مشروع الشرق الأوسط الكبير» هى منطلقات استعمارية محضة تبغى فرض الهيمنة على المنطقة (وتذويب العرب فى محيط أوسع حتى لا تقوم لهم قائمة بعد ذلك) وما الحديث عن الإصلاح والدمقرطة إلا حديث إفك أو هو على أقل تقدير حديث حق يراد به باطل!

وعندما صاغت أمريكا تفاصيل مشروعها فى مبادرة حملت اسمها (المبادرة الأمريكية) لم تغضب أوروبا بل لم تتأفف من هذا المخطط الاستعمارى الأمريكى الذى يستهدف منطقة الشرق الأوسط وسارعت هى –على طريقة خذ نصيبك وأترك لى نصيبى– بتقديم مبادرة أوروبية تترسم نفس الخطى الأمريكية وترمى إلى ذات الأطماع، ولكن فى ثوب قشيب لا يخفى سوى بعض العيوب الشكلية أما «جوهر» المبادرتين (الأمريكية والأوروبية) فلا خلاف أو اختلاف حوله.. فالطرفان ينظران (بشراهة أشعب) إلى ما تحت وفوق الأراضى العربية!.

المعنى الذى أريد أن أقوله هو أن أوروبا لو كانت حقاً تقف –دائماً– إلى جانب شعوب المنطقة وتدافع عن حقوقها فى الحرية والديمقراطية، وتكره الاستعمار والمستعمرين، لكانت رفضت فى قول واحد) المبادرة الأمريكية لا أن تنافسها بمبادرة أخرى ثم تراهن –بعد ذلك– على «غواية» و «هوى» أهل الشرق الأوسط الصغير الذين قد يميلون إلى أوروبا (القريبة ثقافياً وحدودياً) بقدر ما ينفرون من أمريكا المسيطرة بقوة الحديد والنار!

ولاشك أن هذا التناقض الذى «مظهر وجوهر» الموقف الأوروبى يتجلى بوضوح أكثر فى مؤتمر شرم الشيخ الذى انعقد قبل فترة لبحث مستقبل العراق..

ما سمعناه هو أن أوروبا (وخصوصاً فرنسا) تشدد على ضرورة مشاركة كافة فصائل المعارضة العراقية لأن أى حديث عن أمن واستقرار ومستقبل العراق يجب أن يدلى جميع فئات الشعب العراقى بدلوهم فيه (وهذا صحيح وحق على كل حال) الشيء الثانى الذى ألحت عليه أوروبا -إلحاحاً- هو ضرورة أن تتقدم أمريكا ببرنامج مُفصّل يوضح (متى وكيف) يتم انسحاب قوات الاحتلال من العراق.. أما المطلب الأوروبى الثالث فكان التشديد على أن يتضمن البيان الختامى لمؤتمر شرم الشيخ إدانة لأعمال لعنف التى ارتكبت فى مجزرة الفلوجة.

أقول الحق لقد ظللنا جميعاً -فى الشرق الأوسط- نبلل شفاهنا بألسنتنا -لهفة وترقباً- لما ستؤدى إليه هذه المطالب لأوروبية خصوصاً فى ضوء رفضها (أمريكياً!) واستطرادا -صدرت تصريحات من الجانبين تكشف عن عدم ارتياح مُتبادل بل وغضب من جانب أمريكا إثر إعلان فرنسا أنها ستقوم بدعوة المعارضة العراقية لحضور المؤتمر!.

وبعد طول انتظار -من جانب الشرق أوسطيين، كانت المفاجأة أن انخفض (سقف) المطالب الأوروبية، حتى أصبح قريباً جداً من الأراضى (أرض الواقع) ولم تدعم المعارضة العراقية لأنها فى المفهوم الأمريكى ليست معارضة وإنما هى جماعات مسلحة وإرهابيين!.. وأغفل البيان الختامى -عامداً متعمداً- أى حديث عما حدث فى الفلوجة لأنه من وجهة نظر الأمريكيين ليس إلا عمليات تصفية عسكرية ضرورية لجيوب المسلحين وفلول لنظام العراقى السابق.

وإمعاناً فى تسطيح المطالب الأوروبية (التى كنا نبتهج بها ولها) أغفلت أمريكا أى إشارة لبرنامج الانسحاب من العراق، واكتفت بالقول إن وجود فئات الآلاف من جنودها وعتادها هو وجود مؤقت (وغير دائم!!) لكن ما هى حدود وطبيعة هذا المؤقت فلا أحد يعلم!!

وهكذا تضاءلت المطالب الأوروبية حتى أصبحت رؤيتها عقبة على العين المجرد. بمعنى آخر: لقد ذابت أو بالأحرى «تهت» فى الرؤية الأمريكية.. ولم يعد

لنا منها سوى بعض تصريحات أو فلنقل (تطمينات) لبعض الوزراء الأوروبيين خصوصاً (وزير خارجية فرنسا) لا تسمن ولا تغنى من جوع، (أى لا تغيير ما استقر عليه الحال أمريكياً).

ولن يكون من قبيل المغالاة القول أن هذه النتيجة (أقصد تلاشى الموقف الأوروبى المتشدد) كان بالإمكان توقعه ليس فقط، لأن هذا الحال ليس فقط هو «ديدن» السياسة الأوروبية إذا ما حدث اختلاف مع السياسة الأمريكية حول قضية من القضايا ولكن أيضاً لأن فرنسا (وأوروبا بشكل عام) لا تريد تصعيداً جديداً مع أمريكا خصوصاً بعد أن استوعبت درس التقزيم والتهميش والعزلة التى شعرت بها فى أعقاب موقفها الرافض للغزو الأمريكى فى العراق (خارج إطار الشرعية الدولية) ثم لا يجب أن ننسى أن لفرنسا «مصالح» (سياسية واقتصادية) لا تريد أن تفقدها خصوصاً أن واشنطن كانت لوحت قبل فترة بإمكانية بحث مسألة إسقاط ديون العراق خارج إطار «نادى باريس». وهو ما يعتبر سحباً للمصداقية من باريس وناديها على السواء!.

أما الشيء الآخر فيتعلق بنصائح ألمانية (حتى لا نقول ضغوطاً) لباريس بأن تكف عن «المشاغبة» ضد الأمريكان وتكريس دور «المصالح الأطلسية» الذى يضطلع به تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى الذى أكد مراراً وتكراراً ضرورة طىّ صفحة الخلافات الأمريكية – الأوروبية.

وكلنا يعلم أن ألمانيا قد أثرت السلامة لسبب أبعد من (قضية العراق أو شرم الشيخ...) وهو رغبتها فى أن تكون عضواً دائماً فى مجلس الأمن.. ومعلوم لدى القادة الألمان أن أمراً كهذا لن يحدث بدون موافقة أمريكا وإذا تذكرنا أن أمريكا كانت لوحت بهذه «الجزرة» من قبل لألمانيا (حتى لا تلقى بكل ثقلها فى سلة الاتحاد الأوروبى) وأن مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن سوف تحسم فى العام المقبل لأدركنا على الفور أن ألمانيا قد لعبت دوراً فى تخفيض سقف المطالب الفرنسية (أو الأوروبية).. شيء آخر لا يجب إغفاله وهو

أن أوروبا اليوم تعى جيداً أن العالم قد تغير بعد تاريخيين أساسيين، **الأول**: غزو العراق واحتلاله أمريكياً (رغم المعارضة الدولية) والثانى: أن فوز بوش الكاسح فى الانتخابات الرئاسية فى الدورة الثانية قد أكسبه مزيداً من الثقة فى سياسته الرامية إلى إخضاع العالم أجمع للإرادة الأمريكية..

بكلمة أخيرة لم تشأ أوروبا أن تكون «غبية» فاستوعبت الدرس سريعاً وطوت – بإرادتها الكاملة– صفحة الاختلافات مع أمريكا لتبدأ صفحة جديدة من الوفاق أو التعايش السلمى أطلسياً.

ملامح أولية لوفاق دولى جديد

مع طي صفحة الحرب الباردة، أفل نجم نظام القطبية الثنائية الذي ظل يتجاذب العالم لأكثر من نصف قرن ليفسح الطريق رحباً أمام نظام الأحادية القطبية الذى تربعت فيه أمريكا(باعتبارها الدولة الأقوى في العالم) على«عرش القرار الدولى»، وأعطت لنفسها الحق في أن تحكم (وحدها) العالم بلا منازع.

وكان من المتوقع أن يستمر (هذا الحال)– الذى يتجه فيه الاستقطاب نحو دولة واحدة هى أمريكا – طويلاً لولا حدثان في غاية الأهمية، الأول الضربات الإرهابية التى وقعت على الولايات 'المتحدة وأصابت–في ضراوة– مركز التجارة العالمى، والبنتاجون ليسقط وهم (ظل سائداً فترة) هو أن أمريكا تضرب دائماً (ولا تُضرب أبدا) أو هي وحدها التى تهدف ولا يمكن في يوم أن تُستهدف!

أما الحدث الثانى فهو«حالة الغرق» التى تعيشها أمريكا اليوم فى العراق والذى جعلها –على حد قول كيرى المرشح الرئسى السابق– تلجأ إلى الأوربيين الذين كانت تسخر منهم أمريكا وتقول عنهم:«أنهم آكلو الجبنة مثل القرود»!

وفى ضوء تداعيات هذين الحدثين كما يقول هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأشهر خرجت أمريكا وأوروبا بنتيجة واحدة هى أن واشنطن فى حاجة إلى مزيد من الحلفاء، وان أوروبا ليس أمامها خير سوى أن تظل مرتبطة بواشنطن.

وكان معنى ذلك أننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة يتخلق فيها مجدداً نظام دولي جديد، لا مكان فيه لقطبية ثنائية(كما كان الحال فى زمن الحرب الباردة) أو لقطبية أحادية، وإنما يتأسس على أرضية جديدة تحتل منزلة بين المنزلتين، فلا هى ثنائية (أو متعددة الأقطاب) ولا هى أحادية، فأمريكا تحتل فيها مركز القيادة لكن ذلك مرهون بمجموعة اتصال أطلسية تكون الوجه الآخر للمنطق الأمريكي فى تعاطيه مع قضايا العالم ومشكلاته.

ولقد وضع الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان«صيغة محددة» لهذا النظام الدولى المرتقب تحدث فيها عن إقامة منتدى جديد للتخطيط الاستراتيجى، يشارك فيه الحلفاء الغربيون فى اتخاذ القرار (وان ظلت لأمريكا فيه اليد العليا) لأنه سيضمن لأمريكا «حق التشاور» فى أية قضية مع الحلفاء، ويقلص قليلاً من احتكارها لوضع الخطط وانتظار الالتزام بها من جانب الحلفاء.

كما أن هذه الصيغة تعنى لأوروبا ضمان نظام أفضل لعملية صنع القرار على أن يكون نظاماً جماعياً، ولا يخفى ديستان (الذى رأس لجنة الدستور الأوروبى) أن مجموعة الاتصال (أو المنتدى) الذى يعنيه يضم بالضرورة أمريكا والاتحاد الأوروبى.

على أية حال، يبدو أن طرفى هذا العقد الأطلسى الجديد (أمريكا وأوروبا) قد وصلا إلى هذه القناعة في وقت واحد انطلاقاً من حقيقة يؤمنان بها هى أن الجيل الذى شكل العلاقات الأطلسية قبل خمسين عاماً، أو يزيد قد اختفى من مسرح الأحداث، وبات يتضمن إعادة النظر (فى خلفيات وواقع وطموحات) هذه العلاقة الكلاسيكية التى تجمع ضفتى الأطلسى، تحت مظلة واحدة.. وهو ما سيقود حتماً فى النهاية إلى تحقيق طموح أكبر يتعلق بإعادة بناء المبادئ الأساسية للنظام العالمى لتحل محل المبادئ التقليدية التى انهارت مع المفرقعات التى هزت أرجاء مركز التجارة العالمى والبنتاجون.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن حجر الزاوية فى هذا التحول الأطلسى

(المرتقب) هو حرب العراق التى خرجت منها أمريكا أكثر اقتناعاً بأنها كانت على خطأ عندما أيقنت أنها ليست فى حاجة إلى العالم، وإنما العالم هو الذى يحتاج إليها دائماً!. على أية حال يبدو أن واشنطن قد راجعت حساباتها بدقة، واعتزمت أن تبدأ الولاية الثانية لبوش بفكر جديد يصب فى اتجاه المقاربات الأطلسية، وبدأت بالفعل فى تنفيذ فكرة «مجموعة الاتصال» التى لا تظهر فيها أمريكا وان ظلت تمارس سيطرتها عن بُعد.. والمثال الصارخ على ذلك موافقتها على أن تقوم الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) بالحوار مع إيران بهدف حل الأزمة الناشبة بينهما حول الملف النووى.. والشيء نفسه حدث مع اللجنة السداسية المكلفة بالتفاوض مع كوريا الشمالية وإقناعها بالتخلى عن الأسلحة النووية ومما يزيد صورة هذا «التحول الإستراتيجى» وضوحاً أن أوروبا أبدت تجاوباً سريعاً: فبعد أن كانت تحرص على أن تتخذ مواقف متمايزة عن الموقف الأمريكى من طهران، عادت لتقترب كثيراً من موقف واشنطن بل ولم تر غضاضة فى أن تتفاوض مع إيران باسم أمريكا.. كما ظهر هذا التقارب الأطلسى (الأمريكى الأوروبى) جلياً فى الأحداث التى شهدتها لبنان وسوريا ومساندة فرنسا (وهى الزعيمة الأوروبية الأكثر بروزاً) للقرار الشهير ١٥٥٩ الذى يطالب سوريا بالانسحاب من لبنان (والمعروف أن مجاراة باريس لواشنطن فى هذا الاتجاه هو أمر حديث نسبياً خصوصاً أن منطقة المشرق العربي كانت أكثر التصاقاً بفرنسا وكانت للأخيرة فيها مكانة وحظوة فى التاريخ المعاصر).

على أية حال أن ما نسوقه بشأن لتصورات الأولية للنظام الدولى الجديد والذى ينطلق من أرضية أطلسية(مشتركة) يجد سنداً له فى جملة من الرؤى الأوروبية التى تحقق حولها إجماع أخير فى بروكسل ومنها أن أوروبا وأمريكا تجمعهما قيم مشتركة هى الالتزام بالديمقراطية واقتصاديات السوق، وسيادة القانون.

والحق أن أوروبا وباعتراف نفر من قادتها – قد استوعبت دروس العامين الماضيين وتبين لها أنه إذا انقسم طرفا الأطلسى (أمريكا وأوروبا)، فسوف يكون العجز التام عن ممارسة أى نفوذ دولى.

ويذكر الأوروبيون أن من مصلحة أمريكا أن تكون (أوروبا قوية)، ولـذلك قـد يكون من المهم أن تتقدم أمريكا ببعض الإغـراءات لأوروبـا كـأن تعـرض عليهـا مزيداً من المراكز القيادية داخل حلف «الناتو».

يبقى أن نذكر أن الصيغة الجديدة للنظام الدولى المرتقب تنطلق بالضرورة مـن قاعدة أطلسية صلبة فأمريكا وأوروبا يجب أن يكونـا عـلى استعداد للقيـام بـأمور محددة لخدمة كل منهما فى مناخ بعيـد عمـا تمليـه المصـلحة القوميـة المباشـرة وبدون الإصرار على«الإجماع العالمى» وفى هذا –ما فيه– من تجـاوز للمؤسسـات الدولية اللهم إلا إذا تم تطويعها لخدمة ما يراه الطرفان الأطلسيان.

عقد أطلسى جديد :

وهكذا وعلى طريقة«العقد الاجتمـاعى» الـذى وضـع لبنتـه الأولى الفيلسـوف الفرنسى الشهير جان جاك روسو فإن«عقداً أطلسياً جديـداً» بـزغ فجـره حاليـاً فى سماء العلاقات السياسية الدولية بين أمريكا وأوروبا، ولئن كان عقد روسو يتعلق بعلاقة الرئيس بالمرؤوسين (داخـل الدولـة الواحـدة) ويقضـى بـأن يتنـازل كـل مواطن عن جزء من حريته لبناء الدولة التى تعلو (فوق الجميع) وتخدم (الجميع) فإن العقد الثانى يستهدف إقامة «بناء أطلسى قوى» تتحقق –بمقتضاه– المصـلحة القومية المباشرة للأطلسيين دونما اعتبار فى قليل أو كثير لمصلحة عامة أو إجمـاع عالمى، فالمهم أن يتفق طرفا الأطلسى على ما يمثل بالنسبة لهمـا «نفعـاً مشـتركاً» والحـق أن أوروبـا وأمريكـا تتحمسـان كثيـراً لهـذا العقـد الـذى أقطـع بأنـه سيكون«محوراً» لجميع التحركات العالمية فى السنوات المقبلة.. ولذلك حدثت جملة من المقاربات (حتى لا نقول تنازلات) بين الطرفين كان مـن شـأنها التمهيـد لعقد «اتفاق كامل» بين الحلفاء الأطلسيين.

ولقد اختـارت أوروبـا أن تبـدأ بـالخطوة الأولى فى طريـق التقـارب الأطلسـى (المأمول) فتحدثت الدوائر الاتحادية فى بروكسل عن أنه من الأفضل لأمريكـا أن تكون أوروبا قوية وردت واشنطن فذكرت على لسان جورج دبليو بـوش أن أحـداً

لا يرى غير ذلك، فالأوروبيون هم الآباء المؤسسون لأمريكا ولولاهم لما ظهرت أمريكا إلى الوجود، ولاندثرت كل القيم التى تمثلها (وهى حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق وسيادة القانون)، وتقدم بالفعل نفر من قادة أوروبا ببيان أو «مانيفستو» يطرح رؤية القارة العجوز فى تنقية الأجواء الأطلسية والشروع فى تشييد البناء الأطلسى الذى يكون والحالة هذه حجر الزاوية فى العلاقات السياسية الدولية فى القرن الحادى والعشرين.

وتضمن البيان أو المانيفستو اقتراحات منها توسيع المشاركة الأوروبية فى مركز قيادة حلف الناتو، وتخفيف قوانين حماية التكنولوجيا العسكرية والسعى إلى تقليص الخلافات(بين الجانبين) حول الشرق الأوسط.. فقد آن الأوان –بحسب البيان– لطى هذه الصفحة التى تبدو فيها أوروبا (مناصرة) للمطالب الفلسطينية بينما تظهر أمريكا فى صورة (المساند) الدائم لأهداف إسرائيل.

واحسب أن هذه النقطة تحديداً لم تغب عن عقل الرئيس جورج دبليو بوش الذى اعترف –ربما لأول مرة– أن لأوروبا دوراً مهماً فى عملية السلام وتربطها بالمنطقة فى جنوب المتوسط علاقات تاريخية خصوصاً فى لبنان وسوريا فى إشارة إلى وقف سياسة التهميش التى مارستها واشنطن –عمدا– ولسنوات طويلة إزاء أوروبا وضمن الاقتراحات الأوروبية تحدثت بروكسل فى البيان (المشار إليه) عن الأزمة التى يفجرها الملف النووى الإيرانى، فحثت واشنطن على تبادل المقاعد مع الأوروبيين(كأن تتقدم أمريكا بحوافز وإغراءات لطهران مقابل وقف برنامجها النووى فى حين تأخذ أوروبا الموقف المتعنت فتصر على فرض عقوبات على إيران ما دامت لا تفى بما سبق أن التزمت به). وليس خافياً أن اللمسات الأخيرة لهذا العقد الأطلسى الجديد كانت تنتظر إنهاء الاختلاف فى وجهات النظر بين واشنطن وبروكسل حول الصين خصوصاً بعد أن أعربت أمريكا عن دهشتها لرغبة أوروبا فى أن ترفع حظر بيع السلاح إلى بكين والتى اعتبرتها أمريكا أشبه «بإعلان حرب» من جانب أوروبا من منطلق أن أى مساعدة للصينيين على تحديث أسلحتهم لا يعنى سوى قتل المزيد من الأمريكيين! على أية حال الرئيس

الأمريكى جورج دبليو بوش لا يخفى تفاؤله بهذا العقد الجديد ويرى كما أوضحت وزيرة خارجيته كونداليزا رايس– أن صفحة جديدة من العلاقات الأطلسية قد بدأت ولا مجال فيها للوم أو لمرارة على ما حدث إبان الأزمة العراقية.. وهو يعنى فى التحليل النهائى أن الدرس الذى استوعبته أمريكا وأوروبا من حرب العراق كان قاسياً حيث أدرك الطرفان أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر وأن«التضاد» فى المصالح هو خصم من رصيدهما معاً وبالتالى فالتقارب بينهما «أجدى» و«انفع» فعلى سبيل المثال.. لم يكن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش يفشى سراً عندما قال لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية، إن نظيره الفرنسى جاك شيراك هو الذى اقترح عليه فى صيف ٢٠٠٤ فكرة مشروع القرار ١٥٥٩، الذى يطالب القوات السورية بالانسحاب من لبنان، وإنما كان يقرر واقعاً جلياً (يفقأ العيون، مفاده أن تعاوناً (من نوع إستراتيجي عميق) قد ألف بين القلبين (الأمريكى والأوروبى)، اللذين يهويان –إلى حد الغواية– منطقة الشرق الأوسط، ويعتزمان (وضع اليد فى اليد) من أجل إعادة هيكلتها بما يحقق مصالحهما التى لا ينبغى أن تكون متناقضة (أو متضاربة) بعد اليوم..

وإذا كان صحيحاً أن لمشروع الشرق الأوسط الكبير مصادر إسرائيلية، كما يكشف ذلك كتاب«الشرق الأوسط الجديد» لشيمون بيريز، فمما لاشك فيه أن ما يطلبه القرار ١٥٥٩ من سوريا، ليس خالصاً لوجه الحرية والديمقراطية، كما تزعم واشنطن وباريس، وإنما يحقق –بشكل غير مباشر أهداف تل أبيب، وهى إجلاء الجيش السورى من جميع الأراضى اللبنانية، ليصبح لبنان، والحالة هذه، بطناً «رخوة» يمكن العبث فيها بسهولة ويسر. ثم نزع أسلحة «حزب الله» الذى تعتبره إسرائيل (وأمريكا أيضاً) ذراعاً إيرانية قوية فى المنطقة.. وكذلك إلغاء دور دمشق كحليف إستراتيجي وحيد لإيران فى المنطقة..

وليس خافياً أن هذا القانون –حسب مصادر أمريكية– يرمى إلى إحداث تغيرات سياسية واقتصادية داخل النظام السورى.. من شأنها أن تزيد من فرص تقدم العملية السلمية وقبول دمشق بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التى أطلقتها

واشنطن فى عام ٢٠٠٤.

وللإنصاف يجب أن نلفت الانتباه، إلى أن أوروبا شريك كامل لأمريكا فى هذه التصورات جميعاً، فهناك«أهداف شرق أوسطية» لفرنسا كشفتها المبادرة الأوروبية للإصلاح، وهى تبدو متناغمة مع المبادرة الأمريكية باعتبار أن المنطلقات واحدة، والأهداف مشتركة، وبالتالى فإن أوروبا(وتحديداً فرنسا) ليست«بريئة» من كل ما يحدث (من مد وجزر) فى المنطقة، خصوصاً بعد المصارحة أو (المصالحة) التى أرست دعائمها زيارة بوش الشهيرة لبروكسل.

وعلى أية حال، ليس بوسع أحد إنكار أن الثوب السورى فى لبنان لم يكن ناصعاً طوال الوقت، إلا أن ذلك لا يكفى مبرراً –من وجهة نظر البعض– للحشد الدولى الذى تقوده فرنسا اليوم (بالتنسيق مع أمريكا) ضد سوريا، سيما أن دخول سوريا إلى لبنان عسكرياً واستخباراتياً لم يحدث إلا بتأييد دولى (قبل سنوات)، وفرنسا (ذاتها) هى التى أعلنت بشار الأسد رئيساً لسوريا عندما استقبلته رسمياً فى قصر الإليزيه (حدث ذلك قبل رحيل حافظ الأسد بعدة أشهر)، لكنها اليوم قلبت ظهر المجن للنظام السورى الذى ضرب عرض الحائط بالنصائح الفرنسية واستخدم نفوذه لتغيير الدستور اللبنانى والتمديد للرتيس إميل لحود ثلاث سنوات أخرى، وهو ما اعتبرته باريس نوعاً من المواجهة مع الإرادة الدولية..

وأغلب الظن أن الوقوف عند حدود هذه الرؤية لتفسير الموقف الفرنسى من سوريا، يعتريه كثير من النقصان، فالمحقق أن الحرب الأمريكية ضد العراق كانت نقطة مفصلية مهمة فى تاريخ العلاقات الأطلسية، لا تقل فى أهميتها (الدولية) عن سقوط حائط برلين، فقد تبين للأطلسيين أن أحدهم لا يمكن أن يستغنى عن الآخر، وأن صفحة الخلافات التى فجرتها هذه الحرب يجب أن تطوى للأبد، انطلاقاً من أن قيماً (ومصالح) مشتركة تظلل الجميع، ولعل ذلك ما كان يقصده دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى عندما اتهم نفسه بأنه«رامسفيلد القديم»، وكأنه يريد أن يرفع الحرج الذى سببه وصفه الشهير لأوروبا بأنها تنقسم إلى

«أوروبا قديمة»، «أوروبا جديدة» مشيراً إلى أن« القيم المشتركة» التى تجمع الأطلسيين هى الموتور الذى يجب أن ينقلهم بعيداً عن مناطق الخلاف، ناهيك عن أن حرب العراق لم تكن شيئاً جديداً، فالشراكة الأطلسية شهدت خلافات كثيرة سابقة، منها انسحاب فرنسا من الناتو عام ١٩٦٦، وقضية نشر صواريخ «بيرشيننج» فى مطلع الثمانينيات، وبرغم ذلك بقيت العلاقات الأطلسية قوية البنيان، شاهقة الارتفاع.

على أية حال، يجب إن نذكر أن السياسة الخارجية الفرنسية المعاصرة (بشكل عام) قد شهدت درجة من درجات إعادة النظر، حددها هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسية السابق (فى ثنايا مقال له فى مجلة العلاقات الدولية والاستراتيجية) فى مرتكز أساسى هى القوة الخلاقة التى تملكها أمريكا بامتياز، من خلال سيطرتها على المجالات الخمسة الرئيسية فى العالم: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، مشيراً لبى سقوط الوهم الذى ظلت النخبة الفرنسية تؤمن به وهو «مركزية الدور الفرنسى عالمياً! » وخلص فيدرين إلى القول إن فرنسا يجب ألا تحلم بأنها يمكن أن تلغى القوة الأمريكية، والأفضل هو أن تناغم معها....

والحق أن هذه الفكرة ذاتها كان قد تناولها بوضوح برجينسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق، فى كتابه الشهير «رقعة الشطرنج» فأكد إن غياب سياسة خارجية أوربية موحدة (بسبب اختلاف الأولويات السياسية لدول الاتحاد) سيدفع فرنسا حتماً إلى التكيف مع السياسة الأمريكية والبحث عن قدر من المشاركة معها.....

وأضاف إن هذه المشاركة لن تكون شيئاً مستحدثاً، فقد سبق أن تجلت فى حرب الخليج وكوسوفو عندما وفرت المشاركة الفرنسية والأوربية غطاءا أخلاقياً وسياسياً للحرب عبر طرح مفاهيم مثل التدخل الإنسانى، والسيادة المحدودة، ومبدأ المسؤولية مقابل الحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية.

على أية حال قد لا أكون مغالياً إذا قلت أن أمريكا فطنت –بعد حربها على العراق– أنها فى حاجة إلى خبرة فرنسا، وتحديداً الرئيس شيراك، فى التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عما لفرنسا من رصيد سياسى يجسده شعار الثورة (حرية، إخاء، مساواة) فضلاً عن تراثها المعروف فى مجال حقوق الإنسان... وإمكان استخدام هذا الوزن المعنوى لفرنسا مع دول المنطقة.

ويبدو أن فرنسا قد قبلت ذلك فى مقابل أن تعترف بها أمريكا شريكاً أساسياً، وليس تابعاً (وهى العقدة التى ظلت فرنسا تعانيها طويلا).

وبالتالى قد لا يكون دقيقاً من يميل إلى الاعتقاد بأن سوريا دفعت ثمن المصالحة بين أمريكا وفرنسا، وإنما الأقرب إلى الصواب أن نقول: إن المتغيرات الإقليمية (فى الشرق الأوسط) والدولية (فى العالم) هى التى كشفت ما ظل خافياً علينا طويلاً وهو أن فرنسا (أو أوربا) وأمريكا لا تختلفان عن بعضهما البعض، إلا فى شيء واحد هو أن الاولى «ناعمة» والثانية «غليظة» لكن كليهما قوة (باطشة) و (طامحة) وتضع أعينها على الشرق الأوسط (أرض وسماء) ....

أوروبا تعيد الحسابات!!

(أ) انتحار سياسة الحوار النقدى مع إيران:

الحدث –المفصلى فى العلاقات الأمريكية – الأوروبية بشأن إيران هو سقوط بغداد فى ٩ من أبريل ٢٠٠٣ وانهيار نظام صدام حسين، ثم مباركة الأمم المتحدة لما حدث (بعد أن كانت ترفض وتشجب!!).. وهو ما جعل أوروبا تعيد حساباتها سريعاً وتهرع للاصطفاف بجوار أمريكا المنتصرة والفاتحة.

ولقد ترجم الرئيس الفرنسى جاك شيراك هذا التحول الأوروبى بتصريح رنان قال فيه: «إننا نهنئ الرئيس جورج دبليو بوش والديمقراطية والقيمة الغربية هى التى انتصرت فى العراق!..ومعلوم أن المسألة لا علاقة لها بالديمقراطية وإنما بالمصالح النفطية التى خشيت فرنسا أن تفقد امتيازاتها هناك خصوصاً بعد أن أصبحت إدارة العراق فى يد قوات الاحتلال الأمريكى...

وبعد أيام قليلة بدأ الخطاب السياسى الأوروبى يتبدل ليس فقط على الساحة العراقية، -ولكن- وهذا هو الأهم والأبرز على الساحة الإيرانية.. فتنكرت أوروبا لسياسة الحوار النقدى(*)، وتبنت «الأجندة الأمريكية» لتتولى التحدث باسمها والدفاع عنها فى جولات التفاوض التى تقوم بها الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)..

وعلى الرغم مما يبدو أن أوروبا هى التى تمسك بمفتاح الأزمة مع إيران بشأن ملفها النووى فإن ثمة قناعة إيرانية راسخة مفادها أن القرار الخاص بحل هذه الأزمة المتفاقمة لا تملكه فيينا (مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ولا العواصم الأوربية وإنما تقبض عليه واشنطن (بيد فولاذية)، ولذلك فما يجرى من مفاوضات واختلافات ورسائل متبادلة بين الأوربيين والإيرانيين طوال العامين الماضيين ليس إلا (واجهة) تختفى وراءها العناصر الحقيقية التى تشكل الأرضية التى تنطلق منها مفردات الأزمة.

صحيح إن الأوربيين لا يحبذون أن تمتلك إيران قنبلة نووية لكن ذلك لم يمنع دولاً

(*) كلمة «الحوار النقدى» هى الترجمة الدقيقة لما يسمى فى السياسة الخارجية الأوروبية باستراتيجية dialogue Critique والتى كانت تشهرها فرنسا والاتحاد الأوروبى فى مواجهة السياسة الأمريكية التى تسعى جاهدة لفرض عقوبات اقتصادية على إيران وإلزام دول الاتحاد الأوروبى بها. حدث ذلك فى عدة مناسبات أهمها مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى الذى عقد فى مدينة ليون بجنوب فرنسا فى نهاية شهر يونيو ١٩٩٦، وجاء رفض هذا السعى الأمريكى الدؤوب على لسان أكثر من دولة، أولاها فرنسا التى صرح رئيسها جاك شيراك بأن بلاده تعارض فكرة العقوبات الاقتصادية لأنها فكرة غير جيدة، فضلا عن أن أخذ الشعوب كرهائن هو أسلوب ظالم وليس فاعلاً!. وقال الرئيس شيراك أن فرنسا ترى ضرورة الإبقاء على نوع من الحوار مع إيران وليبيا وكوبا يسمى (بالحوار النقدى) لا يقطع الصلة نهائياً مع هذه الدول، كما لا يخلق جواً من العداوة معها مؤكداً أن ذلك سيكون فى مصلحة السلام وقضايا الأمن والعدل فى العالم. وبدوره أكد جاك سانتير رئيس المجموعة الأوروبية فى ذلك الوقت على إستراتيجية الحوار النقدى وشدد على معارضة دول الاتحاد الأوروبى للقوانين الأمريكية التى وصفها بأنها (أحاديث من جانب واحد) تستهدف فرض حصار اقتصادى على إيران وليبيا وكوبا. وقال سانتير: أن الاتحاد الأوروبى سيظل متمسكاً بسياسة «الحوار النقدى» ما لم يثبت بالدليل القاطع أى إدانة لإيران فى الاتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. (القرن الحادى والعشرون هل يكون أمريكياً، د./ سعيد اللاوندى، دار نهضة مصر، ٢٠٠١).

(داخل القارة العجوز) فى فترات سابقة من تقديم مساعدات تقنية (نووية) لطهران وإنما هذا الهاجس يؤرق واشنطن التى ترى أن إيران يجب أن تظل داخل (الحظيرة) لأن التهاون مع امتلاكها السلاح النووى سيترتب عليه نتائج إقليمية ودولية خطيرة تؤدى بالقطع إلى اختلال التوازن العسكرى الذى تريده على الأقل واشنطن فى المنطقة.

وقد شاءت أمريكا منذ البداية ألا تدخل وجهاً لوجه فى صراع حادٍّ مع إيران وأدخلت أوروبا لتنوب عنها فى هذا المعركة التى تبدو دبلوماسية وإن كانت فى حقيقتها غير ذلك) والسبب هو أن تورط أمريكا عسكرياً واقتصادياً فى أفغانستان والعراق جعل الجسد الأمريكى مثخناً بالجراح وليس فى حاجة إلى إضافة جرح (إيرانى) جديد... كما أن الرئيس جورج دبليو بوش لا يحبذ أن يرتبط بولايته الثانية (والأخيرة) فى البيت الأبيض إشعال حرب ثالثة فى المنطقة والثابت أن هذه السياسة (بالوكالة) التى تقودها الترويكا الأوربية لتنفيذ الأجندة الأمريكية (بهدف تهدئة الأوضاع مع طهران) هى أحد أبرز ملامح الوفاق الدولى الجديد الذى دشنته السيدة كوندليزا رايس فى أول زيارة لها فى أوروبا عقب توليتها منصبها كوزيرة للخارجية الأمريكية والتى أكدت فيها أن واشنطن قررت أن تفتح صفحة جديدة فى علاقاتها الأطلسية، ولم تكن هذه الصفحة –كما أكدت الشواهد والأحداث بعد ذلك– إلا شكلا من أشكال توحيد المواقف وتوزيع الأدوار والغنائم..

ويبرهن على ذلك أن أوروبا تنكرت لجملة من الثوابت فى سياستها الخارجية سواء مع إيران التى كانت تحرص أن تكون سياستها معها بعيدة عن مسارات السياسة الأمريكية أو مع سوريا ولبنان التى فضحها تأييدها الصارخ لصدور القرار الشهير ١٥٥٩ .. أيا كان الأمر فالمتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة مزيداً من التصعيد على الأقل من جانب طهران بعد شغل المتشددين من أنصار الرئيس الجديد (أحمدى نجاد) أغلب المواقع القيادية (ذات القرار).

فأعلنت رفضها المقترحات الأوروبية واستئنافها فعلياً عملية تحويل اليورانيوم فى أصفهان –وفى الوقت ذاته تقدمت بأفكار جديدة للإبقاء على طريق المفاوضات مع

الترويكا الأوروبية، ولم تكف عن حقها فى حيازة التكنولوجيا النووية لاستخدامها فى المجالات السلمية وأضافت إلى ذلك تهديدات بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووى وصولاً إلى تلويحها باستخدام سلاح النفط فى هذه المواجهة (إذا لزم الأمر)..

وهذا التهديد الأخير قد استقبلته واشنطن بحساسية شديدة خصوصاً أن صعود أسعار النفط لم يتوقف طوال الأشهر القليلة الماضية فضلاً عن أن مصادر إيرانية تحدثت عن وقف تصدير النفط ليس من حقولها فقط، وإنما من حقوق باقى دول المنطقة.!!

معلوم أن التصعيد الإيرانى جاء رداً على ما قاله الرئيس جورج دبليو بوش بشأن رفع الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن. وعدم استبعاد استخدام الخيار العسكرى ضد إيران..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الترويكا الأوروبية وإن كانت تحدثت بعض أطرافها (مثل فرنسا) عن ضرورة محاسبة إيران على أفعالها إلا أنها لم تحبذ هذا (وهو حال ألمانيا) استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة.. بل أن بروكسل حذرت من أى محاولة لفرض حصار دولى على طهران، لأن ذلك سيجعل أسعار النفط تقفز تصاعدياً وبأرقام قياسية وستدفع أوروبا وحدها الفاتورة كاملة وذكرت أن ذلك سيكون فى حال حدوثه -أشبه بمعاقبة أوروبا لنفسها!.

ومعروف أن طهران فى إطار حملة التصعيد المتبادلة مع الأوربيين كانت ألغت أسس الاتفاق المبرم مع الترويكا الأوربية فى عام ٢٠٠٣ وطالبت بمزيد من الحوافز الاقتصادية والضمانات الأمنية استنادا إلى أن فكرة فرض عقوبات دولية من مجلس الأمن قد ترفضها روسيا والصين.. وهو ما يوفر لها مناخاً من حرية الحركة والمناورة. الغريب أن الاتحاد الأوربى الذى يشعر بالهوان بسبب فشله فى نزع فتيل أزمة الملف النووى الإيرانى، تتحدث أوساطه عن أنه فى حال عجز مجلس الأمن عن إصدار قرار بالحظر الدولى على إيران فسوف يلجأ إلى فرض عقوبات خاصة به فى محاولة لاستعادة ثقة واشنطن فى التحرك الأوروبى التى

استشعرتها بروكسل من طبول الحرب التى دقها الرئيس جورج دبليو بوش من التليفزيون الإسرائيلى وكأنه يعترف بأن القناة الأوروبية لم تعد كافية فى التعامل مع الأزمة.. ولذلك فهو سيبحث لإسرائيل عن دور فيها خصوصاً إذا ما استمر الأمر فى التصعيد واقتراب لحظة المواجهة. يبقى أن نذكر أن على أوروبا وأمريكا أن تستوعبا الدروس سريعاً وهى أن التعامل مع إيران فى الشأن النووى يجب أن يختلف شكلاً وموضوعاً عن الطريقة التى تم التعامل بها مع العراق وليبيا..

وأن مرحلة الرئيس الجديد أحمدى نجاد مهيأة لإذكاء المشاعر المعادية للغرب ومما يزيد الأمر خطورة أن بذور هذه الكراهية متوافرة بكثرة فى الفضاء الإيرانى منذ زمن الخومينى وحتى اليوم..

والدرس الثالث هو أن طهران تشعر أنها العضو الوحيد فى معاهدة حظر الانتشار النووى الذى يعامل بدرجة من درجات التعنت.. ففى الوقت الذى يكثر فيه الحديث عن حظر امتلاك إيران القنبلة النووية، تغيب أى إشارة (ولو من بعيد) عن الترسانة النووية الإسرائيلية.. كما تتنكر (الأسرة الدولية) للدعوات المتكررة عن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل..

كلمة أخيرة أن المناخ السياسى الحالى فى طهران قد يجعل من الصعب قراءة المشهد بشكل صحيح وهو ما قد يفرض -ولو من قبيل التحوط- على الترويكا الأوربية أن ترفع سقف المزاد لتقديم المزيد من الاغرءات لزيادة حجم الجزرة الممدودة إلى طهران!.

(ب) انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى :

لم تكن الولايات المتحدة بعيدة كما قد يظن البعض عن مشهد المفاوضات التى دارت رحاها طويلاً فى بروكسل بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربى.. ويتردد أن كونداليز رايس وزيرة الخارجية الأمريكية كانت وعدت قادة تركيا بأن عام ٢٠٠٥ لن يمر قبل أن يتم «تطبيع» هذه القضية وحسمها نهائياً لصالح تركيا.. وهو ما قد حدث بالفعل، فأوروبا التى ظلت «تجادل» و «تماطل» وتتذرع بالآلف الحجج لعرقلة عملية الانضمام أصبحت فى الساعات القليلة الأخيرة من المفاوضات الشاقة مع الأتراك –

برداً وسلاماً– وقالت «نعم» بالإجماع بعد أن غضت الطرف عن جملة من المطالب التى كانت تضعها «شروطاً» ملزمة:- فقبرص (المقسمة) التى اعتبرت أوروبا الاعتراف التركى بها (عتبة أولى) فى طريق الانضمام المطلوب اختفى اسمها –تماماً– من وثيقة الاتفاق بين الاتحاد وتركيا.. وكما غاب الشرط التعجيزى الثانى وهو اعتراف تركيا بمسؤوليتها عن إبادة مليون ونصف المليون أرمنى فى الحرب العالمية الأولى.. وفى هذا الإطار هدأت فرنسا وألمانيا من لهجتها الناقدة لتركيا (وانحبس) صوت النمسا الذى ظل لبعض الوقت مرتفعاً صاخباً وطارحاً فى الوقت ذاته بديلاً هو الشراكة المتميزة! التى رفضتها تركيا (شكلاً وموضوعاً) واعتبرها أردوغان رئيس الوزراء التركى إهانة من نوع ما، مؤكداً أن بلاده لن تقبل بأقل من العضوية الكاملة!

والمعروف أن الاقتراح النمساوى لم يكن يخرج عن حدود سياسة الجوار الجديدة التى يتبعها الاتحاد الأوروبى مع عدد من الدول المتوسطة وهى تشكل دائرة تقع بين منزلتين: أقل من عضو وأكثر من شريك!

والحق أن السيدة رايس كانت تتابع بدقة تفاصيل المفاوضات، واتصلت أكثر من مرة لإنقاذها من التدهور خصوصاً بعد أن رفضت تركيا فقرة فى الوثيقة تلزمها بعدم تعطيل انضمام أعضاء الاتحاد الأوروبى للمنظمات والمعاهدات الدولية والتى كانت تتخوف تركيا من أن تمنعها من تعطيل الانضمام المترقب لقبرص إلى حلف الناتو..

ولقد طمأنت رايس أردوغان (رئيس الحكومة التركية) وقدمت ضمانات بأن الفقرة الخامسة (المشار إليها فى الوثيقة) لن تنطبق على حلف الناتو.

وكلنا يذكر أن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش كان يتحدث قبل أشهر عن ضرورة أن تقبل أوروبا انضمام تركيا إليها. وهو ما اعتبره الرئيس الفرنسى جاك شيراك تدخلاً غير مبرر فى الشؤون الداخلية الأوربية، وجرت ملاسنة بين نفر من الأوربيين ونفر من الأمريكيين على هذه الخلفية، كشفت –ضمن ما كشفت– أن واشنطن حريصة على إدخال تركيا فى الفضاء الأوروبى بدعوى أن أوروبا لا يجب أن تتحول إلى «نادى مسيحى» ولقد تسببت هذه الحجة فى ترويج أفكار مثل معاداة تركيا الإسلامية، واتساع

الهوة بين العالمين المسيحى والإسلامى وتعميق الخلاف بين الدول التى يقال: إنها تنتمى إلى التقاليد المسيحية، وتلك التى تنتمى إلى التقاليد الإسلامية..

على أية حال، وأيا كان أمر هذه التدخلات الأمريكية (لصالح تركيا) فإن السؤال المطروح بإلحاح هو: ماذا حدث بين أوروبا وأمريكا لكى تتحول بروكسل من النقيض إلى النقيض. فتقبل بأريحية بالغة انضمام تركيا إلى الاتحاد بعد أن كانت ترى أن ذلك ليس وارداً على الأقل فى المدى المنظور والدليل على ذلك أن تركيا تنتظر هذه الواقعة منذ نحو ٤٢ عاما وتحديدا منذ عام ١٩٦٣ عندما وقعت اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية؟

.. الثابت أن كلا الطرفين (الأمريكى والأوروبى) يسلم بأهمية الدور الإستراتيجى الذى يمكن أن تضطلع به انقره فى منطقة الشرق الأوسط، ومناطق آسيا الإسلامية، فضلاً عن أهمية موقعها الجغرافى المجاور لروسيا وإيران، وحقول النفط فى الشرق الأوسط.

..ومعلوم أن تركيا (حاضرة بقوة) فى كافة المشاريع الخاصة بالمنطقة وعلى رأسها جميعاً مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى أقرته قمة مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، ونصت عليه المبادرتان الأمريكية والأوروبية معاً واعتبرت أن (تركيا وإسرائيل) تحتلان منه مكان القلب. وإذا علمنا أن الحدود الجغرافية لهذا المشروع تبدأ من إسلام أباد فى باكستان وحتى الرباط بالمغرب مروراً بأنقرة لتبين لنا الدور الاستراتيجى الخطير المنوط بتركيا القيام به.. ويدعم ذلك بقوة بالطبع، العلاقات العسكرية الوثيقة التى تربط بين أنقره وتل أبيب والتى تتجلى فى مناورات وتفاهمات عسكرية بين الجانبين فى السنوات الخمس الماضية..

.. وتدعم هذه الرؤية جملة من المعطيات والاستحقاقات الإقليمية والدولية التى تشكل فى مجموعها حالياً (ملامح أولية لوفاق دولى جديد) ترسمه الدولة الأعظم (أمريكا) بالتنسيق مع أوروبا باعتبارهما أصحاب المصلحة ليس فقط فى مد الخطوط مع تركيا ولكن أيضا فى التواجد الفعلى والمؤثر فى منطقة الشرق الأوسط..

بكلمة أخرى، لقد جرت اتصالات أمريكية أوروبية بهدف تليين الموقف الأوروبى إزاء تركيا ضمن صفقات سياسية (علنية وخفية) شهدتها المرحلة الأخيرة كان منها تغير الموقف الأوروبى (من اللين إلى التشدد) تجاه إيران، وسوريا ولبنان، فكلنا يذكر أن فرنسا صاحبة النفوذ القوى فى المشرق العربى قد تخلت عن امتيازاتها هناك لصالح توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة وتجلى ذلك فى انحيازها التام للقرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن والذى يقضى بإجلاء القوات السورية من لبنان.. وهو تغير (راديكالى) لم يكن مطروحاً من قبل خصوصاً أن فرنسا كانت تدافع –بشكل ما– عن الوجود السورى فى لبنان.

اختصاراً: أن الولايات المتحدة كانت الغائب الحاضر فى مباحثات الانضمام الأوروبية التركية، وما اللين الذى أظهرته أوروبا – بشكل يكاد يكون مفاجئاً– إلا ثمرة من ثمار الوفاق الدولى الجديد الذى تظللنا سماؤه ونكاد نراه بالعين المجردة فى الأحدث الملتهبة التى تحيط بنا فى عالم اليوم والذى يذكرنا باتفاقات «سايكس بيكو» القديمة التى وزعت منها الدول الكبرى فى ذلك الوقت مناطق النفوذ فيما بينها بمعنى آخر أن تركيا كانت «ورقة» ضمن أوراق كثيرة على مائدة سايكس بيكو الجديد الذى تجلس عليها اليوم أمريكا وأوروبا..

وبالقطع فإن قبول أوروبا (المفاجئ) لانضمام تركيا – كما حدث قبل فترة – ليس إلا قطعة شطرنج تنازلت عنها (أوروبا) طوعاً مقابل أن تربح (أشياءً أخرى) فى أماكن مختلفة فى منطقة الشرق الأوسط..

(ج) سوريا بين «مطرقة» أمريكا و«سندان» أوروبا :

المطلوب منا –فى المنطقة العربية والعالم– أن نصدق أن سوريا هى الحشرة السوداء، لأنها لم تضبط حدودها بما يحول دون منع تسرب المسلحين المتطرفين إلى العراق، لأنها المسئولة عن تشدد أهل السنة بشأن الدستور، وضالعة بشكل ما فى حادث اغتيال الحريرى، ومتسترة على تسليح حزب الله فى لبنان، ومؤازرة– قلباً وقالباً– لخروج إيران على الشرعية الدولية بخصوص ملفها النووى.. وهكذا

حقت عليها اللعنة، وليس من حق أحد أن يعترض، أو يناقش هذه الاتهامات التى قد لا يكون نصيبها من الصحة أكثر من نصيب اتهام العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل.. تلك التهمة التى أجبر العالم على نسيانها مع أشياء أخرى كثيرة!

المؤلم أن سوريا لا يريد أن يسمعها أحد، برغم أن صوتها يصرخ، مؤكداً أنها بذلت جميع الجهود لحماية الحدود مع العراق، وأنها نفذت كل ما يتعلق بها فى القرار رقم ١٥٥٩ ولم تتردد فى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية وقدمت التسهيلات لجلاء الحقيقة فى جريمة اغتيال الحريرى.

وهذا معناه أننا أمام سيناريو آخر تم تدبيجه بإحكام، لوضع سوريا فى قفص الاتهام.

وكان البعض يظن -وأنا منهم- أن فرنسا الزعيمة السياسية للاتحاد الأوروبى لن تترك سوريا لقمة سائغة بين أنياب الوحش الأمريكى، نظراً للعلاقة الحميمة التى كانت تربط الرئيس السورى الراحل حافظ الأسد بالرئيس الفرنسى شيراك، ناهيك عن أن بلاد الشام- بشكل عام- هى معقل الفرانكفونية فى المشرق العربى.. وثمة أواصر ثقافية ووجدانية تربط الشوام بفرنسا منذ القدم.

ونذكر جميعاً أن عمليات التغيير والتبديل التى شهدها النظامان السورى واللبنانى فى السنوات الماضية، كانت تعلم فرنسا تفاصيلها ومنها مشروع الإصلاح الذى تبناه الرئيس بشار الأسد منذ توليه مقاليد السلطة خلفاً لوالده.. بل نذكر جميعاً الزيارة التاريخية التى قام بها بشار الأسد إلى باريس (قبيل وفاة والده) واحتفى به الرئيس شيراك حفاوة خاصة إلى حد جعل بعض الصحف تتحدث- آنذاك- عن أن بشار الأسد أعلن رئيساً لسوريا من قصر الإليزيه.

هذه المعطيات ذاتها هى التى تبرر دهشتنا- ودهشة الآخرين- من انقلاب الموقف الفرنسى من التأييد إلى الهجوم.. وكان نفر من المراقبين قد أسقط فى يديه عندما اعترف الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش- فى حديث لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية- أن الرئيس شيراك هو الذى خطط لاستصدار القرار رقم ١٥٥٩ عن مجلس الأمن والقاضى بانسحاب القوات السورية من لبنان.

إذن ماذا حدث– على وجه الدقة– لكى تنتقل فرنسا من مقعد الصديق إلى المقعد الآخر؟! يتردد أن هناك جملة من الأسباب تقف كترسانة وراء هذا الانتقال منها أن سوريا منحت عقد نفط لاستثمار الغاز السورى (بقيمة ٧٥٩ مليون دولار) إلى تجمع شركات أمريكية– بريطانية– كندية، وضربت عرض الحائط بمحاولات الرئيس شيراك الاستئثار بهذا العقد.. مما أحنق الأخير الذى شعر بأن صداقته مع النظام السورى لا معنى لها، خصوصاً أن هذا العقد قد تم توقيعه بعد صدور قانون محاسبة سوريا وموافقة الكونجرس الأمريكى عليه!.

السبب الثانى أن سوريا لم تستمع إلى النصائح الآتية إليها من باريس بشأن تخفيف الوطء على لبنان واللبنانيين، وثمة من يتحدث عن شكاوى كثيرة كان أسر بها رفيق الحريرى (رئيس الوزراء اللبنانى الراحل) فى أذن صديقه الشخصى الرئيس شيراك، خصوصاً بعد إصرار سوريا على تغيير الدستور، والتمديد للرئيس إميل لحود.

والسبب الثالث هو أن فرنسا استشعرت -بعد هنيهة- رفض سوريا لمجمل الإصلاحات التى كانت اقترحتها باريس للأخذ بها فوراً فى سوريا.

ونما إلى علم قصر الإليزيه أن السوريين يتعاملون مع الاقتراحات الفرنسية (الإصلاحية) كمرجعية استشارية وليست ملزمة.

وهناك من يضيف سبباً رابعاً يتعلق بالمعطيات التى أفرزها واقع (ما بعد ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ وسقوط بغداد فى ٩ من إبريل ٢٠٠٣) ورغبة فرنسا فى كسب الود الأمريكى فى إطار رسم خريطة جديدة للوفاق الدولى الجديد الذى تخرج فيه فرنسا (وبالتالى أوروبا) من ظلال التهميش، لتقف جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وتجد لنفسها مقعداً على مائدة صنع القرار الدولى.

ومعلوم أن أمريكا كانت -ولا تزال- فى حاجة إلى غطاء فرانكفونى (فرنسى) عند التعامل مع سوريا ولبنان، كما كانت فى حاجة ماسة إلى غطاء أنجلوفونى (إنجليزى) عندما تعاملت عسكرياً مع العراق. وكان معنى هذا، أن الضوء الأخضر الفرنسى كان المؤشر الضرورى نحو سياسة التصعيد الأمريكية تجاه

سوريا.. وإذا وضعنا فى الاعتبار أن واشنطن كانت -ولا تزال- تصر على ضرب الدور الإقليمى السورى سواء فى لبنان أو فى العراق أو فى إيران، لأدركنا أن حشد مزيد من الحلفاء للضغط على سوريا هو سياسة أمريكية حاكمة فى هذا المجال.

وإذا أضفنا إلى ذلك جملة الضغوط السياسية والإعلامية التى تمارسها واشنطن على سوريا، لإظهارها فى ثوب من يقف ضد نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط، لوجدنا أنفسنا أمام حقيقة لا تقبل الجدل وهى أن سوريا بالفعل تقف فى مهب الريح وحدها.. صحيح أن أوساطاً فرنسية تتحدث عن أن باريس- وإن كانت ضالعة فى التخطيط لتقزيم الدور السورى فى المنطقة- إلا أنها تضع تحفظاتها على رغبة أمريكا فى تغيير النظام السورى.. وتطرح -فى الوقت نفسه- رؤية أخرى هى تغيير سياسة النظام فقط فى سوريا.. وليس خافياً أن الفارق جوهرى بين تغيير النظام وتغيير سياسة النظام.

الثابت أن واشنطن تواصل تصعيدها تجاه سوريا، وتحذر من ازدياد دوائر العزلة، وإفساح المجال أمام خيارات كثيرة ليس مستبعداً منها الخيار العسكرى.. كل ذلك يجرى وسط أجواء من الافتراءات والأكاذيب التى أكدت أحداث أفغانستان والعراق، أن لواشنطن فيها باعاً كبيراً.

وقديماً طالبت واشنطن تفتيش قصور صدام حسين بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل (المزعومة).. واليوم تطالب باستجواب مسؤولين سوريين كانت لهم صلات (من نوع ما) بالشأن الأمنى والسياسى اللبنانى.. وإذا علمنا أن الرئيس بشار الأسد كان (قبل وصوله إلى مقعد الرئاسة فى دمشق) مسؤولاً عن الملف اللبنانى فى السياسة السورية، لأدركنا خطورة ما يمكن أن يحدث فى ضوء إصرار لجنة «ميليس» على الاستماع إلى أقوال من تظن أنهم مفيدون فى قضية اغتيال رفيق الحريرى.

للإنصاف يجب أن نذكر أن سوريا تحرص على عدم الاصطدام بالرغبات الأمريكية ولا تتردد فى تقديم ما تطلبه لجنة التحقيق الدولية من مساعدات، استجابة للفقرة السابقة من القرار ١٥٥٩ الذى يطلب من جميع الدول التعاون، إلا أنها تصر على اعتبار المسئولين السوريين (الذين يطلب ميليس الاستماع إليهم) شهوداً وليس مشتبهاً بهم.

البعض -وأنا منهم- يضع يده على قلبه خوفاً من المجهول القادم.. فقديماً قرأت سوريا قانون محاسبة سوريا قراءة غير دقيقة، ورأت أنه قانون أمريكى ليس له قوة سياسية.. (مع أن قوته السياسية طاغية وحادة وباترة!).. واليوم ما أخشاه - بحق- هو أن يتسع قفص الاتهامك ليطال ليس فقط مسؤولين أمنيين وسياسيين سوريين، ولكن ليطال سوريا كلها.. ومما يضاعف قلقى أن فرنسا (وأوروبا) قد باعت سوريا لمصلحة التحالف الأطلسى الذى بشرتنا به كوندوليزا رايس فى أول زيارة لها بعد توليها حقيبة الخارجية الأمريكية وقالت: إنها قد فتحت صحيفة جديدة خالية من الثقوب مع أوروبا.

ومما يزيد الأمر صعوبة أن ثمة وفاقاً غير مسبوق تم إبرامه بين الولايات المتحدة وأوروبا (والمجتمع الدولى) بشأن إرغام سوريا على الإذعان والطاعة العمياء لما تقرره الأمم المتحدة، والمؤلم فى الأمر أن فرنسا التى كانت قوة مساندة للنظام السورى طوال الأحقاب الزمنية السابقة، قدمت سوريا قرباناً لتحالف إستراتيجى من نوع خاص مع أمريكا، وهو ما أضعف سوريا كثيراً، وجعلها قاب قوسين أو أدنى من قفص الاتهام، فبعد الاجتماع التشاورى الذى استمع فيه مجلس الأمن لشروحات ميليس اجتمع المجلس ثانية على مستوى وزارى لبحث التقرير وما يقدمه من طروحات بشأن العقاب الأمثل الذى يقع على سوريا جراء ما اقترفت من آثام.

وليس بوسع أحد إنكار أن مشاهد مجلس الأمن (تشاوراً واستماعاً) التى تجرى فى هذه الأيام تذكرنا بمشاهد مماثلة قبل نحو عامين عندما كان الحديث متواتراً فى ذلك الوقت حول تقرير هانز بليكس، وتقرير كولين باول، ودفاع وزير خارجية فرنسا الذى كان مشبعاً ببلاغيات لغوية غير مألوفة.

على أية حال قد لا نستطيع أن نقول ما أشبه ليلة سوريا ببارحة العراق اللهم إلا فى الشكل الإجرائى، وجملة الاتهامات التى تدين سوريا بالتقصير وعدم الاستجابة للإدارة الدولية، لكن هذا التماثل فى المواقف لا ينطبق على ردود فعل الدول الكبرى خصوصاً فرنسا التى كانت تقف على طرفى نقيض مع الولايات المتحدة إبان احتدام الأزمة

العراقية (قبيل الاحتلال الأمريكى) بينما هى – فى حالة سوريا اليوم – تقف جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، بل تدافع باستماتة – بلغت حد التهديد – عن الأجندة الأمريكية.

وبحسب «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية فإن تجريم سوريا دولياً بات أمراً وشيكاً خصوصاً بعد اتفاق الأجندتين الفرنسية والأمريكية، فبعد أن كان هناك خلاف بين الدولتين حول مستقبل سوريا، وهل سيتم تغيير النظام (بحسب المطلب الأمريكى) أم الاكتفاء بتغيير رأس النظام فقط (بحسب المطلب الفرنسى) فإن لغة التشديد القصوى هى القاسم المشترك حالياً ليس بين أمريكا وفرنسا، ولكن أيضاً بين عدد من الدول الكبرى ذات التأثير داخل مجلس الأمن.

المؤلم أن سوريا –حسبما يبدو– قد استهانت بهذا التصعيد الذى واجهته منذ سنوات، وتحديداً منذ إصدار الكونجرس الأمريكى قراره الشهير بمحاسبة سوريا وتعاملت مع الموقف وكأنه مجرد سحابة صيف، وربما لم يكن فى خلدها أن الأمر سيصبح على الأقل بهذه الدرجة من المباشرة، والرسوخ، وليس خافياً أن اختفاء رفيق الحريرى (رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق) بهذه الصورة التراجيدية المحزنة كان بمثابة الشعرة التى قصمت ظهر البعير السورى الذى وجد نفسه بين عشية وضحاها (وحيداً) يصارع (أهوال) ما قدمت يداه.

والثابت أن فرنسا –فى معرض تبرير انقلابها على سوريا على الأقل– كانت قد أرسلت أكثر من لإشارة إلى النظام السورى كى يعيد حساباته منذ اللحظة التى قرر فيها «مسألة المد» المشئومة للرئيس اللبنانى إميل لحود، لكن وبحسب مصادر فرنسية فإن رجال الحكم فى سوريا لم يعيروا هذه الإشارات أدنى اهتمام، ناهيك عن شعور فرنسا بالخذلان من صديق فرانكفونى قديم (سوريا) عندما وافقت الحكومة السورية على إبرام عقود نفطية مع شركات أمريكية وكندية وأهملت المطلب الفرنسى فى هذا المجال.

على أية حال فإن ما تعيشه سوريا اليوم هو – فى جانب منه – نتيجة طبيعية لجملة من

السياسات الأحادية التى اتخذتها القيادة السورية فى الأعوام القليلة الماضية.

وغنى عن البيان أن قائمة الاتهامات الموجهة لسوريا مثل مساندتها لحزب الله (الذى تعتبره إسرائيل الحشرة السوداء فى المشرق العربى)، وعلاقاتها الطيبة مع الدولة المارقة (إيران)، وإيوائها لقادة الإرهاب الفلسطينى (على حد الزعم الأمريكى)، ثم عدم تعاونها فى ضبط الحدود مع العراق ومنع تسلل المسلحين باتجاه بغداد والموصل وكركوك. كل هذه الاتهامات هى عوامل مساعدة (وليست أصلية) لأن الاتهام الأساسى حسبما حدده تقرير ميليس هو التورط فى اغتيال الحريرى، وعدم التعاون مع التحقيق الدولى. يبقى أن نذكر أن سوريا باتت فى خطر حقيقى ويترجم ذلك جملة التحركات الدبلوماسية التى تقوم بها، لكن ظنى أنها تحركات أشبه بمن يحرث فى البحر.

فالنية الأمريكية (منعقدة) منذ فترة لإسقاط سوريا، والدليل على ذلك أن التحرشات بها لم تتوقف لحظة واحدة، ناهيك عن أن قائمة الاتهام تطول وتتمدد عن حق وعن غير حق. والمؤلم أن الساحة العربية منشغلة بما يحدث فى فلسطين، وما يجرى فى العراق حول الوفاق الوطنى والدستور ومحاكمة صدام، وكأن ما يحدث لسوريا اليوم أو غداً هو أمر مألوف، وهكذا تحول الجميع فى المنطقة العربية إلى مجرد متفرجين على مسرحية يعرف الكثيرون فصولها سلفاً.

إن مأساة العراق لا نزال نلعق أحزانها على الجسد العربى منذ سقوط بغداد فى ٩ إبريل ٢٠٠٣، ولست أظن أن بالجسد العربى مكاناً لضربة رمح جديدة بعد أن أصبح مثخناً بالجراح.

إنه اختبار عربى للبقية الباقية من تراثيات كانت تتحدث يوماً عن (أمل وألم) عربى واحد، لكنه بلغة الوفاق الدولى الجديد- حسبما يبدو لى- أصبح كاللبن المسكوب لا يفيد الندم عليه.

(د) فضيحة السجون السرية فى أوروبا :

يبدو أن السيدة كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية تستحق عن جدارة -

لقب «سيدة المهام الصعبة».- لأنها فى جولتها الأوروبية الأخيرة نجحت فى نزع فتيل الأزمة التى اشتعلت فجأة بين الولايات المتحدة، وأوروبا بسبب ما يُعرف بالسجون السرية. وهددت بتعكير صفو «أجواء التفاهم الجديد» الذى ينعم به الطرفان منذ زيارة السيدة كوندى الأولى فى فبراير ٢٠٠٥ وعقب توليها منصبها كوزير للخارجية مباشرة، وأعلنت فى حينها أن صفحة جديدة فى العلاقات الأطلسية (الأمريكية – الأوروبية) قد بدأت، وأنه لم يعد مسموحاً للجانبين أن يقعا –بعد اليوم– فى خلاف أو سوء فهم» .

وللإنصاف يجب أن نذكر أن السيدة كوندليزا رايس لم تكن تهدف (من وراء زيارتها الأخيرة إلى) أن تخاطب القادة والحكام فى أوروبا الغربية أو الشرقية وإنما كانت تضع فى حسبانها الرأى العام الأوروبى الذى انزعج كثيراً عندما تحدثت تقارير صحفية عن وجود «سجون سرية» (فى بعض الدول الأوروبية) تابعة لوكالة المخابرات الأوروبية (C.I.A).ولذلك جاءت تصريحاتها تحمل «تطمينات وتهدئات» للشعوب وليس للحكومات. والسبب كما تقول مصادر الأمريكية هو أن هذه المسألة جاءت وفق إجراءات الملاحة الجوية وقوانين المطارات الأوروبية ولم تتم إلا بعد موافقة الحكومات الأوروبية على استضافة السجون السرية!

والحق أن «نبرة القوة» التى تحدثت بها السيدة كوندى تكشف عن أن «هذه السجون السرية» لم تكن مفاجأة على نحو ما صورت بعض وسائل الإعلام فى أوروبا وأمريكا، وإنما تم إنشاؤها –منذ البداية– بعد اتفاقات (أشبه بالصفقات) بين واشنطن والعواصم الأوروبية الأخرى.

وإذا علمنا أننا نعيش –بالفعل– أجواء وفاق دولى جديد تتقاسم فيه (أمريكا وأوروبا) النفوذ والسيطرة وتتبادلان الرؤى والتصورات لما ينبغى أن يكون عليه العالم مستقبلاً... لأدركنا على الفور أن أمريكا لم تتصرف وحدها.. وإنما خططت ونفذت (هذه) الرحلات المخابراتية فى السجون السرية مع شركائها الأوروبيين حرفاً بحرف وخطوة بخطوة!

صحيح أن البرلمان الأوروبى تحدث عن تشكيل لجنة للتحقيق وهدد مفوضى الشؤون الداخلية بالاتحاد الأوروبى بحرمان الدول الأوروبية التى أقامت سجوناً سرية من حق التصويت أو الانضمام إلى الاتحاد، إلا أن درجة الارتياح التى أبداها وزراء خارجية الناتو عقب لقائهم بالسيدة كوندى يجعلنا نؤمن أن الأمر لا يعدو كونه شكلاً من أشكال استيعاب غضبة الرأى العام الأوروبى (وبعض التيارات المعارضة) من جانب بروكسل (عاصمة الاتحاد).. لأن الحل قد تبدل سريعاً وأصبحت نار الخلاف برداً وسلاماً إلى جد يثبت صحة ما تردد وهو أن الوزراء الأوروبيين لم يتطرقوا بشكل مباشر إلى الجدل هو السجون السرية، وإنما حرصوا على طىّ الصفحة، استناداً إلى تبريرات ساقتها السيدة كوندى تحمل فى طياتها «لوماً كبيراً» على قادة أوروبا الذين كان يتعين عليهم –قبل الشكوى من هذه السجون– أن يدركوا أن المعلومات التى انتزعها المحققون من المعتقلين منعت وقوع اعتداءات، وأنقذت حياة أبرياء فى أوروبا وأمريكا..

ثم على طريقتها المعهودة فى امتصاص الغضب أضافت تقول: أن أمريكا بلد صديق لدول أوروبا، ونحن حلفاء ليس فقط فى الحرب على الإرهاب وإنما أيضاً منذ الحرب الباردة.. ولست أشك فى أن المباحثات الثنائية التى أجرتها السيدة كوندى مع الأوروبيين تناولت بالقطع المصالح المشتركة ومست بشكل مباشر (نقاط التلاقى والتوافق) فى أهداف وطموحات الدول الأوروبية الكبرى.. مثل فرنسا وألمانيا.. ففى اللقاء مع المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل –مثلاً– تحدثت عن تعاون وثيق (أمريكى – ألمانى) من أجل إرساء الديموقراطية فى أوكرانيا (ودول أخرى فى العالم) وشددت على دور ألمانيا المحورى فى معالجة أزمة البرنامج النووى الإيرانى، واستعداد أمريكا للتعاون من أجل الإفراج عن الرهينة الألمانية فى العراق.. وإذا وضعنا فى الاعتبار أن ألمانيا تحلم منذ فترة بأن تقوم بمهمة التنقيب عن البترول فى العراق وأن هذا الحلم لن يتحقق إلا بموافقة الدولة المحتلة للعراق (وهى أمريكا) لأمكننا تصور أن أزمة السجون السرية لن تكون أكثر من سحابة صيف تعود بعدها سماء البلدين (أمريكا – وألمانيا) أكثر صفاءً..

والشيء نفسه يمكن تصوره -جملةً وتفصيلاً- مع فرنسا وإسبانيا وباقى الدول التى كانت (رأس حربة) فى المعارضة الدولية لضرب العرق واحتلاله.. الغريب أن كوندليزا رايس قد خرجت من جولتها فى أوروبا بربح وفير حيث أتيح لها أن تدرأ الشبهات التى كانت تحوم حول (أمريكا) فذكرت أن بلدها تتمسك بثلاثة مبادئ هى: احترام القانون الدولى -واحترام سيادة الدول المعنية، وعدم السماح بتعذيب إرهابيين إسلاميين محتملين.

وشرحت أن المواقف المبدئية إزاء المواثيق الإنسانية لا تلغى الالتزامات بمبادئ التحالف الدولى ضد الإرهاب. وقالت: لابد من معاقبة أية تجاوزات فى هذه السجون كما حدث فى سجن أبو غريب بالعراق.

وشددت وزيرة الخارجية الأمريكية -فى الوقت ذاته- على أن الأمر (برمته) يتعلق بمكافحة الإرهاب وأن بلدها لم تسع إلا لحماية السكان. وقالت أن ضمان سرية عمل أجهزة المخابرات هو أمر ضرورى لأن هناك سباقاً بين أجهزة المخابرات (من جانب) والشبكات الإرهابية (من جانب آخر) فضلاً عن طبيعة عمل المخابرات تقتضى التكتم والسرية المطلقة.

المعروف أن جبهة المعارضة الأوروبية قد تعبت باحتجاجاتها فى كل مكان فأكدت أن «ضمان السرية التى تتحدث عنه السيدة كوندى -فى براءة- قد يفضى إلى اعتماد سياسة منظمة بحيث تصبح التجاوزات داخل السجون أمراً اعتيادياً.. كما أكدت ذلك تجربة سجن أبو غريب فى العراق الذى تبين أن القوات متعددة الجنسية كانت تقوم بالتعذيب وفق سياسة مشتركة (متفق عليها) ناهيك عن أن معتقل جوانتانامو فى كوبا يفضح ويحارب حقوق الإنسان التى تلوكها أمريكا ليل ونهار..

ومما يضيف ثقوباً أخرى إلى الثوب (الإنسانى) الذى كانت تفاخر به أوروبا منذ زمن أن الديمقراطية الأمريكية عندما لم تقبل إقامة سجون سرية وحظرت -فى الوقت ذاته- اعتماد طرق استجواب وحشية داخل أراضيها، قبلت الديمقراطية الأوروبية أن تستقبل المعتقلين وأن تسمح لمحققى الـ C.I.A بممارسة تقنيات

استجواب مستحدثة (وخطيرة).. وهكذا تجد أوروبا نفسها بين أمرين أحلاهما مرّ: فهى إما أن تعلن ما لا تبطن، فتقيم السجون السرية، وتسمح بهبوط الطائرات التابعة للمخابرات الأمريكية لنقل الإرهابيين المحتملين، ثم فى الوقت ذاته تغسل يديها من الجرائم. التى تقوم بها أمريكا بحق هؤلاء.. وبذلك تظهر. كما تقول كونداليزا رايس –فى صورة المنافق السياسى.

وإما أن تعلن رفضها –منذ البادية- لهذه الخطوات فتدخل فى صدام على الأقل مع أوروبا الشرقية» التى تعتبر من أكثر الدول استقبالاً للإرهابيين المحتملين، وهو أمر –فى حال حدوثه- سوف يصيب عجلة الاتحاد الأوروبى والتوسع شرقاً بالبطىء وربما التوقف..

وهكذا يبدو أن أوروبا العجوز قد رجحت الأمر الأول لأن (النفاق السياسى) قد يكون أخف وطأة على مستقبل الوحدة الأوروبية من إعلان الخلاف مع بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا ورومانيا..

يبقى أن نطرح تساؤلاً لا مهرب منه هو التالى: إذا كان صحيحاً –كما ذكرت السيدة كوندى- أن معظم السجون السرية فى أوروبا قد أغلقت بعد ظهور 'التقارير الصحفية التى فضحتها، فهل صحيح أن عمليات ترحيل الإرهابيين المحتملين قد اتجهت إلى مراكز اعتقال فى شمال إفريقيا، والشرق الأوسط.. وهل سيكون للرأى العام فى هذه المناطق نفس موقف الرأى العام الأوروبى..؟!

بروكسل- واشنطن: وجهان لعملة واحدة:

ما يدهشنى بحق، هو أن أوروبا ليست بريئة تماما من كل ما يحاك لمنطقتنا من سيناريوهات مستقبلية(ليس أقلها بالطبع سياسة الفوضى البناءة المنسوبة إلى السيدة رايس وزيرة الخارجية الأمريكية)، وبرغم ذلك لا يزال البعض منا يصب جام غضبه على «الأمريكان» باعتبارهم «الأشرار» الذين يضمرون لنا وحدهم السوء ويبرئ الأوربيين وكأنهم الأبرار المبشرون بالجنة!!

.. ولست أعرف سبباً واحدا يجعلنا نبتعد بالأوربيين عن مواطن الشبهات، وندافع عن «مروءتهم» و «طيبتهم» مع أن ليسوا فيها فى قليل أو كثير.

- فالثابت أن حرب احتلال العراق كانت درسا بالغ العمق لأوروبا، التى أعادت صياغة ذاتها لتخرج (أكثر اندماجا) فى السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط والمنطقة العربية (وأكثر برجماتية) فى التعامل معدولها.. إلى حد يصعب معه التمييز بين ما يقوله الأمريكان، وما يصرح به الحلفاء 'الأوروبيون.. والحق أن «المرتكز الأساسى» الذى تنطلق منه مواقف الطرفين هو أن منطقة الشرق الأوسط باتت تمثل –بالفعل– مصدرا للتهديد العالمى، باعتبارها معملا لتفريخ الإرهابيين، ومن ثم أصبح «تأديبها» أو «تهذيبها» واجبا دوليا يجب أن تنهض به «القوى العالمية» دون تردد أو تلكؤ أو تأخير..

.. ثم كانت الخطوة التالية لذلك، وهى أبلسة نظم الحكم السائدة فى المجتمعات العربية، التى ثبت فشلها فى رأى الأمريكيين والأوروبيين على السواء، وآن أوان البطش بها أو على الأقل التخلى عنها.. والشروع فى بدء «حوار هادئ» مع قوى سياسية أخرى أكثر تجذرا وفعالية وتمثيلا لشعوب المنطقة.. هذا ما نفهمه –بوضوح– من تصريحات السيدة رايس، التى قالت فيها أن أمريكا راهنت لمدة ستين عاما على الأمن و'الاستقرار (على حساب الديمقراطية)، وكانت النتيجة أنها لم تنجز أيا منهما، ولذلك لقد آن أوان السير على نهج آخر..

.. وهذه المعانى ذاتها يمكن أن نفهمها فى عبارات أخرى صاغها تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبى، ويتحدث عن ضرورة أن يغير الاتحاد الأوروبى من سياسته.. «ففى الماضى كان يفضل التعامل مع الطبقة العلمانية على حساب منظمات إسلامية أكثر تمثيلاً».. وعليه أن يصحح المسار ويمد يده إلى المنظمات الإسلامية المعتدلة، ويكف عن الانسياق وراء الأسلوب الذى اتبعته بعض الأنظمة لعربية –طويلا– لتخويف الغرب من هذه المنظمات.. ويدعم هذا التصور الأوروبى أن بعض الحركات الإسلامية قد أبدت استعدادها لاعتناق مبدأى التعددية وتداول السلطة، بل

أن منها من أعلن نبذه للعنف (حدث هذا عندما أدانت جماعات إسلامية فى مصر ولبنان مبدأ خطف الرهائن فى العراق) وطالبت بإطلاق سراحها..

ويبدو أن هذا المنطق الأوروبى فى «التعامل الواقعى» مع الأحداث لم تتخلف عنه أمريكا قيد أنملة (بحسب وثيقة صادرة عن مشروع القرن الأمريكى الجديد)، فرغم اعترافها بأن الحركات الإسلامية (التى قد تؤدى الانتخابات الحرة إلى وصول رموزها إلى مقاعد الحكم فى البلاد العربية) قد تكون مصدر قلق فعليا لها، إلا أنها يجب أن تتحمل هذه «المخاطرة» وتديرها بذكاء اليوم وليس غدا، فى إطار التقدم نحو الديمقراطية، وكم كانت الصياغتان الأوروبية والأمريكية واحدة، حينما أكدتا أن من مصلحة الغرب أن يتعامل مع الحركات الإسلامية قبل أن تصل إلى الحكم فى المستقبل، ويكون من الصعب تدارك ما فات (ولعل هذا المأزق تعيشه حاليا أمريكا وأوروبا بعد فوز أحمدى نجاد المعروف بتشدده فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية).

الغريب أن واشنطن تعتقد -اعتقادا جازما- أن الانتخابات العراقية (المضحكة!) والتى تجاهلت السنة العراقيين، انتقلت عدواها إلى الدول العربية الأخرى، وشجعت على دوران عجلة الإصلاح فى المغرب (بتمرير قانون الأسرة) ولبنان (بطرد القوات السورية وعودة الدماء إلى الحياة النيابية)، ومصر (بتغيير المادة ٧٦ من الدستور ليكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب وليس بالاستفتاء).

.. وهو الأمر ذاته الذى أقرته وثيقة للاتحاد الأوروبى (صدرت أخيرا فى لوكسمبورج)، يحث فيها الحكومات على تعزيز الحركات الديمقراطية الناشئة فى البلاد العربية، والتخلى عن بعض السلطات وقبول تداول السلطة..

- ويبدو الاتفاق، وليس فقط التوافق، بين سياسات الأوربيين والأمريكان تجاه المنطقة العربية من الحديث المتواتر لدى الطرفين عن الرغبة فى نقل القيم الأمريكية الجديدة و «القيم الأوربية العريقة» إلى المجتمعات العربية.. وكذلك فى الدعوة لربط المعونة الأمريكية المخصصة لبعض البلدان بالمزيد من الإجراءات الخاصة بفتح العملية السياسية (هذا ما أقرته واشنطن وبروكسل فى خطوتين

منفصلتين لكنهما مكملتان بعضهما البعض). والحق أن هذه المؤشرات التوافقية التى توحد بين الموقفين الأوروبى والأمريكى، قد جسدته –ربما أكثر من أى شيء آخر – اجتماعات وزراء خارجية التعاون الأوورومتوسطى (٢٥ دولة أوربية+ ١٠ دول فى جنوب المتوسط)، التى أدرجت على جدول أعمالها جملة من القضايا التى اعتبرتها أطراف عربية تدخلا سافرا فى الشؤون الداخلية.. لا يختلف فى كثير أو قليل عن محاولات أمريكية مستمرة لاقتحام قضايا الداخل العربى..

فقد تحدثت أوساط أوروبية عن مشروطية من نوع ما، لإحراز تقدم فى سياسة الجوار الأوروبى أو لإعطاء دفعة للتعاون التجارى (استيرادا وتصديرا) بين ضفتى المتوسط، وبغض النظر عن أن أى حديث عن مشروطية فى التعاون الدولى يعنى بشكل واضح، أن هذا التعاون لا يعتمد على مبدأ «الندية» الذى يتحتم توافره لإقامة أى حوار صحيح وصحى بين أى طرفين.. إلا أن اللافت للنظر أن قائمة هذه المشروطيات كانت ثقيلة ومؤلمة وكان من بينها إلى جانب فتح قنوات مع الحركات الإسلامية ونقل منظومة القيم الأوروبية إلى المجتمعات العربية، تطبيع العلاقات بين المثليين! وهو أمر قد ترتج له عقول ورؤوس الشعوب العربية والإسلامية ارتجاجا عنيفا.

والثابت أن الجانب العربى كان قد آحنقه أن الأوروبيين قد استبعدوا القضية الفلسطينية من جدول الأعمال تأسيسا على مبدأ يقول إن هذه القضية تتعلق بالخلاف بين دولتين عضوتين فى التجمع الأورومتوسطى، الذى يضم ٣٥ دولة وبالتالى فإن أمر حلها يرجع للدولتين المعنيتين بالخلاف وليس لمجموع الدول المشاركة فى هذا النوع من التعاون الدولى.

المعروف أن مواجهة من نوع حاسم قد جرت بين الجانبين الأوربى والعربى، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الإصلاح ومدى تقيد الشركاء العرب بالالتزامات التى وقوعها فى اتفاقات المشاركة التنائية، إلا أنه أمام إصرار الجانب العربى، تم «شطب» مقاطع طويلة تتعلق بالإصلاح السياسى وحقوق الإنسان من مسودة

الوثيقة التى صدرت عن اجتماعات وزراء خارجية التعاون الأورومتوسطى.. لكن يبقى أن المبدأ سيظل قائما وهو أن أوروبا – شأنها فى ذلك شأن أمريكا– تعطى لنفسها الحق فى فرض الإصلاح بالقوة.. وربطه بمشروطيات صعبة تنتقص من مبدأى سيادة الدول، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية. والواضح أن الوفاق الدولى الجديد، الذى تظللنا سماؤه اليوم، واقتراب أوروبا (إلى حد الذوبان والتماهى) من أمريكا، جعلنا نقف أمام قوة واحدة باطئة.. ولم يعد مهما أن يكون البطش بقوة غليظة أم بأخرى ناعمة.. فكلاهما حدان أساسيان لطرفى المعادلة الدولية التى لا تستهدف غير الهيمنة..

بكلمة أخيرة: إن ممارسات واشنطن (العدوانية والاستعلائية) ضد دول المنطقة العربية (شعوبا وحكومات) تجعل كراهيتنا لها ترتفع طبقات فوق طبقات، وكذلك الحال تجاه أوروبا، التى تريد أن تشارك أمريكا فى قيادة العالم.. ولذلك يجب أن نطمئن لمقولة إن أمريكا ليست وحدها الشيطان الأكبر وإنما أوروبا أيضا...

«سايكس بيكو جديد» فى الشرق الأوسط

وأخيراً ولعله خلل فى السيكولوجية العربية فنحن نفرح ونطرب كثيراً –إذا ما ترددت أنباء بين حين وآخر– عن ظهور خلافات بين ضفتى الأطلسى وتحديداً بين أمريكا وأوربا وتذهب ببعضنا الظنون فى المنطقة العربية –إلى أن العلاقات الأمريكية– الأوروبية تسير فى طريق اللاعودة، وأنِ حلفاء اليوم سيكونون بالضرورة أعداء الغد.

وقناعتى «التى أبنيها على تأمل عميق لما يجرى من أحداث «ومقاربات» على ضفتى «الأطلسى» هى أننا نعانى من قصر نظر مزمن، فضلاً عن مرض عضال آخر نعانيه إلى حد الإدمان هو ضمور الذاكرة، وفقدان القدرة على التمييز، وعدم ربط الأحداث بالبيئة السياسية والدولية التى تقع فيها..

ونتيجة لذلك يغيب عن بالنا أنه من المستحيل أن تتصادم أوروبا وأمريكا، فالمتفق عليه منذ زمن وتحديداً بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أنه

يجب ألا تحدث مواجهة مسلحة بين الطرفين (مع الاحتفاظ بحق كل طرف في الخلاف والاختلاف) ولكن تحت قاعدة الديمقراطية التى تمثل إحدى القيم المشتركة التى تجمع الأوروبيين والأمريكيين معاً فى خندق واحد يضم إلى جانب الديمقراطية، حرية الرأى وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

بمعنى آخر أن الاختلاف وارد، بل يكاد يكون مطلوباً، أما ما ليس وارداً ولا مطلوباً (بطبيعة الحال) هو التناحر والتصادم إلى حد ينذر بمواجهات عسكرية.

الشيء الثانى الذى يغيب عن بالنا هو أن هناك اتفاقاً بين ضفتى الأطلسى على أن دول المنطقة العربية (وبعض الدول الشرق أوسطية) تجسد اليوم صورة تركيا القديمة، أقصد صورة الرجل المريض وبالتالى فمن الطبيعى أن يسيل اللعاب (طمعاً) فى فرض السيطرة.

والحق أنه لا خلاف بين أمريكا وأوروبا حول هذه النقطة تحديداً، اللهم إلا فى بعض التفاصيل فأمريكا لا ترى مناصاً من استخدام القوة الغليظة أو الخشنة (فهذا ما يتلاءم معها باعتبارها أكبر قوة فى عامل اليوم)، أما أوروبا فتجد استخدام القوة الناعمة.. ولكن المستهدف واحد وهو كما أسلفت المنطقة العربية (أرض وسماء)..

ولست أشك لحظة واحدة فى أننا مقبلون على مرحلة سوف تنكشف فيها تدريجياً تجليات هذا الاتفاق الأطلسى الذى أرست قاعدته من جديد كوندليزا رايس فى جولتها الأولى والتى زارت فيها عواصم غربية وشرق أوسطية وفى جولتها الثانية التى توقفت فيها فى بعض الدول الأوروبية وأعلنت على الملأ أن الدبلوماسية الأمريكية تعتزم كتابة فصل جديد فى الشراكة الأطلسية –لا يكون فيها مجال لاختلاف (أو لخلاف) لأنه من غير المعقول أن تتصادم دولة ديمقراطية (مثل أمريكا) مع دول ديمقراطية (مثل دول أوروبا)...

والثابت (عملياً) أن واشنطن قد استوعبت درس حربها على العراق، ووقفت طويلاً أمام (الشقاق) الذى عصف بالشراكة الأطلسية، وجعل دولة (فى حجم وقامة فرنسا) تقف فى موقف المواجهة ضد أمريكا وتلوح لأول مرة باستخدام

حق الفيتو فى مجلس الأمن ضدها.

وهذا (الحال) يقودنى إلى القول إن تداعيات حرب العراق (أطلسياً) لا تقل فى أهميتها عن تداعيات سقوط حائط برلين، فلئن كان الحدث الثانى قد كشف عن أن العالم مقبل على نظام دولى تحكمه الأحادية القطبية، فإن الحدث الأول قد أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن العلاقات الأطلسية هى بيت الداء (كالمعدة) وبالتالى لابد من إخلائه من كافة العلل والأمراض، حتى تنطلق أمريكا إلى تنفيذ مخططاتها التى تضعها على رأس أجندة الولاية الثانية لبوش.

وإذا علمنا أن زيارة كوندليزا رايس إلى أوروبا سواء (فى فبراير أو ديسمبر ٢٠٠٥) لم تكن تستهدف غير وضع القاطرة على القضبان لكى تنطلق، لأدركنا على الفور أننا أمام تسويات واتفاقات تشبه سايكس بيكو مع اختلاف القوى، والتواريخ وإن بقى الهدف ثابتاً وهو فرض الهيمنة وخطف ثروات الشعب.

وضمن هذه الرؤية كان لابد لكونداليزا رايس أن تقوم بتنقية الأجواء الأطلسية (الأمريكية الأوروبية) تمهيداً للقاءات قمة تجمع الرئيس بوش الابن ورؤساء أوروبا لبدء عمليات بناء صرح أطلسى يشق عنان السماء.

يبقى أن نذكر أخيراً لاستكمال الرؤية -أن الملفات الساخنة (آنيا) يتقاذفها الأطلسيون كالكرة بين محطات هى: إيران والعراق والصين... وكان الأوروبيون قد اندهشوا من رغبه أستراليا فى المشاركة مع الترويكا الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) التى تتفاوض باسم الأمريكيين مع إيران حول برنامج الأخيرة النووى وسبب الدهشة أن هذه الرغبة الاسترالية جاءت فى وقت كانت تتهامس فيه بعض الأوساط الأمريكية مشككة فى نيات الأوروبيين، وتتهمهم (ضمناً) بالمرونة مع إيران. فضلاً عن أن رفض واشنطن المشاركة بشكل مباشر جنباً إلى جنب مع الأوروبيين -فى المفاوضات مع إيران يثير حيرة الأوروبيين (ولم تنجح زيارة – كوندليزا رايس فى أن تقضى على أسباب هذه الحيرة على كل حال)!.

الملف الثانى مكتظ بالأحداث التى تروى ارض العراق (يومياً) بالدم الساخن..

ويبدو أن الهوة التى كانت تفصل بين أمريكا وأوروبا وتحديداً فرنسا وألمانيا، قد ضاقت وتقلصت.. عندما احترمت واشنطن رغبة باريس وبرلين فى عدم إرسال قوات إلى العراق، واستعداد باريس لتدريب قوات عراقية ولكن خارج الحدود العراقية، والسماح للشركات الفرنسية بأخذ نصيب من عقود الإعمار فى العراق.

والمعروف أن باريس كانت قد أبدت قلقها من مخططات أمريكية ترمى إلى تعميق الهوة بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة خصوصاً أن هذه الأخيرة تربط فى رقبتها (ديناً) لأمركيا التى خلصتها من النظم الشيوعية وسمحت لبعضها بالدخول إلى حلف الناتو وهو ما يعنى أن (أوروبا الجديدة) مشدودة بالجميل والامتنان لواشنطن وهو ما يمثل خطراً على وحدة أوروبا اليوم وغداً.

ثم هناك ملف الصين الذى قالت فيه رايس الكلمة الفصل برفضها إقدام أوروبا على رفع الحظر على بيع الأسلحة للصين، لأن ذلك يعطى مؤشرات خاطئة حول حقوق الإنسان المتورطة فيها بكين منذ مجزرة ساحة تيان أنمين قبل نحو خمسة عشر عاماً، فضلاً عن أن رفع هذا الحظر من شأنه أن يحدث تغيرات فى الوضع الاستراتيجى العسكرى فى المنطقة وهو ما سيلقى بظلال على ترتيبات القوة العظمى (أمريكا) بشأن المستقبل فى آسيا والعالم..

بكلمة أخيرة: إن الرهان على الخلافات الأطلسية (الأمريكية – الأوروبية) هو بالضرورة رهان خاسر، لأن أوروبا وأمريكا استوعبتا درس حرب العراق، ووجدتا أن الانشغال بجمع الغنائم مهما اختلفت حصص كل طرف عن الآخر – أجدى ألف مرة من إفساح المجال لاستفحال الخلافات... وهكذا بات فى حكم المؤكد أن عالم اليوم يتنفس بواكير «وفاق دولى جديد» بين طرفى المعادلة الدولية الكبرى أمريكا وأوروبا..



الفصل الخامس

الثقافة والسياسة والاقتصاد
رؤية ثلاثية الأبعاد

- ما المقصود بأوروبا.. هل هي الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - أم الدول الـ١٢ التي كانت طرفا رئيسياً في عملية برشلونة التي انطلقت في نوفمبر عام ١٩٩٥ أي منذ ما يقرب من عشر سنوات.. أم أن أوروبا المقصودة هنا هي فرنسا وألمانيا باعتبارهما الفرس الذي يجر قاطرة الاتحاد الأوروبي منذ زمن روبير شيمان وزير الخارجية الفرنسي وهو من الآباء المؤسسين لأوروبا العظمى، والمستشار أديناور الألماني الذي كان يحلم بأوروبا العظمى.. فضلاً عن أن فرنسا هي القطب السياسي الأبرز في أوروبا (بينما ألمانيا هي القطب الاقتصادي)..

وإذا ما سلمنا بنظرية النواة الصلبة التي تتحدث عنها الأدبيات السياسية في أوروبا، فإن أوروبا المعنية في العنوان هي على الأرجح دول هذه النواة وهي: فرنسا وألمانيا..

- إذا انتقلنا للكلمة الأخرى المكونة للعنوان (وهي «الحوار» فإن السؤال سيكون هل هناك حوار بمعنى ديالوج وليس مونولوج..) وهل هناك شعور حقيقي بالندية بين الطرفين شمال المتوسط وجنوبه - وهو شرط نجاح أي حوار..

- الكلمة الثالثة في العنوان هي «الثقافات الأورومتوسطية» وهي تستدعي إلى الأذهان سؤالاً هو التالي:

هل الموجود بالفعل ثقافات أورومتوسطية ام ثقافة أورومتوسطية.. وإذا كانت هذه الثقافة موجودة بالفعل فما هي أبرز سماتها وخصائصها؟

أعتقد أنه لكي أجيب على هذه الأسئلة يجب أن تكون رؤيتي ذات أبعاد ثلاثة:

- البعد التوسطي وأعني به الثقافة والحضارة..

- والبعد السياسي والذي أراه مؤلما على الأقل بالنسبة للعرب لأنهم يرون أن أوروبا قد دخلت في تحالف جديد مع القطب الأوحد (الأمريكي) على حساب

مقارباتها مع المنطقة العربية.

- وبين البعدين الثقافى والسياسى لابد من الإشارة إلى بُعد ثالث له صور مختلفة مثل الشراكة، وسياسة الجوار.. ومبادرات من نوع ٥ + ٥ الخاصة بالتعاون الأورومغاربى.

الأول : البعد المتوسطى :

فى منتصف تسعينات القرن الماضى أتيح لى أن ألتقى بالسيد ساركوزى (الذى اختير مؤخراً «رئيساً» للحزب الحاكم فى فرنسا فحدثنى عن قناعاته بشأن دول حوض البحر المتوسط قائلاً:

«يمكننا أن نساهم فى تحقيق الازدهار فى منطقة الحوض لأن الأمن والسلام فى الجنوب سيؤثر حتماً على أمننا واقتصادنا فى الشمال».

ثم أسهب فى الحديث عن موقف شركائه من الديجوليين فقال: «إن المفهوم الشائع فى دول جنوب المتوسط من الغرب المهيمن قد أضر بفرنسا وأوروبا، ولذلك فالمصلحة تقضى بأن نتحرر من هذا المفهوم بتبنى علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة مع دول المتوسط كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبى والإسلامى، وأن ترفض فكرة صدام الحضارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية.

.. ولست أخفى اقتناعى بما قاله السيد سركوزى ،فالبحر المتوسط بما يعنيه من نسيج علاقات متشابكة يربط المشاطئين له شمالاً وجنوباً، هو بحرنا. كما هو بحر الأوروبيين وبالتالى فلا ينبغى أن نخاف منه على حد قول عميد الأدب العربى الدكتور/ طه حسين فى واحدة من مقولاته الشهيرة.

فنحن مع الأوروبيين شركاء فى هذا المكان بكل ما يعنيه من ثقافة وحضارة ومزاج فكرى..

والمعروف أن البحر المتوسط يثير أكثر من إشكالية لعل أبرزها عدم وجود معنى

واحد للبحر المتوسط لا فى الثقافة العربية ولا فى الثقافة الأوروبية. فمواقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافيين يتحدد تبعاً لرؤية كل من ضفتّيه الشمالية والجنوبية للأخرى..

وهذه الرؤية كما يقول الدكتور فؤاد زكريا مّرت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين.

فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر فى (مرحلة ما) تضم مسيحيين غير متحضرين، وفى مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفى مرحلة ثالثة حضارة تشع نوراً على العالم.

وبالنسبة للأوروبيين فى الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطراً إسلامياً كاسحاً أو موقعاً استراتيجياً هاماً ينبغى السيطرة عليه أو مجالاً حيوياً لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها أو ثقافة عجيبة ومُشوقة تغرى بالاكتشافات والمعايشة.

ومع ذلك كانت هناك فترات سادها الوعى بضرورة التكامل والتفاهم الحضارى بين الشعوب الواقعة على ضفتى المتوسط.

.. والحق أن البحر المتوسط كان ولا يزال يثير طموحات تدغدغ مشاعر الكثيرين من سكان الشمال والجنوب على السواء نظراً لثراء هذه المنطقة بالتنوع الثقافى.. فاذكر تصريحاً لرومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق يقول فيه: «إننى مقتنع بأن المسألة المتوسطية هى مسألة ثقافية قبل كل شىء.». وهو تصريح ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرندناد برودل يقول: «إن المتوسط هو ألف شىء فى نفس الوقت – فهو ليس مشهداً واحداً وإنما مشاهد لا تُحصى وليس بحراً بل سلسلة من البحار وليس حضارة بل حضارات متراصة فرق بعضها البعض، عندما تسافر فى المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حيّة إلى جانب أشياء جديدة.. ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق ضاربة فى القدم. اتجه نحوه كل شىء منذ آلاف السنين: الناس والدواب، والسفن، والسلع والأفكار والديانات وأساليب العيش..». لذلك فهو يبرز فى ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام

مختلط فيه كل شيء قبل أن يتآلف في وحدة فريدة».

..وربما لهذا التلاحم وتلك الخصوصية التي يتميز بها الفضاء المتوسطي يوجه الكثيرون اللوم إلى القائمين على المسألة المتوسطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافي بالجانب الثقافي المتوسطي.

ويبدو أن دول شمال المتوسط أدركت متأخراً خطورة هذه القضية وتأثيرها عليها فبدأت تهتم بقضايا وشؤون الجنوب على غرار ما فعلت اليابان بالنسبة للدول الآسيوية المجاورة والتي يُطلق عليها اسم «النمور الآسيوية».. وما فعلته أمريكا مع المكسيك..

.. وتعميقاً لفكرة الثقافة المتوسطية يؤكد شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك صاحب أشهر وأدق ترجمة لمعاني القرآن الكريم أن هذه الثقافة هي أفضل شكل وقائي لدول المنطقة من شرور المستقبل التي قد تنذر بالانفجار والتورط في مزيد من العداوات والحروب فيرى بيرك أن ما يربط دول حوض المتوسط هو الحضارة (وليس الثقافة)، ولذلك كان يعترض على كتاب طه حسين الشهير.. «مستقبل الثقافة في مصر» الذي كان الأسبق في الحديث عن الصلات الثقافية التي تربط دول حوض المتوسط ومن بينها مصر فيقول بيرك: كان الأصح أن يطلق طه حسين على كتابه اسم «مستقبل الحضارة في مصر» لأن اصطلاح حضارة هو الأكثر شمولاً وانسجاماً مع واقع الحال. «أما مصطلح ثقافة فهو مصطلح نخبوي معوّج ويحمل في طياته دلالات الاغتراب.. وبرهان ذلك نجده في الواقع الشعبي حين يكون المثقف هو الإنسان الأفندي» أو المتفرنج الذي كان يلبس طربوشاً سابقاً وقبعة حالياً!.

ومعلوم أن تحمس جاك بيرك لحضارة المتوسط هو الذي جعله يُلح على ضرورة العودة إلى هذه الحضارة – الحلم.. التي قد لا تأخذ شكل الحلف السياسي وإنما شكل تجمع تدريجي لجهود دول حوض المتوسط في مختلف المجالات..

ويؤكد جاك بيرك أن هذه الصيغة كفيلة بأن تزيل التناقضات ليس فقط بين شمال المتوسط وجنوبه ولكن أيضاً داخل دول الحوض ذاتها. ففي الدول العربية

المتوسطية يوجد تناقض بين دعاة العصرنة وبين أنصار القديم، كما تعانى الدول الأوروبية من تناقضات داخلية كبيرة خصوصاً عقب تنفيذ اتفاقية ماستريخت.. والحل فى رأيه للطرفين هو إحياء هذا الحلم الذى دغدغ مشاعر الأمويين قديماً ويربط بين شمال البحر وجنوبه.

والذى يراه بيرك استجابة طبيعية لوعود البحر الذى يود أن يلتئم شاطئاه منذ قرون.

ويخلص بيرك فى هذه النقطة تحديداً إلى القول: إن دعوتى لإحياء هذا الحلم بلم شمل ضفتى المتوسط هو خلاصة موقفى السياسى الثابت تجاه نفسى وتجاه شعوب المنفعة.

ويضيف: أننى أحث العرب على الاهتمام بالبحر وأن يلتفتوا إليه كعنصر توحيد وتبادل لا عنصر فرقة وتضاد.

وقد يكون مجدياً أن نذكر هنا عبارة لروجيه جارودى فى كتابه «حوار الحضارات» تقول: «لا يجوز أن تكون مقاييس التعاون الاقتصادى بين أوروبا وبين العالم الثالث هى أساس المقارنة بين الثقافات لأن ذلك يحولها إلى بضعة أرقام وإحصاءات»..

*** البعد الثانى:**

إذا تركنا هذا البُعد الثقافى والحضارى للبحر المتوسط وانتقلنا إلى البُعد الثانى فسوف نجد أنفسنا أمام جملة من التصورات أو الإجراءات تبدأ من عملية برشلونة التى نحتفل فى هذا العام ٢٠٠٥ بمرور عشر سنوات على انطلاقها ولا تنتهى عندها.

ولأن أوروبا كما هو معلوم لا تستطيع أن تفتح أبوابها أمام كل دول العالم للانضمام إليها لتحقيق حلم «أوروبا العظمى» الذى ظل يدغدغ مشاعر الآباء المؤسسين سنيناً عدداً ليس فقط لأن مسألة الانضمام (قلباً وقالباً) محكومة باعتبارات جغرافية وسياسية بالأساس ولكن أيضاً لأن فتح الباب على مصراعيه أمام الجميع هو أمر طوباوى (صعب التحقيق) ولذلك شرعت أوروبا فى التفكير

فى عقد اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول المشاطئة للمتوسط جنوباً.

..وليس خافيا على أحد أن الطموح الأوروبى كبير وشاسع ويكاد يناطح السحاب فالقارة العجوز بشفافية بالغة – تدرك جيداً أن حجمها مازال متواضعاً بجانب الدولة الأعظم (أمريكا).. وتعلم جيداً أن هذه الأخيرة لن تسمح لها بأن تزاحمها على قمة العالم «..فما حدث مع الاتحاد السوفيتى السابق فى ظل الثنائية القطبية» لن يتكرر!.

ولذلك – بعد جملة مصادمات مع أحفاد العم سام- يبدو أن أوروبا ارتأت أن تشغل نفسها (أكثر فأكثر) ببنائها الذاتى بحيث يكون فى أقل عدد من السنين صرحاً لا يقبل (النفى أو الإلغاء أو التقزيم) فكان أن خرج علينا منظورها برؤية غير مسبوقة لمسار تعاونى جديد يعرف باسم «سياسة الجوار» تمهد لإنشاء منظومة للجوار القريب وتشمل «طوق الأصدقاء» إلى بلدان المغرب العربى بالإضافة إلى مصر ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وروسيا البيضاء ومولدافيا».

ودول هذه المنظومة – كما يقول رومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق- تستطيع أن تتفق مع أوروبا فى كل شىء ما عدا المؤسسات الاتحادية بمعنى أنه يكون بإمكان دول هذا الطوق –طوق الأصدقاء– النفاذ إلى السوق الداخلية الأوروبية المشتركة والتمتع بعلاقات تجارية تفاضلية، والمشاركة فى كل 'الشبكات الأوروبية والاستفادة من آليات التمويل فضلا عن الالتزام بمبادئ حرية 'التنقل للأشخاص والسلع والخدمات والرساميل وعدم التضييق على المبادلات، وانتفاء التمييز، وإقرار المنافسة، وتوحيد القوانين والأنظمة الكفيلة بحسب تسيير السوق المشتركة..

وفى هذا الإطار وضعت أوروبا جملة من المحددات التى تحكم «طوق الأصدقاء» بحيث لا تبدو هذه المتطلبات أو الامتيازات أبدية وإنما تتحقق مع توفر درجة من المرونة..

أما أهم ما فى هذا المسار الجديد فهو أنه قابل للتوسع باتجاه آسيا الوسطى والصين وبلدان بحر اليابان وأفريقيا (جنوب الصحراء)، باعتبار أن فلسفة «طوق الأصدقاء» تنطلق –على أية حال– من قناعة مؤداها أن كل هذه الفضاءات تمثل

امتدادا للسوق الداخلية الأوروبية بالرغم من عدم انضمامها لمؤسسات الاتحاد..

ولقد حرصت أوروبا على تكريس مسار «طوق الأصدقاء» الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع فى منزلة بين المنزلتين، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تكون أكثر من «شريك» وأقل من عضو (فى الاتحاد الأوروبى..) وفيما عدا ذلك فهى تستفيد من التبادلات المتاحة للشركاء والأعضاء على السواء، فالدول المشاطئة جنوبا للمتوسط سيكون بمقدورها اقتحام السوق الداخلية الأوروبية التى قوامها ٤٥٣ مليون مستهلك ويساوى دخل الفرد فيها أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية وإلى جانب هذه الأفكار التى يغلب عليها الطابع الاقتصادى والتى يترجمها بجلاء مسار «طوق الأصدقاء» ما يعرف بمشروع «سنة المتوسط» والخاص بإبراز الإرث الحضارى المشترك لمنطقة الحوض.. والهدف هو «إشغال» شعوب الضفتين بأمر هذا البحر الذى يجمعهم منذ آلاف السنين بحيث تتأكد كينونته «عبر الأجيال المتوسطية المتعاقبة..

أيا كان أمر هذا الاحتفال، وتلك الأفكار والمبادرات، فالمحقق أن أوروبا تعرف جيداً ماذا تريد من المتوسط (والمتوسطيين)،ولذلك وضعت خططها الخاصة بالشراكة أو «طوق الأصدقاء»، أو سياسة الجوار، ودأبت على إقناع الجنوبيين بها، وقطعت شوطاً كبيراً فى هذا الاتجاه.. لكن السؤال الذى يفرض نفسه بقوة على الشعوب الجنوبية للمتوسط هو التالى:

- لئن كانت أوروبا تعرف ماذا تريد منا، فهل نعرف نحن بالمقابل ماذا نريد من أوروبا؟

لن أكون فعاليا إذا قلت أننا (معشر الجنوبيين) لم نتفق طوال السنوات العشر الماضية على أجندة واحدة تتضمن (ما نريده أو نتمناه أو نطمح إليه) فى علاقتنا بالمشاطئين للمتوسط شمالاً ، ففى أوائل السبعينات وبعد حرب أكتوبر مباشرة ظهر إلى العلن مشروع الحوار العربى الأوروبى الذى لم يصمد أمام التحديات وسرعان (ما غاب أو ذاب أو اختفى) والسبب هو أن الجنوبيين (وخصوصا

العرب) كانوا يطلبون منه غير ما يطلبه أهل الشمال. فلقد قصرنا مطالبنا فى دعم سياسى لقضايانا (وخصوصاً لقضية لفلسطينية) أما الأوروبيون فى الشمال فكانت مطالبهم اقتصادية يريدون أن يفتحوا أسواقنا (على مصراعيها) أمام منتجاتهم.. وظل الحوار يراوح مكانه حتى انطفأت شمعته تماماً.. أو كادت. وبعودة الاتصال بين الشماليين والجنوبيين (المشاطئين للمتوسط) بدا أن أوروبا ما تزال تتمسك بإستراتيجيتها الخاصة بالأسواق، والتبادلات التجارية ولذلك تقدمت بأشكال وصور عديدة للتعاون الأورومتوسطى قد لا تكون «صبغة طوق الأصدقاء وسياسة الجوار هى الأخيرة بالطبع..» والمؤسف إننا على الشاطئ الجنوبى لهذا البحر العظيم لم نصل بعد إلى تحديد ما نريد.. وأكاد أقول أننا فى زمن الحوار العربى – الأوروبى كنا نعطى أولوية للقضايا السياسية، أما اليوم فلقد غاب (السياسى والاقتصادى معاً) وإلا فأين هى الأجندة العربية التى يمكن أن تكون رداً على المبادرات الأوروبية الخاصة بحوض المتوسط..

بالطبع لا يقلل من أهمية وخطورة السؤال المطروح أن يدفع البعض بأن هناك اتفاقات (ثنائية) بين أوروبا وبين دول كثيرة فى جنوب المتوسط مثل الشراكة مع مصر وتونس والأردن..الخ لأن السؤال يتعلق بالأجندة العربية الواحدة، وليس بأجندة كل دولة على حده..

..مرة أخرى نلفت الانتباه إلى أن الاحتفال بمرور عشر سنوات على إطلاق عملية برشلونة فى عام ١٩٩٥ والذى سنشارك فيها كجنوبيين بالطبع، سيكون فرصة طيبة لكى نتقدم (بأفكار ورؤى وأطروحات) نقول فيها لشركائنا الأوروبين.. نحن نريد التعاون فى «هذا» ولا نريد التعاون فى «ذاك» بكلمة أخيرة: علينا أن نضع مصالح شعوبنا على رأس الأجندة، ونطالب بما نريد قبل فوات الأوان خصوصاً أن رصيدنا فى الخسائر والفرص الضائعة (فى مجال التعاون الدولى عموماً) أكبر بكثير من رصيدنا فى المكاسب والامتيازات..

***

*** البُعد الثالث:**

يبقى ضمن هذه الرؤية البُعد السياسى فى العلاقات الأورومتوسطية، ولست «أنكر» أنه يمثل بكل تجلياته خصماً حقيقياً من بنيان هذه العلاقة التى لا يختلف اثنان على انها وإن كانت طيبة. إلا أنها لم ترق بعد للمستوى المطلوب أو المأمول (على الأقل عربياً).

وحتى لا نقسو على أنفسنا، ونصدر أحكاماً صعبة على الشريك الأوروبى يتعين أن نلفت الانتباه إلى عدة متغيرات جوهرية شهدتها الساحة الدولية واستتبعت ما استتبعت من انقلابات فى المواقف..

أهم هذه المتغيرات قاطبة هو الأزمة العراقية التى خرجت منها أوروبا «صفر اليدين» ناهيك عن شعورها إلى حد ما بالعزلة التى فرضتها أمريكا عليها فرضاً فضلاً عن تقزيمها وتهميشها إقليمياً ودولياً.

والحق أن القارة العجوز كانت قد استوعبت هذا الدرس سريعا وأدركت أنها تقف بحق أمام خصم عنيد يرفض إلا أن تسرى إرادته فى أوصال العالم كما يسرى الماء فى العود دون مقاومة أو اعتراض..

وبالتالى كان عليها أن تعيد النظر فى سياستها المعارضة للتوجهات الأمريكية لأن تجربة الأزمة العراقية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن حصاد المعارضة «مع الحجر الأمريكى الأصم» لن يكون غير الخسران المبين.

بعبارة أخرى إن تداعيات حرب العراق (أطلسيا) لا تقل فى أهميتها عن تداعيات سقوط حائط برلين (دولياً) فلئن كان الحدث الثانى قد كشف أن العالم مُقبل على نظام دولى تحكمه الأحادية القطبية فإن الحدث الأول قد أكد أن العلاقات الأطلسية هى بيت الداء «كالمعدة» وبالتالى لابد من إخلائه من كافة العلل والأمراض حتى تنطلق أمريكا فى تنفيذ مخططاتها التى تصنفها على رأس أجندة الولاية الثانية لبوش..

المتغير الثانى والذى لا يقل أهمية عن سابقه هو أننا مقبون على مرحلة سوف تتكشف فيها تدريجيا تجليات «تفاق أطلسى» أرست قاعدته السيدة كونداليزا رايس أثناء جولتها الشهيرة إلى أوروبا والتى أعلنت فيها على الملأ أن الدبلوماسية الأمريكية تعتزم كتابة فصل جديد فى الشراكة الأطلسية لا يكون فيها مجال لاختلاف أو خلاف) لأنه من غير المعقول أن تتصادم دولة ديمقراطية (مثل أمريكا) مع دول ديمقراطية (مثل الدول الأوروبية).. وهو ما يعنى أن واشنطن قد استوعبت درس حربها على العراق ووقفت طويلاً أمام الشقاق الذى عصف بالشراكة الأطلسية، وجعل دولة فى حجم (وقامة) فرنسا تقف فى موقع المجابهة ضد أمريكا وتلوّح لأول مرة باستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن ضدها..

ولذلك يمكن أن نقرر باطمئنان أن أوروبا فى ضوء هذا التوجه الأطلسى الجديد قد رأت أن تنزع أسنانها وتفرغ جعبتها من السموم لتتهيأ إلى مرحلة مقبلة من (التعايش السلمى) مع القطب الأكبر تهط فيها خلافاتها الأطلسية – فى حال حدوثها – إلى أدنى مستوى..

وكان طبيعياً أن يظهر لهذه المتغيرات الدولية أو بالأحرى لهذا المنعطف الجديد فى العلاقات الأطلسية (الأوروبية – الأمريكية) تجليات ونماذج عديدة.. نذكر منها الموقف من إيران.. والذى بدت فيه أوروبا وقد تنازلت عن ثوابت من نوع ما فى سياستها الخارجية..

- فأوروبا كما كنا نعلم وانطلاقا من رفضها الذوبان أو التماهى فى السياسة الأمريكية ظلت تحرص على وضع فروق وحواجز بين سياستها والسياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشأن الإيرانى. فإيران تعتبر فى المنظور الأمريكى الشيطان الذى يعبث فى الأرض فساداً ومن ثم يتعين الحذر منها ومقاطعتها بل وعدم التردد فى ضربها (إذا لزم الأمر).. وقبل سنوات أصدرت أمريكا عدة قرارات لتنظيم المقاطعة التجارية مع طهران سخرت منها دولة مثل فرنسا وتحدث وزير خارجيتها آنذاك قائلاً:

«إن أمريكا قد اختلط عليها الأمر، فقراراتها لا تلزم إلا مواطنيها وليس الدول

الأوروبية». وانتهجت أوروبا بالمقابل سياسة مغايرة مع إيران تحفظ لها خطوط اتصال من نوع ما مع هذه الدولة الكبيرة عرفت بسياسة «الحوار النقدى..» أو سياسة «الباب الموارب» وظلت تفاخر الأمريكيين بنجاح هذه السياسة التى لولاها لما أمكن لألمانيا أن تجرى حواراً مع حزب الله الموالى لإيران فى لبنان وخصوصاً فى مجال تبادل الأسرى..

الغريب والعجيب أن أوروبا فى إطار الواقعية السياسية الجديدة ورغبتها فى كسب الود الأمريكى تنكرت لسياستها السابقة مع إيران وتبنت الرؤية الأمريكية (قلباً وقالباً) (بدأت تنظر لإيران وكأنها محور حقيقى للشر، يتعين تحجيم دورها فى المنطقة والعالم). وهكذا بين عشية وضحاها - بدت أوروبا وكأنها رأس حربة أمريكية فى مواجهة إيران. ولعل سياستها الحالية التى تتبعها مع طهران وتلويحها بالعصا وهى (رفع الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن) أو الجزرة وهى استئناف التبادل التجارى لهو أكبر دليل على ذلك.

وبصرف النظر عما تسفر عنه المباحثات الإيرانية الأوروبية الدائرة حالياً بشأن الملف النووى إلا أن أوروبا الجالسة على مائدة المفاوضات اليوم ليست هى أوروبا الأمس التى كانت ترى أن كينونتها لا تتحقق إلا بالاختلاف مع أمريكا..

على أية حال -لقد سجل العرب- فى الفترة الأخيرة جملة من التنازلات الأوروبية تجاه قضيتهم الكبرى «القضية الفلسطينية» منها رفض أوروبا طرح مسألة الجدار العنصرى على محكمة العدل الدولية ثم موافقتها على إدراج منظمتى حماس والجهاد ضمن قائمة الجماعات الإرهابية كما لم يصدر عن اتحادها الميمون -الاتحاد الأوروبى- أية إدانة فى لحظة من اللحظات لسياسة إرهاب الدولة التى تمارسها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية طوال الوقت.. كما جمدت - فى إحدى المرات بمبلغ ١٨ مليون يورو كانت مخصصة للبنية التحتية الفلسطينية ومنعت -بضغوط إسرائيلية واضحة- من بث إرسال إحدى القنوات العربية بدعوى أنها تحرض على كراهية الآخر ومعاداة السامية..

أما المثال الصارخ للتحولات الأوروبية فتجسده من وجهة نظرى واقعتان، الواقعة **الأولى**: أن أمريكا عندما تقدمت بمبادرتها الخاصة بالشرق الأوسط الكبير والذى لا يخفى على لبيب ما فيها من روح إمبريالية تريد الهيمنة على العالم وجعل القرن الحادى والعشرين قرناً أمريكياً صرفاً.. لم تعترض أوروبا –ولم تطعن فى مشروعية هذه المبادرة التى تأسست على حكم ظالم وهو أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت معملاً لتفريخ الإرهابيين وبالتالى باتت تهدد الأمن القومى الأمريكى والعالمى..

أقول: لم تعترض أوروبا إنما سارعت إلى طرح مبادرة تحمل اسمها وإن كانت أكثر ذكاءً، لأنها تضمنت كل ما تضمنته للمبادرة الأمريكية وأضافت إليها التحفظات التى سجلها العرب بانزعاج على المبادرة الأمريكية وهى: أن تضع ضمن أهدافها محاولة حل القضية الفلسطينية، وأن يكون لأهل الشرق الأوسط دور فى الإصلاح ولا يُفرض عليهم من الخارج..

..وهذا معناه أنه لا فرق بين أوروبا وأمريكا فالأطماع واحدة، وإن اختلفت وسائل التعبير عنها.

- **الواقعة الثانية**: أن فرنسا وأوروبا هى التى تقف بحماس وراء القرار ١٥٥٩ الذى يقضى بانسحاب القوات السورية من لبنان.. وهذا ما كشفه الرئيس الأمريكى بوش فى حوار له مع صحيفة لوفيجارو الفرنسية عندما قال: إن الرئيس جاك شيراك هو الذى اقترح عليه فى صيف عام ٢٠٠٤ فكرة مشروع القرار ١٥٥٩.

وهذا معناه أن أوروبا شريك كامل لأمريكا فى هذه التصورات جميعاً.. فهناك أهداف شرق أوسطية لفرنسا كشفتها المبادرة الأوروبية للإصلاح وهى تبدو متناغمة مع المبادرة الأمريكية باعتبار أن التطلعات واحدة والأهداف مشتركة وبالتالى فإن أوروبا (وتحديدا فرنسا) ليست بريئة من كل ما يحدث من مد وجزر فى المنطقة، خصوصاً بعد المصارحة أو المصالحة التى أرست دعائمها زيارة الرئيس بوش الأخيرة لبروكسل.

.. وعلى أية حال ليس بوسع أحد إنكار أن الثوب السورى فى لبنان لم يكن ناصعاً

طوال الوقت، إلا أن ذلك لا يكفى مبرراً من وجهة نظر البعض -للحشد الدولى الذى قادته فرنسا (بالتنسيق مع أمريكا) ضد سوريا سيما أن دخول سوريا إلى لبنان عسكرياً واستخباراتياً لم يحدث إلا بتأييد دولى قبل سنوات وفرنسا ذاتها هى التى أعلنت بشار الأسد رئيسا لسوريا عندما استقبلته رسميا فى قصر الإليزيه (حدث ذلك قبل رحيل حافظ الأسد بعدة أشهر) لكنها اليوم قلبت ظهر المجن للنظام السورى.

على أية حال، يجب أن نذكر أن السياسة الخارجية الفرنسية المعاصرة (بشكل عام) قد شهدت درجة من درجات إعادة النظر، حددها هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسية السابق (فى مقالة له فى مجلة العلاقات الدولية والإستراتيجية) فى مرتكز أساسى هو القوة الخلاقة التى تملكها أمريكا بامتياز من خلال سيطرتها على المجالات الخمسة الرئيسية فى العالم العسكرية، والسياسية والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، مشيرا إلى سقوط الوهم الذى ظلت النخب الفرنسية تؤمن به وهو «مركزية الدور الفرنسى عالميا!».. وخلص فيدرين إلى القول: إن فرنسا يجب ألا تحلم بأنها يمكن أن تلغى القوة الأمريكية . والأفضل هو أن تتناغم معها..

والحق أن هذه الفكرة ذاتها كان قد تناولها بوضوح بريجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق، فى كتابه الشهير «رقعة الشطرنج» فأكد أن غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة (بسبب اختلاف الأولويات السياسية لدول الاتحاد) سيدفع فرنسا حتما إلى التكيف مع السياسة الأمريكية والبحث عن قدر من المشاركة معها..

وأضاف أن هذه المشاركة لن تكون شيئا مستحدثا، فقد سبق أن تجلت فى حربى الخليج وكوسوفو عندما وفرت المشاركة الفرنسية والأوروبية غطاءً أخلاقياً وسياسياً للحرب عبر طرح مفاهيم مثل التدخل الإنسانى، والسيادة المحدودة، ومبدأ المسئولية مقابل الحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية.

على أية حال قد لا أكون مغالياً إذا قلت أن أمريكا فطنت -بعد حربها على العراق-

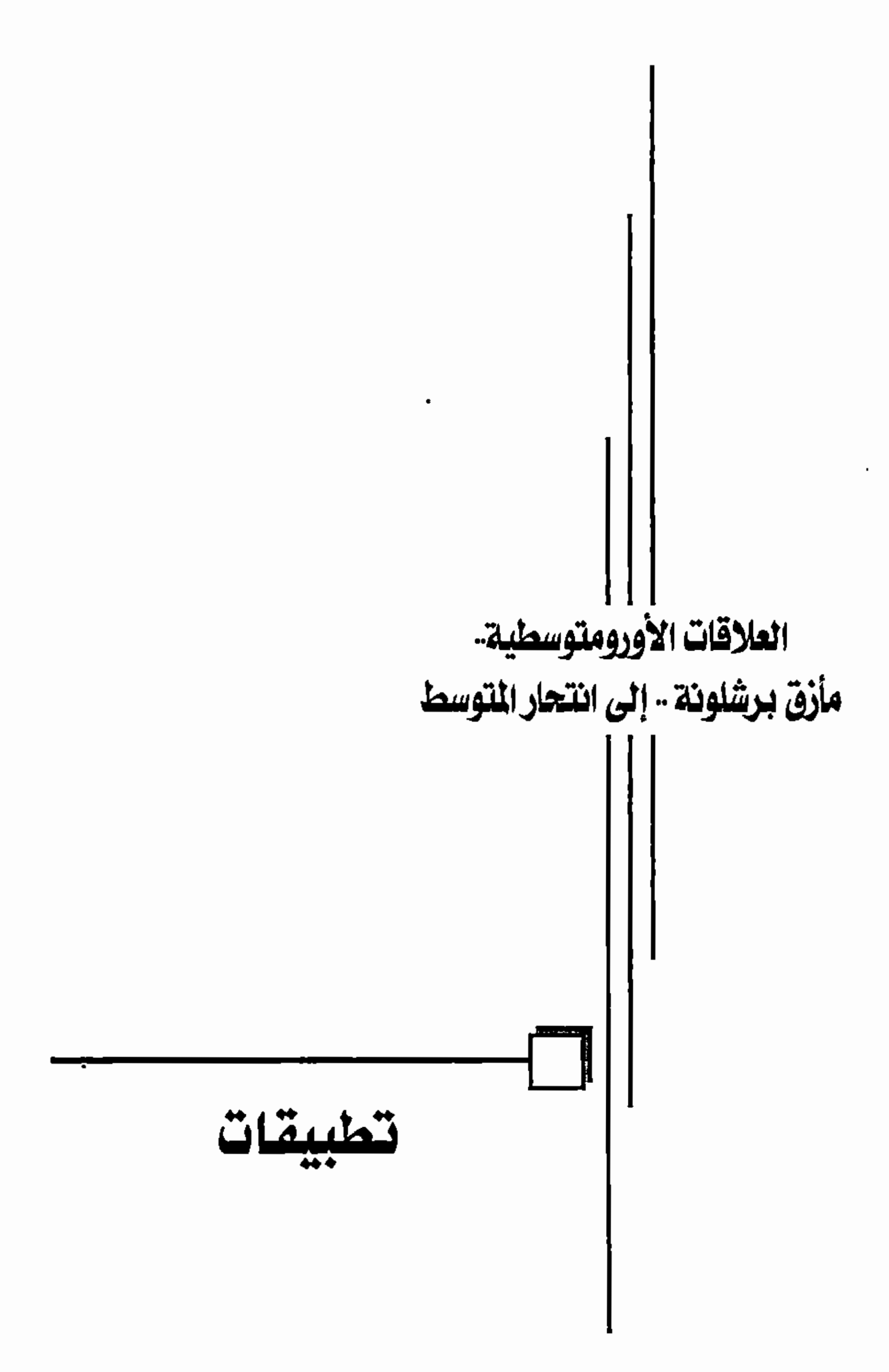
إلى أنها فى حاجة إلى خبرة فرنسية، وتحديداً الرئيس شيراك. فى التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، فضلا عما لفرنسا من رصيد سياسى ومعنوى مع دول المنطقة.

ويبدو أن فرنسا قد قبلت ذلك فى مقابل أن تعترف بها أمريكا شريكاً أساسياً، وليس تابعاً (وهى العقدة التى ظلت فرنسا تعانيها طويلا).

وبالتالى قد لا يكون دقيقا من يميل إلى الاعتقاد بأن سوريا دفعت ثمن المصالحة بين أمريكا وفرنسا، وإنما الأقرب إلى الصواب أن نقول: إن المتغيرات الإقليمية (فى الشرق الأوسط) والدولية (فى العالم) هى التى كشفت ما ظل خافيا علينا طويلا وهو أن أوروبا وأمريكا لا تختلفان عن بعضهما البعض، إلا فى شىء واحد هو أن الأولى «ناعمة» والثانية «غليظة»، لكن كليهما قوة (باطشة) و(طامحة) وتضع أعينها على الشرق الأوسط (أرضاً وسماءً).

كلمة أخيرة :

فى اعتقادى أخيراً أن الحوار الأورومتوسطى المطروح منذ فترة يكاد يكون مخنوقاً وتعانى قنواته من الجفاف والضمور الناجم عن اختلاف المفاهيم وترتيب الأولويات، وبما أننا لا نعيش فى جزر معزولة (فى عالم اليوم) وتواجهنا عولمة أمريكية متوحشة تسحق العظام.. ولأن أوروبا هى الأقرب جغرافياً، وتشترك مع منطقتنا فى جزء مهم من التاريخ والتوجهات فضلاً عن تشابه الثقافة والفنون وتوجد فيها شرائح مجتمعية وسياسية ترفض الهيمنة الأمريكية ولا يكاد يمر أسبوع إلا وتندلع مظاهرات تناهض الأمركة.. وكانت فرنسا لوحت قبل فترة فى مواجهة العولمة المتوحشة بما يعرف بالعولمة المؤنسنة.. لهذه الأسباب أرى أن الضرورة الحياتية باتت تدفعنا دفعاً لمد اليد نحو أوروبا.. لكن بشرط أن تكون تلتقى الإرادتان: إرادة المشاطئين شمالاً وإرادة المشاطئين جنوباً (للمتوسط) وليس خافياً أخيراً، أن الأمر قد لا يكون سهلاً فى ضوء بزوغ نجم تحالف أطلسى جديد دخلت فيه أوروبا طواعية إلى بيت الطاعة الأمريكى.



العلاقات الأورومتوسطية-

مأزق برشلونة - إلى انتحار المتوسط

تطبيقات

عن «المواطنة» في الفضاء المتوسطي

من طموحات« الاتحاد من أجل المتوسط». تلك الفكرة التى أسهب فى الحديث عنها الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى، أن تتحقق المواطنة فى هذا الفضاء بحيث نستطيع أن نطلق على أى إنسان يعيش فيه شمالا أو جنوبا، بالمواطن المتوسطى.

ولا شك أن هذه الفكرة تنطوى على كثير من الأمل وقليل من الرجاء على الأقل فى الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوبا..

وكلنا يذكر أن عميد الأدب العربى طه حسين كان من أوائل من حدثونا.- ربما بشكل غير مباشر- عن هذه المواطنة فى كتابه الشهير مستقبل الثقافة فى مصر، كذلك أسهب فى الحديث عنها شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك فى كتابه. حديث الضفتين، واعتبرهما البعض بالمتفائلين (أكثر من اللازم). لأن بين ضفتى المتوسط من الخلاف والتوجس وسوء الطوية الكثير والكثير.. وقال نفر من الجنوبيين أن البحر المتوسط لم يأت منه إلينا منه سوى الشر مثل الاستعمار، والانتداب، والحروب الصليبية، لذلك علينا أن نخاف منه، ونعمل ألف حساب لأى فكرة تتعلق بفضائه أو مياهه أو حدوده الجغرافية.

ولقد رد عليهم طه حسين بعبارة موحية وشديدة التأثير..

قال أن البحر المتوسط بحر أوروبا، لكنه بحر العرب. ومن ثم ليس هناك ما يبرر الخوف منه!

لكن يبدو أن هذا التوجس(وعدم الارتياح) بات أشبه بالإرث الذى ينتقل إلينا عبر الأجيال.. فاليوم حين يعود نفر من بيننا للحديث عن(المواطن المتوسطى)..

فإن ذلك كفيل بأن يطرح التساؤلات الآتية:

- هل ستكون هناك مقررات تربوية وتعليمية صالحة لإعداد هذا المواطن؟ وهل سيتعلمه الطفل الصغير فى شمال المتوسط هو ذاته ما سيتعلمه الطفل فى جنوب المتوسط. هل المفاهيم السياسية والجغرافية ستكون واحدة. وكذلك الأحداث التاريخية.. ماذا عسانا نقول عنها.. هل سيكون حديثا واحدا أم أحاديث متباينة ومتضاربة؟

- هل بوسعنا أن ندرج رغبة بعض الدول المتوسطية الشمالية فى إحداث تغيير فى مناهج الصغار فى مدارسنا يطال بعض الأحداث التى ذكرها القرآن الكريم.. أقول هل نعتبر ذلك جزءا من هذه الفكرة، فكرة المواطن المتوسطى.. لو حدث ذلك فإن الأمر سيصبح جدا خطير..! ثم إذا كنت مناهج الصغار التربوية فى دول الشمال ترى أن احتلال فرنسا للجزائر كان مدنية وتقدما وانتشالا من الواقع المتخلف.. لكن ذات المناهج ولكن فى دول الجنوب ترى شيئا آخر وهو أن فرنسا استعمرت الجزائر، لذلك دفع نحو مليون ونصف المليون جزائري أرواحهم دفاعا عن بلدهم ضد الاستعمار الفرنسى.

أقول.. تناقض هذه المفاهيم، ماذا عسانا نفعل معه إذا كنا نريد مواطنا متوسطيا صحيحا..هذا السؤال طرحه مؤخرا منتدى فاس بالمغرب الذى يتحمس كثيرا للفضاء المتوسطى لكن ذلك الحماس لم يمنعه من طرح الأسئلة الصعبة.

«روشتة مصرية»

لإنقاذ الاتحاد من أجل المتوسط

يثور الجدل صاخبا طوال العام الأول فى عمر الاتحاد من أجل المتوسط الذى انطلق فى يوليو ٢٠٠٨ بباريس، وتكثر الأسئلة والاستفسارات حول بقائه ودوره، والخطط الاقتصادية والتنموية التى يهدف إليها.. ثم ما جدواه بالنسبة للدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوبا، وهل هو بحق مشروع تفتق عنه ذهن الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى لكى يحقق مكتسبات لفرنسا وإسرائيل.

والحق أن ظلالا كثيفة تحيط بهذا المشروع خصوصا فى ضوء معارضة ألمانيا وإيطاليا له فى البداية. وإصرار المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على توسيع دائرته فى الشمال ليضم باقى دول الاتحاد الأوروبى حتى لو كانت غير مشاطئة للبحر المتوسط واتهام إيطاليا للرئيس ساركوزى بأنه يشعر بالحنين«نوستالجى» إلى فرنسا فى الحقبة الاستعمارية.

ومما ساعد فى أن تنتشر الظلال حول المشروع أن دولا عربية قد عارضته بشدة مثل ليبيا، وأخرى مثل الجزائر قد تحفظت، ووضعت قيودا صارمة للمشاركة فيه. ومعلوم أن مصر كانت من أوائل الدول التى طرحت تساؤلات حول المشروع وعلاقته بعملية برشلونة، وما إذا كان سيلفيا من الأساس أم سيكون مكملا لها؟!

ومما زاد الطين بلة أن الرئيس الفرنسى السابق ساركوزى كان وعد بتوفير ١٤ مليار يورو للبدء فى تنفيذ المشاريع الـ٢٣٠ التى تم تحديدها فى مجالات الطاقة والنقل البحرى والتعليم العالى لكنه لم يتمكن من الوفاء بعهده بسبب الأزمة المالية العالمية.

ومن منطلق أن مصر شريك فى رئاسة هذا الاتحاد فلقد جاءت كلمة مصر فى المنتدى الاقتصادى والمال للاتحاد من أجل المتوسط وكأنها بلسم الجراح هذا

المشروع وروشتة نجاح أو بالأحرى إنقاذ له. ليس فقط لأن هذا الاتحاد ولد لكى يبقى لكن أيضا لأن منطقة حوض البحر المتوسط فى حاجة إليه.

أولى خطوات هذه الروشتة تفعيل اقتراح رئيس الحكومة الإيطالية السابق سيلفيو بيرلسكونى الخاص بإطلاق مشروع مارشال لدعم الاقتصاد المتوسطى مع التركيز على الاقتصاد الفلسطينى.

ومعلوم أن الرئيس ساركوزى كان تحدث عن ملامح هذا المشروع إبان حملته الانتخابية، وفى المؤتمر الأول للاتحاد من أجل المتوسط. ويبقى أن تتضافر كل الجهود لتنفيذ الفكرة فى أرض الواقع.

والخطوة الثانية أن تدرك دول لشمال خطورة تداعيات الأزمة المالية على دول الجنوب التى توقفت. فعلا لا قولا. بعض مشاريعها الكبرى، وأصاب«العطب» عجلة التنمية والاستثمار فيها.

الخطوة الثالثة: الحيلولة دون انتشار دوائر العنف، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والاتجار فى البشر سيما أن دول الشمال تحمل دول الجنوب المسئولية بسبب هذا النزيف فى الهجرة المتجهة إليها برا وبحرا وجوا.. ويضاعف من أهمية هذه الخطوة أمران: الأول الخلط المتعمد بين الإسلام والإرهاب.. فأنت مسلم إذن أنت إرهابى.. ولا تعليق! الثانى اتساع دوائر ظاهرة الإسلاموفوبيا وتعنى الخوف المرضى وغير المبرر من الدين الإسلامى.

الخطوة الرابعة البدء فورا. ودون تلكؤ- فى دعم المشروعات الصغيرة وتطوير البنية الأساسية وتطوير مصادر الطاقة التقليدية والاستخدام السلمى للطاقة النووية.. والتى تشكل فى مجملها المحاور الأساسية التى تدور حولها الأفكار الكبرى فى الاتحاد من أجل المتوسط.

الخطوة الخامسة الانعتاق أو التحرر من أسر القيود السياسية التى وضعتها أوروبا- بإرادتها أو غير إرادتها بشأن إسرائيل، فأصابت عملية برشلونة فى مقتل،وإذا ما تكررت هذه المرة فسوف تصيب مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

بالسكتة القلبية.

وفى ظنى أن مصر قد أدلت بدلوها من منطلق قناعة كاملة بأن« الحضور» أفضل ألف مرة من«الغياب» باعتبار أن الغائب ليس دائما على حق.

والأهم أن الاتحاد من أجل المتوسط يتيح بفضاءاته السياسية والاقتصادية مساحات أرحب للقاء والتشاور وتبادل الخبرات.

وإذا علمنا أن أوروبا تحرص على صياغة تشريعات موحدة، لذلك فطرح الأفكار باسم دول الجنوب- وهى المهمة التى تقوم بها مصر- سيجعل دول الشمال تفكر طويلا فى تأثير هذه الدول سخطا أو رضاء.

ومعلوم أن فكرة الاتحاد من أجل المتوسط كانت هبطت علينا من دول الشمال شأنها فى ذلك شأن باقى الأفكار مثل التعاون الأورومتوسطي المعزوف بعملية برشلونة أو عملية(٥+٥) التى تضم ٥ دول أوروبية مع الدول الخمس الأعضاء فى الاتحاد المغربى العربى، ولعلها المرة الأولى التى يحدث جدل حول فكرة هابطة من أعلى إذ اعتدنا منذ زمن أن تنزل علينا الفكرة فنصفق لها ونقبلها دون تردد.

بكلمة أقرب: أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بات عليه أن يعيد قراءة نفسه فى ضوء المتغيرات الجديدة خصوصا المتغيرات الاقتصادية والمالية. على أن يضع فى اعتباره أنه جاء ليخدم ضفتى المتوسط وليس الضفة الشمالية على حساب الضفة الجنوبية. كما أنه لم يأت لكى يضفى شرعية إضافية على الدولة العبرية التى لا تريد وقف الاستيطان وترفض عودة اللاجئين وتناهض فكرة إنشاء دولة فلسطينية اللهم إذا كانت محمية إسرائيلية بلا جيش!!

وأخيرا إذا كانت فرنسا تريد. حقا.- استمرار لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط فعليها أن تقرأ جيدا كلمة مصر فى المنتدى الاقتصادى والمالى الذى شهدته ميلانو الإيطالية وإلا سيصبح هذا المشروع أشبه بالشهب.. تلمع فى السماء للحظات ثم تهوى إلى أسفل ويبتلعها الظلام!!

الاتحاد من أجل البحر الأحمر!

بعد أن أصبحت إسرائيل أمينا عاما (مساعدا) فى الاتحاد من أجل المتوسط لم يعد مستبعدا أن تتحمس مجددا لإطلاق فكرة إنشاء الاتحاد من أجل البحر الأحمر حتى تنفى عنه وصفه بالبحيرة العربية، باعتبار أن معظم الدول المطلة عليه هى دول عربية باستثناء إسرائيل وإريتريا.. وإذا علمنا أن إسرائيل كانت تحلم منذ سنوات بتدويل البحر الأحمر، وهى متغلغلة (دبلوماسيا وعسكريا) فى القارة السمراء، وتعبث أصابعها منذ زمن فى مناطق متاخمة لشواطئ هذا البحر، لأدركنا خطورة ما يجرى فى هذه المنطقة تحديدا على الأمن القومى العربى..

ومثلما كان العراق فى زمن صدام حسين وما يمثله من تهديد لأمن واستقرار دول الجوار فى المشرق العربى ذريعة لاحتلاله والسيطرة على منابع نفطه، فما هى القرصنة الصومالية تصبح حجة لعسكرة البحر الأحمر باعتبار أن القراصنة الصوماليين يهددون شرياناً مهما من شرايين التجارة الدولية..

ولا خلاف على أن انهيار الدولة المركزية فى الصومال قد أفرز هذه الآفة– مع آفات أخرى– لكن التجربة أكدت لنا– مثنى وثلاث ورباع– أن مثل هذه الظواهر تعمل بعض القوى على إنضاجها على نار هادئة منذ فترة، إذ ليس بوسع الذاكرة العربية أن تنسى تهديد الرئيس الأمريكى السابق جورج دبليو بوش للصوماليين فى أعقاب إهانتهم أمريكا عندما قتلوا أربعة من جنودها، وسحلوا جثثهم فى شوارع مقديشو وتركوا الأطفال الصغار يعبثون فيها على مرأى ومسمع من الشاشات ووسائل الميديا..

والثابت عملا أن الدول الكبرى– التى وجدناها قبل ذلك فى العراق– لديها

خطط استعمارية معدة سلفا فى الصومال والاختلاف الوحيد هنا، هو أن العراق كان دولة قوية، ومن ثم تفكيكها كان هو الغاية.. ثم البقاء فيها (احتلالا أو وفق اتفاقية أمنية) كان هو الهدف الثانى. أما الصومال فهى مفككة أصلا، واحتلالها ليس هو الغاية باعتبار أنها دولة فقيرة (وليست غنية بالنفط كحال العراق) وإنما الغاية الأسمى هى السيطرة على منطقة البحر الأحمر بكاملها.. وهذا هو ما يحدث، فعلا لا قولا، وإلا ما معنى أن تهب أمريكا وحلف الناتو بإرسال فرقاطات عسكرية إلى البحر الأحمر.. ومثلما كانت الحجة فى العراق هى حفظ الأمن والاستقرار فى المنطقة، فالحجة ذاتها قائمة، وقد يكون السبب مضاعفا فى حالة الصومال، باعتبار أن عمليات القرصنة اتسعت رقعتها بحيث بلغت أكثر من ٦٠ اعتداء فى الأشهر القليلة الماضية حصل فيها قراصنة صوماليين على نحو ٣٠ مليون دولار كفدية.. لكن الأهم أيضا أن أمريكا تؤكد أن هناك علاقات مشبوهة بين القراصنة والجماعات الإرهابية وترى أن عمليات السلب العسكرى البحرى التى تجرى على شواطئ الصومال تتم لحساب الجماعات الإرهابية(المنحدرة من تنظيم القاعدة بالضرورة وبحسب الرؤية الأمريكية).

وهكذا وربما دون أن ينتبه العرب إلى أن بحيرتهم (أقصد البحر الأحمر) أصبحت بؤرة للصراع الدولى المسلح لأن الدول الأوروبية خصوصا فرنسا وإسبانيا قررت- بالفعل- إرسال سفن عسكرية خصوصا بعد أن احتجز القراصنة سفينتين فرنسيتين وبعد أن جأر الأسطول الفرنسى والإسبانى لصيد التونة بالشكوى من استهداف القراصنة لهم.

ولكى تكتمل دوائر الصراع الدولى كان لابد تبعث روسيا بسفن عسكرية من طراز رفيع لتعيد هيبة روسيا فى البحار كما كانت.. ولترد فى الوقت نفسه- على أولئك الذين تجرؤوا وخطفوا السفينة الأوكرانية المحملة بدبابات روسية قيل أنها كانت فى طريقها إلى كينيا أو إلى جنوب السودان.. وهكذا وفى أقل من شهر أصبحت بحيرة العرب تموج بسفن وفرقاطات عسكرية من كل لون وحجم. وهنا يحق للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وهى: مصر والسودان والسعودية

والأردن واليمن وجيبوتى والصومال) أن تعلن تخوفها من تعرض أمنها القومى للخطر.

ولا شك فى أن وجود قوات بحرية عسكرية بهذه الكثافة سيجعل أمن الدولة المطلة عل البحر شيئا(مستباحا) ناهيك عن أن هناك حديثا عن شركات أمنية خاصة تعرض خدماتها لإقامة نقاط مراقبة(بالرادارات والأسلحة الثقيلة) الى جانب دعوات بإنشاء بوليس بحرى يجوب البحر الأحمر ليل نهار دون تمييز بين مياه إقليمية أو أعالى بحار.. ومما يضاعف من مخاوف الدول العربية المطلة على البحر أن قرار مجلس الأمن رقم (١٨١٦) قد سمح بدخول المياه الإقليمية وكان معروفا وفقا لاتفاقية جامايكا(١٩٨٢). أن دخول المياه الإقليمية محظور ويكتفى بأعالى البحار.

وكانت أمريكا قد أضافت إلى مهام قوتها الضاربة التى تحمل اسم(١٥٠) وتأسست فى إطار عملية الحرية الدائمة فى أفغانستان، القيام بدوريات أمنية بحرية تمتد إلى خليج عدن(بين الصومال واليمن؛ كما تقدم حلف الناتو- فى الوقت نفسه- بنشر أسطول يضم عشر فرقاطات عسكرية مجهزة بأعتد أجهزة المراقبة والتسليح.. ولم تتردد بروكسل فى تقديم طرحات وبدائل عديدة للتنسيق بين قوات البحرية الأوروبية الموجودة فعلا فى المنطقة لضمان حركات المرور. المؤلم أن الرؤية العربية الخاصة بأمن البحر الأحمر لا تزال ضبابية رغم بعض الاجتماعات التى تمت فى إطار الجامعة العربية وعبر مجلس الأمن والسلم وإبداء المخاوف من اشتداد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى التى سيتحول معها البحر الأحمر إلى منطقة تهديد أولى فى العالم.

ورغم معرفة العرب لأهمية هذا المسارات الكبرى لتجارة النفط من منطقة الخليج العربى إلى البحر الأحمر، ثم إلى قناة السويس، وبلتالى إلى الأسواق العالمية، وأنه يقصر المسافة التى تقطعها ناقلات النفط العملاقة إلى أوروبا بنسبة ٦٠٪ ويمر منه يوميا نحو ٣.٣ ملايين برميل نفط وتستخدمه ٢٦ ألف ناقلة نفط

سنويا، فإنها لم تلتفت بالقدر الكافى إلى مسألة(تأمينه) ضد مخاطر القرصنة واللصوصية التى قد تدفع الشركات الكبرى للاتجاه إلى مسار رأس رجاء الصالح مما يزيد من التكلفة والأسعار والإضرار بهذا الشريان التجار الدولى المهم العسكرى والإستراتيجى أيضا، فكلنا يذكر الدور الذى قام به هذا الممر فى حربى الخليج الأولى والثانية وحرب احتلال العراق، وقبلها حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما تم إغلاقه عند باب المندب فى وجه السفن الإسرائيلية..

وفى ظنى أن المطروح عمليا هو أن تتقدم الدول المعنية الثلاث بشكل أكبر وأوسع بهذا الممر(أقصد مصر صاحبة قناة السويس، والسعودية صاحبة أطول شاطئ عليه، واليمن حارسة باب المندب وخليج عدن) بفكرة إنشاء اتحاد من أجل البحر الأحمر على غرار الفكرة الفرنسية الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط على أن يتضمن برامج دفاعية وأمنية وتنموية مشتركة، توفر المناخ الملائم للتنسيق بين الدول العربية المطلة عليه.. على اعتبار أن هذا الاتحاد سيكون مقصورا على الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر..

إن مشروعا كهذا سوف يقطع الطريق على إسرائيل التى تؤكد بعض المؤشرات أنها تقوم سرا كعادتها بالترتيب مع إريتريا لإقامة اتحاد من أجل البحر الأحمر لتضمن لنفسها مرة أخرى (مكان للقيادة) كما لها اليوم فى الاتحاد من أجل المتوسط. فى ظنى أنه يتعين على مصر أن تبدأ (اليوم قبل غدا)هذا المسار قبل فوات الأوان.



«تفكيك» الاتحاد من أجل المتوسط

بعد مرور نحو عام عل انطلاق مشروع« الاتحاد من أجل المتوسط»، الذى هللت له الأوساط الفرنسية- ولا تزال- التام فى مدينة فاس بالمغرب مؤتمر شارك فيه نحو سبعين شخصية(سياسية واقتصادية وأكاديمية وجامعية، وممثلين عن المجتمع المدنى) لتقويم هذا المشروع(ما له وما عليه) وفى جو ليبرالى وفره المركز المغرب للدراسات وبحضور حشد من رجالات القصر والدولة انقسم الحضور بين مؤيد ومعارض، فذهب طرف إلى أنه، ليس من الحكمة التعجل وتصيد الأخطاء« خصوصا أن المشروع نفسه قد تعرض- دون سابق إنذار وكان لا يزال غصا صغيرا- إلى امتحانين شديد القسوة، الأول حرب غزة التى سحقت فيها إسرائيل عظام الفلسطينيين وقتلت أطفالهم وشيوخهم بالفوسفور الأبيض، وبحث المتوسطيون طويلا عن الاتحاد من أجل المتوسط فلم يعثروا له على أثر.. فخرجوا من هذا الامتحان بقلب موجوع وشعور طاغ بعدم الجدوى والعدمية. أما الامتحان الثانى الذى ملأ نفوس المتوسطين بالإحباط فهو الأزمة الاقتصادية العالمية التى جعلت(الأب الروحى) للمشروع، وأقصد به الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزي ينتكر لوعوده العسلية البراقة..ونعلم جميعا أنه كان وعد بتوفير ١٤ مليار يورو للإنفاق على أجندة الاتحاد فجاءت الأزمة الاقتصادية لتجعل هذا الوعد أشبه بأضغاث الأحلام!

إلا أن النقاش- فى مؤتمر فاس- قد توقف لوقت أطول أمام الطرف الأخر الذى ذهب إلى أن الاتحاد من أجل المتوسط قد لحق بمسار برشلونة.. والاثنان أصبحا فى ذمة التاريخ بعد أن أصابتهما «اللعنة».. وأنه لا يعدو أن يكون فكرة طوباوية تفتق عنها ذهن الرئيس ساركوزى الطامح إلى أن يلعب دور نابليون فى

العصر الحديث.. وأن يعيد لفرنسا المكان الفريد الذى كانت تحتله كدولة لها مستعمرات مترامية الأطراف هنا وهناك.. ولقد انطلق هذا الحلم من قناعات ساركوزية خاصة تحدث عنها الرئيس الفرنسى بإسهاب فى خطاب له بمدينة طنجة المغربية قبل فترة،ومنها أن منطقة البحر المتوسط أرض الحضارات والفتوحات ويسكنها التاريخ منذ الخليقة ومن يملك مفاتيح هذه المنطقة يملك العالم بلا جدال. وأشهد أن النقاشات والحوارات التى امتدت عبر ثلاثة أيام فى فاس لم تغادر هذين الأمرين: أما التفاؤل الحذر وعدم التعجل فى إصدار الأحكام عل المشروع. أو التشاؤم واعتبار المشروع جاء ليكرس هيمنة إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وأوجد دوائر جديدة تطل منها الدولة العبرية بالأفكار التى تراها، والشروط التى تفرضها.

.. والإنصاف يقضى أن نلفت الانتباه إلى أن أهم ما وفره هذا المؤتمر هو أنه أفسح المجال إلى ممثل أكثر من ٢٦ مليون عربى ومسلم يعيشون فى دول الاتحاد الأوروبى إلى ٢٧ ليتحدثوا عن إحباطاتهم التى بلغت عنان السماء.. ودليلهم عل ذلك أن معدل العنصرية قد ارتفع فى السنوات الأخيرة، ولم تتوقف مؤشراته بعد انطلاق مشروع الاتحاد.. فروى أحدهم انه تقدم لوظيفة تتوافر فيها كل شروطها، وبعد أن تم قبوله، تراجعت الشركة بعد أن اكتشفت أنه من أصول عربية وتحديدا مغاربية..

وأسهمت سيدة أخرى فى الحديث عن تجربة مماثلة.. فبعد أن حصلت عل درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع تقدمت إلى وظيفة داخل جامعة السوريون وديانتها الإسلام!!

وطرح آخرون تخوفا أخر هو اتساع دوائر الإسلاموفوبيا واتهام الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا بأنه لا هدف لها سوى إدخال الشعوب الأوروبية فى حظيرة الإسلام.. وهو أمر غير دقيق وغير صحيح فى الأصل، فأبناء الجاليات الإسلامية قد انخرطوا فى الحياة فى أوروبا واندمجت منهم شرائح كثيرة والتزموا

بلوائح المجتمعات الأوروبية وقوانينها، وبالتالى ليس هناك ما يبرر الخوف منهم تحت أى مسمى من المسميات.

ومن حسن الطالع أن مؤتمر فاس حول الاتحاد من أجل المتوسط قد انعقد وسط صعبة لقضية شائكة بين المغرب وهولندا، أى بين دولتين تعيشان فى الفضاء المتوسطى، كانت البداية عندما واجهت السلطات الهولندية اتهاما إلى احد المغاربة الذين يعملون فى وزارة الداخلية الهولندية منذ زمن ومشهود لهم بالكفاءة.. لولا ما قيل أنه تورط فى عملية تجسس لحساب دولته الأم(المغرب) حيث قام. بنص الاتهام الهولندى له- باطلاع السلطات المغربية على بعض البيانات الخاصة.. وفى زيارة عاجلة لوزير العدل الهولندى جرى نقاش مع الداخلية المغربية ليست حول شخص المتهم تحديدا، وإنما حول القضية الأكبر وهى التداعيات القانونية والأمنية لمزدوجى الجنسية- والحالة هذه- لم يخلصوا الولاء للدولة الثانية التى يعيشون فيها ويحملون جنسيتها، وظل الانتماء للدولة الأم، هو الأقوى والأكثر طغيانا.. فكان أن طلبت ما اعتبرته السلطات المغربية أمرا غير مقبول، وهو أن تبادر المغرب بإسقاط جنسيتها عن أبنائها بمجرد اكتسابهم لجنسية أوروبية.

والأخطر من ذلك أن هولندا تمسكت برأيها وذهبت إلى أنها(قد) تعتبر هؤلاء المغاربة الذين يحملون جنسيتها أشخاصا غير مرغوب فيهم لأنهم- فى هذه الحالة. ليسوا أكثر من جواسيس يعملون لحساب بلدهم الأصلية.

وتمنت الحكومة الهولندية على المغرب أن يتفهم المأزق الذى تعيشه هولندا أمام حالات مغربية تصل إلى نحو ٣٠٠ ألف حالة.. والحق أن الداخلية المغربية لم تتردد فى رفض هذا المطلب(الغريب) خصوصا بعد أن أيقنت أن هولندا تريد مسخ المغاربة أو تحظر عليهم أن يطلقوا عل أبنائها الصغار، عند ولادتهم، أسماء مغاربية أو عربية أو إسلامية.. وإنما عليهم أن يلتزموا بقوائم مقترحة مسبقا لأسماء هولندية.. أو على الأقل أسماء متوسطية(حمالة أوجه) يمكن أن تفهم على

أنها هولندية ومغربية، فى الوقت ذاته، ولأن وزير العدل الهولندى جاء بأفكار معدة سلفا فقد أثار ذلك استياء المغرب- ومنها مثلا- تشكيل لجنة مشتركة تضع الأسماء التى تعكس الجنسيتين وليس فقط جنسية واحدة.. ولقد أثار نفر من المؤتمرين هذه القضية مؤكدا أن دول الجنوب يجب ألا تتخل عن مواطنيها بهذه الدرجة من السهولة خصوصا أن غالبية التشريعات فى دول الجنوب تؤكد حق مواطنيها فى اكتساب ما يشاؤون من جنسيات دون أن يستتبع ذلك سقوط جنسيتهم الأصلية.. وتساءل البعض: أين أولئك الذين أسرفوا فى تفاؤلهم بشأن الاتحاد من أجل المتوسط والفضاء السياسى والاجتماع والثقافى الذى سينعم به المتوسطيون؟ ثم ما معنى أن تتسع دوائر العنصرية ضد الجنوبيين على وجه الخصوص.. أليس للبحر المتوسط شاطئان الأول فى الشمال والثانى فى الجنوب.. فلماذا تكون الرفاهية والأمن والاستقرار من نصيب الشماليين بينما يكون الخوف والقلق والحذر والتوجس من نصيب أهل الجنوب.

وخلاصة الأمر أن المتفائلين والمتشائمين على السواء قد حرصوا على الاقتراب أكثر من القضايا الشائكة ورأوا أن مشروع الاتحاد لم يتمكن. حتى ى هذه اللحظة- من أن يربط الطموحات قد عانقت السماء فى البداية لكن سرعان ما كشفت الممارسات عن حصاد هزيل لم يخرج عن مواقع الحديث المعسول، والتسويفات التى تترك فى النفوس يأسا وقنوطا أكثر مما تترك إشراقات بأمل يتجدد.

يبقى أن نذكر أن مشروع الاتحاد قد اجتمعت حوله أمال الجنوبيين والمحك الحقيق هو ما سيتم إنجازه فى أرض الواقع وهو كثير وصعب لأن الهدف هو إزالة مخاوف الجنوبيين الذين لم يأتهم من البحر المتوسط سو ويلات لكى تحل محلها مشاعر بالترابط ولامتزاج والمستقبل الواحد.



الاتحاد من أجل «إسرائيل»

حدثنا جريدة«لوموند» الفرنسية عن اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخيرة دشنت إسرائيل كأحد الدول(القائدة) فى حوض البحر المتوسط. وأصبحت باعتراف الدول العربية الشاطئة للبحر المتوسط جنوبا أمينا عاما(مساعدا) للاتحاد، ورفضت قبول مبادرة السلام العربية، وإنما أخذت بها علماء فقط! أما صحفنا المصرية(القومية) فلقد حدثتنا عن شيء آخر، فإسرائيل من وجهة نظرها لم تحصل على شيء(ذى بال) وحسبها أنها أصبحت أمينا عاما(مساعدا) من بين خمسة أمناء مساعدين، ولقد وافقت على مبادرة السلام العربية.

الحدث واحد، لكن المعالجة لأخبار متباينة، وهى تعكس توجها فى الميديا العربية بشكل عام، فالصحافة الفرنسية والأجنبية(عموما) تتحدث عن الظواهر والأحداث كما هى(بالفعل)، بينما تتحدث صحفنا العربية ليست عما هو كائن أو واقع بالفعل وإنما عما تتمنى وتود أن يكون! والفارق بين المعنيين والمعالجتين أشبه بالفارق بين السماء والأرض. على أية حال لقد خرجت إسرائيل من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منتصرة انتصارا مذهلا.. وإذا كنتم فى شك مما أقول.. فإليكم هذه الواقعة:

حدثنا الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام الأسبق للجامعة العربية، فقال: بطريق المصادفة فى إحدى صالات قاعة اليونسكو فى باريس، طرح على شيمون بيريز، الذى كان وزيرا لخارجية إسرائيل فى ذلك الوقت سؤالا يقول فيه: متى ستقبلون إسرائيل عضوا فى جامعة الدول العربية؟

ويعلق الدكتور عصمت عبد المجيد عل ذلك بقوله: كان سؤالا مباغتا، لكننى دون تفكير أجبته، بينما كنت أسير فى طريقى دون أن أتوقف: عندما تتكلم إسرائيل اللغة العربية.. وبدا لى أن شيمون بيريز ابتسم فى مرارة من إجابتى التى ألقمته إياها كحجر صوان فى فمه!

الخلاصة.. أن وزير خارجية إسرائيل كان مشغولا فى هذه المرحلة- كان ذلك فى أوسط ثمانينيات القرن الماضى- بالشرق الأوسط الجديد الذى استلهمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية- لاحقا- عندما تحدثت عن مشروعها الخاص بهذه المنطقة، وعن فكرتها الشهيرة«الفوضى الخلاقة»..وكلنا يعرف أن نظرية شيمون بيريز تتأسس عل معادلة ثلاثية الأبعاد: العقل الإسرائيلى والمال النفطى(الخليجى) والأيد العاملة المصرية(الرخيصة)، بحيث يتم- فى هذه الحالة- تدشين المرحلة الإسرائيلية التى ستكون الدولة العبرية فيها سيدة المنطقة بلا منازع.

وعندما فشل هذا المشروع الذى اعتبرته كوندوليزا رايس مشروعها الخاص، وتألم شيمون بيريز بجلاء اتفاقية الكويز التى جعلت للمصنوعات الإسرائيلية موطئ قدم فى بلادنا..لذلك، وبحسب نظرية توزيع الأدوار، كان لابد أن يتلقفه ساركوزى(فى فرنسا) متحدثا عن مسمى آخر هو الاتحاد من أجل المتوسط، لكن مضامينه لا تختلف كثيرا عن بعض مضامين مشاريع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع.

ولقد ناور الإسرائيليون- كعادتهم- باعتبار أن مشروع الشرق الأوسط الجديد هو مشروع إسرائيلى ناطق باللغة الفرنسية، فلقد تحفظوا عل انضمام جامعة الدول العربية، وحقها فى حضور الاجتماعات، مع أن الجامعة تتمتع بهذه الصفة ضمن مسار برشلونة، الذى ألغى اليوم، ليحل محله الاتحاد الوليد.

وكانت المفاجأة أن إسرائيل، لكى تتناول عن معارضتها لوجود الجامعة العربية ضمن هذا الاتحاد، يجب أن يتم تصعيدها لتصبح أمينا عاما مساعدا.

ماذا يعنى كل ذلك؟.. يعنى – أولا – أن حلم إسرائيل الخاص بالهيمنة على المنطقة، قد تحقق منها الجزء الأول،وثانيا أنها ستجلس عل مائدة مفاوضات وحوارت ومناقشات(واحدة) مع العرب، **وثالثا** ستدرس معهم تصوراتها الخاصة بمعادلة الأمن والاستقرار القائمة على الأبعاد الثلاثة التى أشرنا إليها نفا، وهى العقل الإسرائيلى، والمال النفطى والأيدى العاملة المصرية، وتعنى رابعا أن مبادرة السلام العربية التى أطلقتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ م أصبحت جثة هامدة لا حراك فيها، لأنها – ببساطة – كانت توفر لإسرائيل حوار مباشر مع العرب، وفق صيغة الأرض مقابل السلام، أي أنها كانت توفر السلام والحوار والنقاش والتعاون بشرط انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلها فى ١٩٦٧.. لكن هذه الأجواء وتلك الأنشطة وهذه الأفكار قد وفرتها(مجانا) صيغة الاتحاد من أجل المتوسط.

السؤال الآن: إلى متى سيظل نفر من مسؤولينا يتعاملون معنا بمنطق أنصاف الحقائق، وإلى متى ستظل الميديا العربية تتعاطى مع الرأى العام المصرى والعربى على أنه أهطل أو قاصر وربما غبى!



لنكن أوفياء لروح برشلونة في مرسيليا

فى مرسيليا، المدينة المتوسطية جداً، يجتمع الوزراء من أصدقاء أوروبا، ودول المتوسط لكى يتحدثوا عن أفضل وسيلة لتقوية علاقتهم الجماعية المؤسسة منذ سنوات فى برشلونة.

ولكى نظل أوفياء لروح برشلونة (١٩٩٥) يلزمنا السعى إلى بناء (رؤية فى مرسيليا): رؤية واقعية لا تهمل الصعوبات ولكن تحدد الوسائل لحلها. أنه اقتراب مستقبلى يأخذ فى اعتباره كل التطورات. بعض من شركائنا الحاليين لديهم رغبة فى الالتحاق بالاتحاد خلال بعض السنوات، ودول الشاطئ الجنوبى لا تواجه جميعاً –نفس الجهد الخاص بإحكام البناء، وإن كنا نتوجه معاً نحو –اقتراب أكثر ليونة ليكون أيضاً اقتراباً أكثر طموحاً.

وما يصنع قوة الشراكة الأورومتوسطية يقبع داخل خصوصيتها الإجبارية. والعالمية فى ذات الوقت وهى إجبارية لأنها تلزمنا –فيما وراء الماضى المشترك– بتنظيم أفضل طريقة للحياة معاً باعتبارنا جيراناً ثم هى تأتى بإجابة عالمية لأنها تدمج ٣ ركائز أساسية أولاً: حوار سياسى ينبغى أن يتأسس على «علاقة مساواة» و «القيم المشتركة» التى نرتبط بها جميعاً. وتضع فى حسابها واقع أن أوروبا هى الشريك الاقتصادى الطبيعى لدول الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط. الاتحاد – إذن– ملتزم بالمساعدة على رفع اقتصاديات أصدقائه (فى الجنوب) لتحقيق هدف بناء (أفق ٢٠١٠) منطقة واسعة للتبادل الحر.

وله صلابته. لأنه يريد دمج البعد الإنسانى الأساسى فى العلاقات الحديثة، إنها ليست عملية ينبغى أن ترتبط بالسياسيين وحدهم، أو بالاقتصاديين، ولكن

بشعوب المنطقة الأوروبية، والمتوسطية الذين يمكن أن يجدوا فيها التأييد من أجل معرفة واقتسام أفضل.

إن العلاقة بين الدول الأوروبية، وشركاء المتوسط تسير إلى ما وراء ذلك. فعملية برشلونة تعطى العلاقة الاورمتوسطية قيمة إستراتيجية.

لكن هناك بعدا أساسيا آخر لشراكتنا: إنها دعوة إضافية لمجالات تعاون بطريقة متنوعة لا توجد فقط فى عملية برشلونة علاقة جماعية بين الـ ١٠ فى الجنوب وإنما توجد أيضاً النية لتنظيم علاقات أوروبا مع كل من هؤلاء الشركاء بطريقة قوية.

كما توجد أيضاً القناعة بأنه فى مصلحة لجميع العمل على تنمية التعاون – تدريجيا– بين الجنوب والجنوب، من المغرب (فى الغرب) إلى الأردن (فى الشرق).

وتوجد إمكانية أن نرى بعض دول الاتحاد، وأعضاء آخرين فى العملية يتقدمون بمبادرة، أنها مهمة صعبة لكنها بدأت خلال السنوات الخمس الأخيرة. ولقد رأينا –كذلك الدول التى وقعت (أو فى طريقها للتوقيع) على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد، تبدأ فى تفكير مشترك بخصوص زيادة حجم التبادل بين بعضها البعض وتبنى معايير لبلوغ هذه الغاية.

واعتقدت –بعد خمس سنوات من الجهود– أننا نستطيع أن نقول: أن العملية قد قربت بين شاطئينا، فلو أن الحقائق الجغرافية لم تتغير، فإن دول المتوسط تشعر بأنها أكثر قرباً من بروكسل وأن دول الاتحاد لديهم اهتمام زائد لاعتبار البحر الذى يفصلنا مثل الصلة التى توحدنا.

الاتحاد يبقى مرتبطاً بكل هذه الأبعاد للعملية مثل شركائنا الـ ١٢ فى الجنوب الذين يواجهون بقوة اختيار الصعوبات التى كانت موجودة، وتوجد حالياً، وستوجد مستقبلاً، لكننا نعمل على حلها.

توجد صعوبات سياسية، فالأحداث التراجيدية التى يعرفها الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة، تبين كم هو صعب الحديث عن التعاون الشامل عندما يسيل الدم وعندما لا يتحقق بعد السلام العادل والدائم الذى تطالب به أوروبا وتتمناه دائماً.

إننى أنادى بالعودة إلى طريق هذا السلام، الذى نعرفه منذ عام ١٩٩٥، وليس فى إطار مؤتمراتنا الأورومتوسطية، سوف نقوم بتسوية كل الخلافات فى المنطقة.

ثمة أطر (أماكن) نوعية توجد من أجل ذلك. لكن فى مرسيليا سوف أقول بقوة، أنه لا يوجد طريق أخر غير طريق الارتباط ثانية بروح برشلونة.

.. ثم إن الإعلان الذى تبنته برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ يظل ملائماً اليوم أكثر من أى وقت مضى.

توجد أيضاً صعوبات على الصعيد الاقتصادى أو التقنى. فالمساعدة المالية الأوروبية بدت معقدة، وليست سريعة بالقدر الكافى –لشركائنا فى الجنوب. ولذلك ناقشنا هذه المسألة بصراحة وثقة وأؤكد أن أوروبا – رغم اتساع أولوياتها، سوف تواصل (جهد المساندة) الذى تقوده فى منطقة المتوسط ولن تلتفت تجاه مناطق أخرى على حساب المتوسط.

وأعتقد بالعكس أنها ستتمكن فى المستقبل القريب، من أن تكون عاملاً (لتسهيل) العلاقات بين دول المتوسط والمناطق الأخرى من العالم، كدول أوروبا الشرقية –على سبيل المثال– التى تسير فى اتجاه الانضمام إلى الاتحاد.

ونحن سوف نضمن أيضاً أن التعاون المالى سيكون أكثر فعالية، وحسماً فى إطار روح حقيقية للشراكة. أن رغبة الـ ١٥ فى الاتحاد، والاقتراحات الجديدة للجنة، تسير فى نفس الاتجاه. فعمليتنا حية: ونحن نستطيع تكييفها بعد المحصلة الجماعية للسنوات الخمس الأخيرة.

وتوجد أخيراً قطاعات نشعر جميعاً بأننا مسئولون عن ضرورة عمل دفعة جديدة لها: وأريد التحدث عن وضوح العملية. وينبغى أن تشعر الشعوب بأنها جزء من

العقد بين شاطئى المتوسط.

كثيرون هنا يقولون ذلك، ويتصرفون في هذا الاتجاه على أنهم البرلمانيون، والمنتخبون المحليون، والمسؤولون في المنظمات غير الحكومية، للنساء، والأطباء، والباحثين، والشباب... عليهم أن يعطونا دفعة إلى هذا الاستلهام الذى هو –بالفعل– ضرورى للتوازن الخاص بالعملية...

إننى على ثقة من أن مرسيليا ستمثل مرحلة مهمة فى العملية. ففى اللحظة التى أطلقناها فيها –فى برشلونة عام ١٩٩٥– لم يكن مؤكداً نجاح هذه الشراكة، لا فى أوروبا ولا مع أصدقائنا وجيران المتوسط.

هذه العلاقة التى أصبحت من أخلاقياتنا تتطلب اليوم أكثر. فهى تتطلب منا تكثيف وتسريع تعاوننا فى عالم يتغير سريعاً. وينبغى أن نسعد لأنه يتحرك فى نفس الاتجاه وينفتح دائماً أكثر على المستقبل.

وبصفتى الممثل الأعلى للاتحاد فى سياسته الخارجية المشتركة، سأظل أحشد كل جهودى من أجل هذا الهدف بنفس الطاقة، ونفس الاهتمام بالاستماع والشرح مثلما كان الحال فى أول يوم من انطلاق العملية الأورومتوسطية.



خاتمة

لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب، من نظريات وأيديولوجيات وفلسفات مبهرة فكلنا يذكر طه حسين. عميد الأدب العربى، كيف كان يكتب عن فولتير بإعجاب لأحد له.. ورفاعة الطهطاوى. قديما، عندما كان يكتب عن مونتسكيو وروح قوانينه بانبهار.. اليوم يذهب الجيل العربى الجديد فلا يجد ما ينقله اللهم إلا انكفاء شخصيا على شرقيته وإسلامه.. فيقول وقد تشبع بأفكار متشددة. ورؤى أصولية متعنتة، وهو معذور فى ذلك فأوروبا لم يعد لديها ما تقدمه للعرب.. وفى الجيل الماضى كتب عباس العقاد عن أسبقية المسلمين للأوروبيين فى أمور الدين والدنيا كذلك فعل عبد الرحمن بدوى فى كتاب مشابه لكتاب العقاد.. لكن ما الحيلة وقد نضب معين أوروبا.. فلا أفكار عظيمة أو كبيرة. ولا إيديولوجيات تغذي الألباب كما كانت.. فقد أضحت صحراء مقفرة والعيب ليس فينا وحدنا كما ذهب بعض النقاد ولكن فى أوروبا أيضا التى استعاضت عن أفكارها الكبيرة بفكرة الاحتلال والغزو.. فدولة مثل مصر مثلا كنا نطل من شباك المنزل نجد العسكر الإنجليزى يقف مدججا بالسلاح ثم جاءت الحملة الفرنسية ووضعت المطبعة والكتاب فى مكان العسكرى الإنجليزى فكانت اعتمدت أسلوب الغزو الثقافى. وفى مرحلة تالية استعاضت أوروبا عن«هذا» و«ذاك» بتأليب الشعب على بعضه البعض.. ففى مصر نجد المسلمين مع الأقباط أو أهل القاهرة ضد أهل أسوان. وهكذا بدلا من أن نحارب أصحاب الغزو الحقيقيين.. نشرع فى حرب ذوينا وأهلنا فى كل مكان.. كل ذلك.. لأنه كما قال خالد زيادة، لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب.. اللهم إلا تحريك قوم على قوم.. أو تأليب فصيل على فصيل أو استعداء مذهب على مذهب!!

الإفلاس بات هو سيد الموقف فلا العرب لديهم الرغبة فى أن يتعلموا جديدا.. ولا الأوربيون عندهم الجديد الذى يعلمونه لأهل الشرق! اللهم إلا الطور الجديد من الاحتلالات والغزو.. وهو استعداء هذا على ذاك من أهل البلد الحقيقيين.. وإذا توسعنا فى ذلك وجدنا آن الغرب هو الذى أعاد نفسه كغرب منذ البداية.. وأصبحت معادلة غرب يقابلها بالضرورة شرق والعداء المستحكم بينهم.. فها هى أمريكا تقود رأس حربة الغرب.. وتدخل أوروبا طواعية إلى بيت الطاعة الأمريكى وأصبحنا نجد أنفسنا فى مواجهة غرب متكامل الأركان فإذا منعت أمريكا المعونة الأمريكية عن مصر . منعت أوروبا المساعدات الأوروبية تلقائيا.. وتنفذ السيدة أشتون المفوضة الأوروبية الأجندة الأمريكية فتأتي إلى مصر وتزور الرئيس المعزول وتطالب بإطلاق سراحه فهو إذن موقف أمريكى تعلن عنه فقط السيدة أشتون.. ولأن أوروبا أصبحت صحراء مقفرة.. فاستبعدت إلى الأبد. على الأقل حاليا. أفكار مثل الاستقلالية القرار الأوروبى وانفصاله عن القرار الأمريكى كما كان رائجا منتشرا فى زمن جاك شيراك عندما كان حاكما لفرنسا وعندما كان جرهارد شرور مستشارا لألمانيا. ورغم أن فرنسا يحكمها حاليا الاشتراكى فرنسوا أولاند وميركل فى ألماني إلا أن السياسة الأوروبية قد تماهت مع السياسة الأمريكية لتصبح وجها آخر لعملتها الاحتلالية والاستعمارية الجديدة..

باختصار.. أننا أمام موجة جديدة من الاستعمار الجديد الذى يمثله الغرب بقيادة أمريكا ومساعدة فرنسا وألمانيا ومباركة دول أوروبية صغيرة مثل السويد والمجر والدانمرك وهولندا..



المراجع والمصادر

(أ) كتب فرنسية :

(1) L'euro et La maḍiterranee , CEFI, L'euro editions, 2002 Paris.

(2) L'Europe 2000, Jaques Santer, Jrangher, 2001 Paris.

(3) L'Europe de A az. 2003 Paris.

(4) Le nouvel etat du mond, 2005 Paris.

(ب) كتب عربية :

(١) العلاقات العربية – الأوروبية- مركز الدراسات العربى الأوربى ٢٠٠١ باريس.

(٢) الاتحاد الأوروبى – تحرير: د.عماد جاد – مركز الدراسات السياسية بالأهرام – ٢٠٠١ القاهرة.

(٣) الحوار العربى – الأوروبى - د.أحمد صدقى الدجانى – القاهرة ١٩٧٦.

(٤) مصر وعالم البحر المتوسط – د. رؤوف عباس - القاهرة ١٩٨٦.

(٥) القرن الـ ٢١ هل يكون أمريكياً- د. سعيد اللاوندى – نهضة مصر ٢٠٠٣.

(٦) الشرق الأوسط الكبير – د.سعيد اللاوندى - نهضة مصر ٢٠٠٥.

(٧) أمريكا – أوروبا :سايكس بيكو جديد – د. سعيد اللاوندى – ٢٠٠٦.

***

(جـ) تقارير ودراسات

- «الترويج للديمقراطية فى الشرق الأوسط – تقرير صادر عن معهد السلام الأمريكى ٢٠٠٥.

- اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى – تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية ٢٠٠٥.

- الإطار الأمنى للشراكة الأورومتوسطية، د.محمد عبد السلام.

(د) مقابلات:

- حوار مع د. غسان سلامة مستشار الاتحاد الأوروبى لشؤون الشرق الأوسط. (باريس ٢٠٠٤).

- حوار مع روجيه جارودى (باريس ٢٠٠٣)

- حوار مع د. محمد أركون أستاذ الفكر الإسلامى المعاصر بجامعة السوربون (باريس ٢٠٠٤).

- حوار مع المستشرق الفرنسى جاك بيرك (باريس ١٩٩٥).

- حوار مع د. فؤاد زكريا (باريس ٢٠٠٠).

- حوار مع الكاتب الفرنسى بول بالطا (بريس ٢٠٠٢).

(هـ) مطبوعات:

صحف فرنسية وعربية:

- صحيفة لوموند.

- لوموند دلوماتيك.

- لوفيجارو.
- مجلة الإكسبريس.
- مجلة لونوفيل أوبزريفاتور.
- الأهرام.
- الحياة.
- الشرق الأوسط.



فهرس